جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٦١)

الامكانيات والآفاق المستقبلية
للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى
فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع

يناير ١٩٩١

محتويـــات البحـــــث

صفحـــة

تقديـــــم:

الجـــزء الاول : الموارد الانتاجية، فى دول مجلس التعاون العربى ٥

د ٠ مجدى محمد خليفه

الجـــزء الثانى : التكامـــل الاقتصـــادى وهياكـــل الانتـــاج ٦٦

د ٠ محمد عبد الشفيع عيســـى

الجـــزء الثالث : التكامـــل الاقتصـــادى و هياكـــل الطلب ١٣٨

د ٠ فاديه محمد عبد السلام

تقديـــــم

يمثل التكامل الاقتصادى الاقليمى أحد المداخل الرئيسية للتنمية فى البلدان المتخلفه والساعية الى النمو . وقد تحققت تجارب واعدة بالفعل فى أمريكـــا اللاتينية وافريقيا . وتتزايد ضرورة التكامل على الصعيد الدولى اذا أخذنـــا بعين الاعتبار الميل المتعاظم الى التكتل الاقتصادى على مستوى العالم الصناعـى وهو ما يتمثل بصفه خاصة فى (الجماعة الاقتصادية الاوربية) وما ينتظـــر أن تحققه من تطور تكاملى جذرى فى غضون العامين القادمين . ويضاف الـــى ذلك الأثر العميق لثورة العلمية التكنولوجية على النظام الاقتصادى العالمـــى ، وخاصة من حيث احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيات الرفيعه الجديد ، ومـــا أدى اليه ذلك من صعوبات جمه تواجه بل وتحاصر البلاد الساعية الى النمو ، بحيـــث أصبحت فرصها فى النمو أقل من ذى قبل ، وأصبحت تكلفة النمو (تكلفـــة الفرصة البديلة) أعلى بكثير مما سبق .

وفى هذا الاطار تبدو عملية التكامل على مستوى الوطن العربى ، ضـــرورة تنمية ، بل وضرورة حياة .. ذلك أن البلدان العربية ـ كل بمفردها ـ تفتقـــد المقومات الكافية واللازمة لتحقيق التنمية ولصيانة أمنها القومى الشامل وتلبيـــة الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لشعوبها .

هذا من جهة . ومن جهة ثانية فان تجارب النمو القطرية فى العقـــود القليلة الماضية قد أسفرت عن نقاط اختناق واضحة ، بحيث لم تستطع أى منهـــا أن تقيم هياكل انتاج متناسقة وأن تنشىء طاقات انتاجية قادرة على الامداد بال

والخدمات اللازمة لرفع مستوى المعيشة ـ ودعم ذلك اقامة اقتصاد قوى قادر على انتهاج طريق التطور المتواصل بالاستفادة من أحدث منجزات التقدم العلمى والتكنولوجى وفى اطار مراعاة الاطار الحضارى والقيمى للأمة .

ومن جهة ثالثة فان تجربة التكامل من خلال جامعة الدول العربية فيما سمى (العمل العربى الاقتصادى المشترك) لم تسفر عن نتائج عملية مثمرة ، وذلك رغم قوة وتجانس الاطار التشريعى لهذا العمل : ابتداء من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى (عام ١٩٥٠) ، واتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت (١٩٥٣) مرورا باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧) وقرار السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) وانشاء المنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة (مالية وصناعية وزراعية ... الخ) واقامة العديد من المشروعات العربية المشتركة ، ثم قرار استراتيجية العمل العربى الاقتصادى المشترك (١٩٨٠) ، وانتهاء باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية (١٩٨١) ... الخ .

وفى محاولة لتجاوز الآثار السلبية الناجمة عن جمود العمل العربى المشترك جرت محاولة فى عقد الثمانينات لاقامة تجمعات اقليمية عربية ذات طابع اقتصادى بارز ، وكان أولها مجلس التعاون الخليجى فى أوائل العقد ، وتلاه اتحاد المغرب العربى ومجلس التعاون العربى فى آخر العقد (١٩٨٩) ..

ولا شك أن الظروف العربية العامة تلقى بظلالها على هذه التجمعات ، أداء ومآلا ، ورغم كل شئ يظل من الممكن القول ان الفكرة الكامنة وراء هذه

التجمعات هى محاولة تجاوز الجمود فى العمل العربى الاقتصادى فى العقود الأربعة التالية لاقامة جامعة الدول العربية (١٩٤٥) .

وقد حاولنا فى هذا البحث أن " نوثق " — بالعرض والتحليل " الأمل " التكاملى الذى أطلقه تكوين مجلس التعاون العربى فى فبراير ١٩٨٩ — بالتركيز على امكانيات هذا الأمل وآفاقه .. سعيا الى القاء بعض أضواء أمام الباحثين والخبراء وصانعى القرارات العربى لعلها تسهم فى انارة الطريق نحو اختيار أقوم السبل للتكامل الاقتصادى العربى ، بوصفه ضرورة تنمية بل وضرورة حياه .. كما أشرنا .

وتتركز " الاضافة " الرئيسية المتوقعه من هذا البحث فى النظر الى الامكانيات والآفاق المستقبلية للتكامل من زاوية هياكل الانتاج والتوزيع ، مع الاعتماد بصفة أساسية على بيانات الحسابات القومية للبلدان العربية .

ومن أجل تحقيق الهدف من البحث تم تقسيمه الى ثلاثة أجزاء رئيسية ؛ تناولنا فى الجزء الاول قاعدة الموارد الانتاجية لبلدان مجلس التعاون العربى ، باعتبارها نقطة الانطلاق للعملية التكاملية ، اذ تحدد نطاق التكامل والمدى الذى يمكن أن يتطور اليه .. وأعد هذا الجزء د . مجدى محمد خليفه ، وفى الجزء الثانى تناولنا هياكل الانتاج مع تركيز خاص على هياكل الانتاج الصناعى ، وبصفه أخص : صناعة السلع الرأسمالية — حيث تم تقديم دراسة حالة لها باعتبارها القطاع الرائد " المفترض " فى اطار التنمية الصناعية ككل . وقام باعداد هذا الجزء د . محمد عبد الشفيع عيسى .

أما الجزء الثالث فقد تناول هياكل الطلب أو استخدام الناتج ، في الدول المعنية ، اذ لا تكتمل صورة التكامل بدون دراسة هيكل الاستهلاك والاستثمار والصادرات ، مع عناية خاصة بقاعدة البيانات ذات الصلة واجراء الحسابات اللازمة (حساب المرونات ... الخ) . وأعدت هذا الجزء د . فاديه محمد عبد السلام .

وقد حاولنا في سياق الأجزاء الثلاثة ابراز امكانيات التكامل وآفاقه ، في حدود الغرض من البحث ، ومع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود دراسات سابقة في هذا المجال وخاصة بالنظر لحداثة مجلس التعاون العربي أصلا .

ونأمل أن يكون هذا البحث قد أسهم في القاء بعض الاضواء على أحد الآمال التكاملية الرئيسية التي تعلقت بها أنظار الوطن العربي في مرحلة هامة من تاريخه الاقتصادي .

والله الموفق ،

الباحث الرئيسي

د . محمد عبد الشفيع عيسى

الجـــــزء الاول

المـــــوارد الانتاجيـــــة

د . مجدى محمد خليفه

مقدمـــة :

لقد شهد العالم خلال الحقبه الاخيره من القرن العشرين العديد من الاضطرابـــات الاقتصادية التى كان مؤداها ارتفاع معدلات التضخم فى بلدان العالم المتقدم ومن ثم فى بلدان العالم الثالث والتى أثر بشكل مباشر على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية فى دول العالـــم الثالث •

ولقد عانت المنطقة العربيه بشكل خاص من هذه الاضطرابات الاقتصاديه وذلك لأن معظـــم اقتصاديات هذه الدول تعتمد على الصادرات الغير منظوره خاصة البترول[1] مما جعل تذبـــذب أسعار البترول عامل رئيسى وراء تدهور اقتصاديات هذه الدول ، وخاصة وأن الموارد الاقتصاديـــة الطبيعية فى هذه الدول تمثل نسبة ضئيله اذا ما قورنت بمورد البترول •

أيضا هذه الاضطرابات الاقتصادية العالمية وما تبعها من ارتفاع فى معدلات التضخـــم الاقتصادى ، أدى الى تدهور فوائض ميزانيات هذه الدول بل وتحول هذه الفوائض الى عجـــز متزايد مما زاد من أعباء القروض الاجنبية وما أوقع هذه الدول فى مصيدة الخداع النقدى ومن ثم تدهور قيمة العملات المحليه واضطرارها الى تخفيض قيمة العمله الوطنية وفقا لبرامج الاصـــلاح الاقتصادى التى يفرضها صندوق النقد الدولى مما يزيد من حدة التضخم بالاضافة الى حـــدة أثر الديون الاجنبيه على الاقتصاديات المحلية •

كل هذا كان بمثابه العبء الكبير على الموارد الطبيعية المتوافره فى الدول العربيـــة فالدول النفطيه اتجهت الى زيادة المبيعات من النفط للدول الاجنبية مما يعتبر استنزاف لثـــروة وطنية ، حيث تحصل على نقد أجنبى من مورد طبيعى دون أى عمليات تصنيعية مما يجعـــل سعره معتمد اعتمادا كليا على مستوى الأسعار العالمى ومما يجعله أيضا فريسة سهلة لمعـــدلات التضخم العالمى والمحلى على السواء •

---

(١) الصادرات الغير منظورة هى الصادرات غير السلعية مثل السياحة وتحويلات العامليـــن والخدمات الأخرى • وبمعنى آخر هى الصادرات التى ليست فى صورة عينية وتعتمد اعتمادا كبيـــر على الأسعار العالمية وأيضا على سعر الصرف ولا يمكن تحديد كمية انتاجها محليا • ولقـــد أدرجنا البترول ضمن هذه السلع نظرا لسببين رئيسيين :

١) عدم قدرة تحديد كمية الانتاج منه تحديدا قطعيا •

٢) ارتباطه بشكل كبير على الظروف العالمية وخاصة السياسية •

والدول الغير نفطيه زادت من حصولها على النقد الاجنبى فى صورة قروض أجنبيه وانقلت العبء على الموارد المحليه حيث استخدمت القروض استخدام استهلاكى وأهملت تنمية الموارد المحلية بما يحقق قاعدة انتاجية تحد من أثر معدلات التضخم .

هذه التغيرات الهيكليه فى الاقتصاديات العالميه وما تبعها من تغيرات هيكليه فى الاقتصاديات المحلية ، بالاضافة الى زيادة حركة التكتلات الاقتصادية فى دول العالم المتقدم أدى الى اتجاه الدول العربية الى التكتلات الاقليمية خاصة وأننا على أبواب أوربا الموحده فى أوائل هذا العقد بالاضافة الى احتمال حدوث تكتلات اقليميه أخرى مثل ألمانيا الموحده وغيرها خاصة بعد انهيار النظام الاشتراكى والذى يمثله اتحاد دول الكاميكون واحتمال سيطرة النظام الرأسمالى الحر مره أخرى مما كان مدعاه لزيادة التمسك بالتكتلات الاقليمية فى الدول العربية لمواجهة التحديات الدولية خاصة من الدول المتقدمه .

ولقد كان مجلس التعاون العربى أحد هذه التكتلات الاقليمية العربية والذى أضاء الشمعة الأولى من حياته بعد أن أثبت فى مادته الثانيه من مواد الاتفاقية أهمية التدرج فى تنفيذ التعاون الاقتصادى بدءا بتنسيق السياسات ثم الخطط وبعدها الانتقال الى التكامل الاقتصادى والسوق المشتركة ، هذا بالاضافة الى تركه بابى العضوية مفتوح لكى يكون نواه لتجمع عربى واسع ، هذا علاوه على أنه كان المدخل الاقتصادى هو حجر الاساس لقيام المجلس .

ويعتبر تحليل وحصر الموارد الاقتصاديه والطبيعية لدول المجلس أحد العناصر الهامه لكى يمكن بناء هياكل انتاج قويه لدول المجلس ولكى يمكن تحديد الآفاق المستقبليه للتعاون الاقتصادى بين دول المجلس ، وهذا ما يتناوله هذا الجزء من الدراسة .

الموارد الطبيعية لدول المجلس *

الموارد الطبيعية هى عباره عن الموارد التى لم يتدخل الانسان فى ايجادها ولكن عباره عن هبه الله للمجتمع ، ودول المجلس هى دول غنيه بالموارد الطبيعية ، والموارد الطبيعية فى حد ذاتها تعتبر ثروه ولكن هذه الثروة ان لم يتم استخدامها استخداما اقتصادى كفئ فانها سوف تصبح ثروه مخزونه وبالتالى لا يستفيد منها الأنسان ، ولذا فان أهمية تحويل الموارد الطبيعية الى موارد اقتصادية يعتبر من الأهمية بمكان .

وهذا الجزء من الدراسه سوف يتناول الموارد الطبيعية بالتحليل لمعرفة حجم هذه الموارد ومدى تركزها بالنسبه للدول الأربع والموارد الطبيعية يمكن تقسيمها الى ثلاث أنواع من الموارد هى الموارد الأرضيه والموارد السمائيه وموارد النفط الخام والغاز الطبيعى .

أولا : الموارد الأرضيـــة :

والمقصود بالموارد الأرضية أى طبوغرافيا الأراضى فى دول المجلس من حيث المساحة الجغرافيه الكليه ثم ما بداخلها من مساحة أراضى زراعية سواء المروى منها أو المطرى أو المتدولة من غير زراعة أو ما تنموبه الأشجار الخشبيه ويسمى الغابات ثم تأتى أراضى المراعى والتى غالبا ما تنمويها الحشائش والأعشاب التى تستخدم فى رعى الأغنام والأبقار وخلافه ولكن دون تدخل الانسان سواء بالزراعة أو الرى وهى تعتمد على مياه الأمطار .

ويوضح جدول رقم (١) أن المساحه الجغرافيه لدول المجلس بلغت نحو ١٢٢ر٩ مليون هكتار تتركز هذه المساحة فى جمهورية مصر العربية حيث تبلغ مساحتها نحو ١٠٠ر٢ مليون

---

* يقصد بدول المجلس دول مجلس التعاون العربى مصر ـ الأردن ـ العراق ـ اليمن الشمالى .

هكتـــار بنسبة تبلغ حوالى ٩ر٥٧ ٪ من جملة مساحة دول المجلس ، تلى مصر من حيث المساحة الجغرافيه الجمهورية العراقية حيث تبلغ مساحتها الجغرافيـة نحو ٧٥ر٤٣ مليون هكتار تمثل حوالى ٣ر٢٥ ٪ من جملة مساحة دول المجلس ، ثم تأتى بعد العراق اليمن الشمالى حيث تبلغ مساحتها الجغرافيه حوالى ٢٠ مليون هكتار تمثل نحو ٥٦ر١١ ٪ من المساحة الجغرافيه لدول المجلس ، وتأتى فى المؤخره الاردن حيث تبلغ مساحتهـــا الجغرافيه حوالى ٩ر٨ مليون هكتار تمثل حوالى ٢ر٥ ٪ من جملة المساحة الجغرافيـــة لدول المجلس خلال عام ١٩٨٥ ،من ذلك يلاحظ أن أكبر مساحة جغرافية تتمتع بها مصـــر تليها العراق ثم اليمن الشمالى فالأردن .

ولكن بتحليل مساحة الأراضى الزراعية سواء المرويه منها أو المطريه يلاحظ تركز مساحـــة الأراضى الزراعية لدول المجلس فى الجمهورية العربية العراقية حيث تستحوذ على نحـــو ٣٦٢٥ الف هكتار تمثل حوالى ٢ر٤٦ ٪ من جملة مساحة الاراضى الزراعية لدول المجلـس أى ما يقرب من نصف مساحة الأراضى الزراعية لدول المجلس فى حين تأتى مصر فى المركـــز الثانى من حيث مساحة الأراضى الزراعية حيث تستحوذ على حوالى ثلث مساحة الأراضـــى الزراعيه لدول المجلس ، تبلغ مساحة الأراضى الزراعيه المصريه حوالى ٢٤٤٩ الف هكتـــار تمثل نحو ٢ر٣١ ٪ من مساحة الأراضى الزراعية بدول المجلس ثم تأتى اليمن الشمالى فـــى المركز الثالث حيث تستحوذ على نحو ١٥١٥ الف هكتار تمثل حوالى ٤ر١٩ ٪ من جملـــة الأراضى الزراعية لدول المجلس ، فى حين تأتى الاردن فى المؤخره حيث تستحوذ علـــى حوالى ٢٥٣ الف هكتار تمثل نحو ٢ر٣ ٪ من جملة الأراضى الزراعيةبدول المجلس .

مما يشير الى تركز الأراضى الزراعيه لدول المجلس بالعراق يليها جمهورية مصر العربيـة ثم اليمن الشمالى فالأردن .

جدول رقم (١) : الموارد الأرضية بدول المجلس عام ١٩٨٥

" الف هكتار "

البيان / الدول	المساحة الجغرافية			المساحة الزراعية			أراضي متروكه	أراضي غابات	أراضي مراعي	عدد السكان الف نسمه
	جملة المساحة	نصيب الفرد منها	% من مساحة دول المجلس	مطرية ومرويه	نصيب الفرد منها	% من مساحه دول المجلس				
العراق	٤٣٧٥٠	٢ر٨	٢٥ر٣	٣٦٢٥	٢٣ر	٤٦ر٢	٨٣٧٥	١٧٥٠	٦٠	١٥٥٨٥
الأردن	٨٩٧٦ر٣	٢ر٦	٥ر٢	٢٥٣	٠٧ر	٣ر٢	٧٤٦	٤٠	٧٥٠٠	٣٥٠١
مصر	١٠٠٢٠٠	٢ر٠٧	٥٧ر٩٤	٢٤٤٩	٠٥ر	٣١ر٢	—	—	—	٤٨٥٠٣
اليمن الشمالي	٢٠٠٠٠	٢ر٩٢	١١ر٥٦	١٥١٥	٠٢٢ر	١٩ر٤	١٥٠٠	١٦٠٠	٥٠٠	٦٨٥٠
اجمالي	١٧٢٩٢٦ر٣	٢ر٣	١٠٠	٧٨٤٢	٠١١ر	١٠٠	١٠٦٢١	٣٣٩٠	٨٠٦٠	٧٤٤٣٥

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد — ملاحق القسم الثالث جدول ١/٣ — الامانه الفنيه للجامعة العربية — ١٩٨٨.

أيضا لوحظ أن نصيب الفرد من المساحة الجغرافيه لدول المجلس بلغ أعلاه في العراق وأدناه في مصر وهذا يرجع الى تركز الكثافه السكانية في مصر حيث تستحوذ على نحو ٦٥ ٪ من حجم سكان دول المجلس ، أيضا لوحظ أن نصيب الفرد من الأراضى الزراعية بلغ أعلاه في العراق وأدناه في مصر للأسباب سالفة الذكر .

أيضا لوحظ من الجدول أنه لا توجد أراضى متروكه بدون زراعة في مصر ، بينما بلغت جملة الاراضى المتروكه بدون زراعة على مستوى دول المجلس حوالى ١٠٫٦ مليون هكتار تتركز معظمها في العراق حيث بلغت جملة الأراضى المتروكه حوالى ٨٫٤ مليون هكتار تمثل نحو ٧٨٫٩ ٪ من جملة الأراضى المتروكه على مستوى دول المجلس بينما جاء اليمن في المركز الثانى حيث بلغت جملة الأراضى المتروكه بدون زراعة حوالى ١٫٥ مليون هكتار تمثل نحو ١٤٫١ ٪ من جملة أراضى المجلس المتروكه بدون زراعة ثم الاردن حيث بلغت جملة الاراضى المتروكة بدون زراعة حوالى ٧٤٦ الف هكتار تمثل نحو ٧٪ من جملة الأراضى المتروكة بدون زراعة على مستوى المجلس .

أيضا لا يوجد أراضى غابات أو مراعى بمصر حيث أن تعداد سكانها الكبير جعلها تستغل أى مساحة أرضية في الزراعة الكثيفة والتقليدية بينما بلغت جملة أراضى الغابات والمراعى في دول المجلس نحو ١٫٤٥ اليون هكتار تبلغ الغابات حوالى ٣٫٣٩ مليون هكتار والمراعى حوالى ٨٫٠٦ مليون هكتار ، وتتركز أراضى الغابات في العراق حيث تستحوذ على ما يزيد عن نصف مساحة الغابات على مستوى دول المجلس وتأتى بعدها اليمن الشمالى حيث تستحوذ على نحو ٤٧٫٢ ٪ من جملة الغابات على مستوى دول المجلس بينما تأتى الأردن في المؤخره حيث تبلغ الغابات بها حوالى ٤٠ الف هكتار تمثل نحو ١٫٢ ٪ من جملة مساحة الغابات على مستوى دول المجلس .

بينما تتركز المراعى فى الأردن حيث تبلغ مساحة المراعى فى الأردن نحو ٧ر٥ مليون هكتار تمثل حوالى ٩٣ر١ ٪ من جملة مساحة مراعى دول المجلس وتأتى بعدها اليمن حيث تبلغ مساحة المراعى بها نحو ٥٠٠ ألف هكتار بينما تبلغ مساحة المراعى فى العراق حوالى ٦٠ الف هكتار ٠

مما يشير الى تركز الغابات بالعراق وتركز المراعى بالأردن من كل التحليل السابق للموارد الأرضية يلاحظ أن مصر تتمتع بأكبر مساحة جغرافية بينما ارتفاع عدد سكانها يجعل الكثافة السكانية الأرضية مرتفعه مقارنة بدول المجلس الأخرى حيث يقل نصيب الفرد المصرى من المساحة الجغرافية مقارنه بدول المجلس الأخرى يلى مصر فى ارتفاع الكثافه السكانية الأرضية الأردن ثم العراق فاليمن الشمالى ٠

بالنسبه للرقعه الزراعيه لوحظ أن العراق تستحوذ على أعلى مساحة زراعية بينما تأتى مصر فى المرتبه الثانية ثم اليمن الشمالى فالأردن ، الا أن نصيب الفرد من الأراضى الزراعية يبلغ أعلاه فى العراق ثم اليمن الشمالى فالأردن ثم أدناه فى مصر نتيجة للكثافه السكانيه المرتفعه ٠

أيضا لوحظ أن مصر ليس بها أراضى بدون زراعة أو غابات أو مراعى ويرجع ذلك للكثافه السكانية الكبيره حيث تستحوذ على ٦٥ ٪ من جملة سكان دول المجلس ، بينما تتركز الغابات بالعراق والمراعى بالأردن وتزيد الأرض المتروكه بدون زراعة فى العراق على أى دوله أخرى من دول المجلس ٠

ثانيا : الموارد المائيـــة :

الموارد المائيه لا تقل أهميه عن الموارد الأرضية ، بل أن كليهما مرتبط ببعـــض ارتباط وثيقا ، هذا بالاضافه الى أن دول مجلس التعاون العربى يوجد بهم مجموعة مـــن الأنهار الهامه على مستوى الوطن العربى ككل ، فيوجد فى مصر نهر النيل التى يستوعب لا يقل عن ١٥٠ مليار متر مكعب من المياه وكذلك نهر الفرات ونهر دجلة بالعـــــراق . وهكذا يلاحظ أنه لا توجـد مشكله مياه بالدرجة فى بلدان دول المجلس بل يوجد مخـزون مائى فى بعض الدول لا يستغل .

ويوضح جدول رقم (٢) الموارد المائيه لدول المجلس خلال عام ١٩٨٥ والتى ما زالت حتى الأن حيث يلاحظ أن كميات المياه السطحيه المتوافره فى الدول الأربع بلغت أعلاهـا فى العراق حيث بلغت حوالى ٨٠ الف مليون متر مكعب مياه تمثل حوالى ١٧ر٥٥ ٪ مـن جملة دول المجلس ، تليها مصر حيث لديها حوالى ٦٢ الف مليون متر مكعب مياه سطحيه تمثل حوالى ٨ر٤٢ ٪ من جملة المياه السطحيه التى تتوافر بدول المجلس ثم تأتى كل مـــن اليمن الشمالى والاردن حيث يستحوذا على نحو ٢١٠٠ ، ٩٠٠ مليون متر مكعب ميـــاه سطحيه تمثلان نحو ٥ر١ ، ٦ر٠ ٪ من جملة المياه السطحيه المتوافره فى دول المجلس .

جدول رقم (٢) : الموارد المائيه لدول مجلس التعاون العربى عام ١٩٨٥

مليون متر مكعب

البيان	الموارد السطحية		الموارد الجوفيه		المخزون		مجموع الموارد المتجدده	
	كميه	%	كميه	%	كميه	%	كميه	%
العراق	٨٠٠٠٠	٥٥ر١٧	١٠٠٠	١٤ر١	—		٨١٠٠٠	٥٣ر٢٥
الأردن	٩٠٠	٠ر٦	٥٩٠	٨ر٣	١٢٠٠٠	١ر٩	١٤٩٠	٠ر٩٧
مصر	٦٢٠٠٠	٤٢ر٨	٤٥٠٠	٦٣ر٥	٦٠٠٠٠٠	٩٨ر١	٦٦٥٠٠	٤٣ر٧
اليمن الشمالى	٢١٠٠	١ر٥	١٠٠٠	١٤ر١	—		٣١٠٠	٢ر٠٨
جملة	١٤٥٠٠٠	١٠٠	٧٠٩٠	١٠٠	٦١٢٠٠٠	١٠٠	١٥٢٠٩٠	١٠٠

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ... مرجع سابق .

هذا عن المياه السطحيه والتى تتوافر من الانهار والأمطار ، أما بالنسبه للميـــاه الجوفيه غير المخزونه والتى يتم استخدامها فى الرى والشرب وخلافه لوحظ أن دول المجلس لديها حوالى ٧ر١ الف مليون متر مكعب مياه جوفية تتركز هذه المياه فى مصر حيـــــث لديها حوالى ٤ر٥ الف مليون متر مكعب أى ما يمثل حوالى ٦٣ر٥ ٪ من جملة الميـــــاه الجوفيه التى تمتلكها دول المجلس تلى مصر كل من العراق واليمن الشمالى حيث يستحوذا على نحو ١٤ر١ ٪ ثم الأردن حيث تستحوذ على حوالى ٨ر٣ ٪ من جمله المياه الجوفيه لدول المجلس ٠

هذا وتوجد موارد مائيه مخزونه لدى دول المجلس تبلغ نحو ٦١٢ر مليار متر مكعب منها حوالى ٦ر٠ مليار متر مكعب مخزون فى مصر والباقى مخزون فى الأردن حيث يمثـــل نحو ١ر٩ ٪ من جملة المخزون المائى لدول المجلس ٠

مما يشير ذلك الى أن مجموع الموارد المائيه المتجدده لدول المجلس تبلغ نحـــــو ١٥٢ الف مليون متر مكعب تتركز فى العراق حيث تستحوذ على نحو ٥٣ر٢٥ ٪ منهـــا بينما مصر حيث تستحوذ على نحو ٤٣ر٧ ٪ ثم اليمن الشمالى والأردن حيث يستحوذا على نحو ٢ر٠٨ ، ١٧ر ٪ على الترتيب وهذا يؤكد أهمية مصر والعراق كمصدرين مـــن مصادر المياه لدول المجلس بالاضافه الى أن مصر لديها مخزون مائى يبلغ حوالـــــى ٦٠٠ الف مليون متر مكعب يمكن استخدامه فى التوسع فى الرقعه الزراعية وســد العجـز المائى التى قد تتعرض له الدول الأخرى من دول المجلس ٠

ثالثا : موارد النفط والغاز الطبيعي :

من الموارد الطبيعية في دول مجلس التعاون العربي انتاج البترول الخام والغاز الطبيعي وهي منتجات تخرج من باطن الأرض دون تدخل الانسان في تحديد كميتها وحجمها ويمكن يتوقف المنتج والاحتياطي منها على ما تدره الطبيعة للدوله من المنتج وهذا سبب ادراجنا لهذا المورد ضمن الموارد الطبيعية وليست ضمن الموارد الاقتصادية فان منتجات البترول تدرج ضمن الموارد الاقتصادية ولكن البترول الخام والغاز الطبيعي يدرجا ضمن الموارد الطبيعية .

ويوضح جدول رقم (٣) انتاج النفط الخام في دول المجلس حيث يلاحظ أن جملة الانتاج بلغت نحو ١ر٨ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٣ تمثل نحو ١٥ر٩٪ من جملة انتاج الدول العربية من النفط الخام ، ارتفعت لتصل عام ١٩٨٧ نحو ٣ مليون برميل يوميا بنسبة تصل الى نحو ٢٣ر٤ ٪ من جملة انتاج الدول العربية ، مما يشير الى تحسن ملموس في انتاج النفط في دول مجلس التعاون العربي ، هذا مع العلم بأن انتاج النفط يتركز في كل من العراق ومصر حيث بلغ انتاج العراق نحو ١ر١ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٣ بنسبة تبلغ نحو ٦١ر٧ ٪ من جملة الانتاج الخاص بدول المجلس وبنسبة تصل الى حوالى ٩ر٨ ٪ من جملة انتاج الدول العربيه لنفس العام ، بينما بلغ جملة انتاج مصر حوالى ٦٨٢ الف برميل يوميا لنفس العام بنسبة تمثل حوالى ٣٨ر٣ ٪ من جمله انتاج النفط في دول المجلس بينما تمثل هذه النسبه نحو ١ر٦ ٪ من جملة انتاج الدول العربية من النفط الخام لنفس السنة ١٩٨٣ .

هذا ولقد تحسن انتاج النفط عام ١٩٨٧ في دول المجلس وكان هذا التحسن في صالح الانتاج بالعراق حيث بلغ انتاجها نحو ٢ مليون برميل يوميا ، وكان هذا الانتاج يمثل حوالى ٦٩ر٢ ٪ من جملة انتاج دول المجلس بينما يمثل نحو ١٦ر٢٤ ٪ من جملة انتاج الدول العربية لنفس العام .

جـــدول رقـــم (٣)

انتـــاج واستهلاك النفط الخـام والاحتياطى منه وتوقعـات الطلب على الطاقـــة عـــــام ٢٠٠٠

فى صورة نفط خـــام خـــلال عامـــى ٨٣ ، ١٩٨٧

البيـــان	⊗ انتـــاج البترول الخـــام						استهلاك المنتجات النفطية (ألـف طـن)						الاحتياطى النفطى		توقعات الطلب على الطاقة عام ٢٠٠٠		
	١٩٨٣			١٩٨٧			١٩٨٣			١٩٨٧			١٩٨٣ *	١٩٨٧ *	الطلب ×	% من دول المجلس	% من الدول العربية
	انتاج	% من دول المجلس	% من الدول العربية	الانتاج	% من دول المجلس	% من الدول العربية	استهلاك	% من دول المجلس	% من الدول العربية	الاستهلاك	% من دول المجلس	% من الدول العربية					
العـــراق	١٠٩٩	٦١ر٧	٩ر٨	٢٠٧٩	٦٩ر٢	١٦ر٢٤	١٢٣٨١	٣٨ر٥	١١	١٤٧٠٠	٣٨ر٤	١١ر٧	٦٥	١٠٠	٣٦٦٤٢	٤٠ر٦	١٠ر٨
مصـــر	٦٨٢	٣٨ر٣	٦ر١	٩٢٦	٣٠ر٨	٧ر٢	١٦٢٤٦	٥٠ر٥	١٤ر٤	١٩٢٢٠	٥٠ر٢	١٥ر٣	٣ر٥	٤ر٣	٤٦٤١٦	٥١ر٤	١٣ر٧
الاردن	...	...	..	...	...	..	٢٥١٧	٧ر٨	٢ر٢	٢٩٣٧	٧ر٦	٢ر٣	...	...	٤٩٨٠	٥ر٥	١ر٥
اليمن الشمالى	...	...	..	...	...	..	١٠٢٧	٣ر٢	١ر	١٤٣٧	٣ر٨	١ر١٤	...	٥ر	٢٢١٦	٢ر٥	٦ر
دول مجلس التعاون	١٢٨١	١٠٠	١٥ر٦	١٠٠٥	١٠٠	٢٣ر٤٤	٣٢١٧١	١٠٠	٢٨ر٥	٣٨٢٩٤	١٠٠	٣٠ر٤٤	٦٨ر٥	١٠٤ر٨	٩٠٢٥٤	١٠٠	٢٦ر٦
الدول العربية	١١٢١٢	—	—	١٢٨٠٦	—	—	١١٢٩٦٤	—	—	١٢٥٥٢٧	—	—	٣٧٦ر٦	٥٠٧ر٧	٣٣٩٣٣٧	—	—

⊗ الانتاج ألف برميل يوميا ٠ * الاحتياطى مليار برميل نهاية كل عام × ألف طن مكافئ نفط

المصـــدر :ـ

التقرير الاقتصادى العربى الموحد ـ جامعة الدول العربية ـ ١٩٨٨٠

فى حين أن انتاج مصر بلغ حوالى ٩٢٦ الف برميل يوميا مثلا نحو ٨ر٣٠ ٪ من جملة انتاج دول المجلس بينما كان هذا الانتاج يمثل حوالى ٢ر٧ ٪ من جملة انتاج الدول العربية لنفس العام ١٩٨٧ ٠

فى مقابل الانتاج نلاحظ من الجدول ان استهلاك دول المجلس يبلغ نحو ١٧ر٣٢ مليون طن عام ١٩٨٣ ارتفع ليصل الى نحو ٣ر٣٨ مليون طن عام ١٩٨٧ بنسبة بلغت نحو ٥ر٢٨ ٪ من جملة استهلاك الدول العربية ارتفعت هذه النسبة لتصل الى حوالى ٤ر٣٠ ٪ عام ١٩٨٧ ، وكان أعلى استهلاك من المنتجات البترولية لمصر حيث بلغ جملة استهلاك مصر ٢٥ر١٦ مليون طن عام ١٩٨٣ بنسبة تبلغ نحو ٥ر٥٠ ٪ من استهلاك دول المجلس ونحو ٤ر١٤ ٪ من استهلاك الدول العربية ارتفعت كمية الاستهلاك عام ١٩٨٧ لتصل الى نحو ٢ر١٩ مليون طن بنسبة بلغت أيضا نحو ٢ر٥٠ ٪ من جملة استهلاك دول المجلس ونحو ٣ر١٥ ٪ من جملة استهلاك الدول العربية ٠

تأتى العراق فى الاستهلاك بعد مصر حيث يبلغ حجم استهلاك العراق ٤ ر١٢ مليون طن عام ١٩٨٣ بنسبة تصل الى نحو ٥ر٣٨ ٪ من جملة استهلاك دول المجلس ونحو ١١ ٪ من جملة استهلاك الدول العربية ارتفع هذا الاستهلاك ليصل عام ١٩٨٧ نحو ٧ر١٤ مليون طن بنسبة تصل الى نحو ٤ر٣٨ ٪ من دول المجلس ونحو ٧ر١١ ٪ من جملة الدول العربية ٠

مما يشير الى انخفاض حجم الاستهلاك بالنسبة لدول المجلس وارتفاعه بالنسبة للدول العربية مما يؤكد ازدياد ارتفاع استهلاك كل من اليمن والأردن فى استهلاك المنتجات البترولية عام ١٩٨٧ مقارنة بعام ١٩٨٣ ٠

ولذا لوحظ من خلال جدول رقم (٣) أن استهلاك الأردن واليمن عام ١٩٨٣ بلغ نحو ٢٥١٧ ، ١٠٢٧ الف طن على الترتيب بنسبة بلغت حوالى ٧ر٨ ٪ ، ٢ر٣ ٪ من دول المجلس ونحو ٢ر٢ ٪ ، ٩ر٠ ٪ من الدول العربية على الترتيب لعام ١٩٨٣ .

ارتفعت كمية الاستهلاك لكل من الأردن واليمن الشمالى عام ١٩٨٧ على الترتيب لتصل الى نحو ١٩٣٧ ، ١٤٣٧ الف طن بنسبة بلغت نحو ٦ر٧ ، ٨ر٣ ٪ من كمية استهلاك دول المجلس من المنتجات البترولية لنفس العام على الترتيب ونحو ٣ر٢ ٪ ، ١٤ر١ ٪ من جملة استهلاك الدول العربية لنفس العام على الترتيب .

أيضا بتحليل بيان الاحتياطى النفطى فى دول المجلس مقارنة بالدول العربية لوحظ أن الاحتياطى النفطى لدول المجلس يبلغ نحو ٥ر٦٨ مليار برميل نهاية عام ١٩٨٣ ارتفع ليصل نحو ٨ر١٠٤ مليار برميل نهاية عام ١٩٨٧ بزيادة بلغت نحو ٥٣ ٪ وتركز هذا الاحتياطى النفطى فى كل من العراق حيث بلغ نحو ٦٥ مليار برميل نهاية عام ١٩٨٣ ارتفع ليصل نحو ١٠٠ مليار برميل نهاية ١٩٨٧ ومصر حيث بلغ الاحتياطى النفطى نحو ٥ر٣ مليار برميل نهاية ١٩٨٣ . ارتفع ليصل نحو ٣ر٤ مليار برميل نهاية ١٩٨٧ وكان الاحتياطى النفطى لدول المجلس يمثل نحو ٢ر١٨ ٪ من الاحتياطى النفطى للدول العربية نهاية ١٩٨٣ ارتفع ليصل فى نهاية ١٩٨٧ الى نحو ٦ر٢٠٪ من جملة الاحتياطى النفطى للدول العربية .

هذا مع العلم بأن توقعات الطلب على الطاقه عام ٢٠٠٠ لدول المجلس تبلغ حوالى ٢٥٤ر٩٠ مليون طن مكافئ نفط يمثل نحو ٦ر٢٦٪ من جملة الطلب على الطاقة للدول العربية ، ويتركز زيادة الطلب فى كل من العراق ومصر حيث يمثلان نحو ٦ر٤٠ ٪ ، ٤ر٥١٪ على الترتيب من جملة الطلب على الطاقة لدول المجلس أى بنحو ٩٢ ٪ فى حين

أن ذلك يمثل نحو ٢٤ر٥٪ من جملة الطلب على الطاقه للدول العربية ، فى حين أن اليمن والأردن يقدر الطلب على الطاقه عام ٢٠٠٠ بهما حوالى ٢٢١٦ ، ٤٩٨٠ الف طن مكافىء نفط يمثلا نحو ٢ر١ ٪ من جملة الطلب على النفط للدول العربية ويمثلا نحو ٢ر٥ ، ٥ر٥ ٪ من جملة الطلب على النفط للدول المجلس لنفس العام على الترتيب ٠

ويرجع زيادة الطلب فى كل من العراق ومصر الى الزيادة السكانية المتوقعة بالاضافة الى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة فى البلدين ، أضف الى ذلك أهمية الدولتين بالنسبة لانتاج البترول بالنسبة لانتاج الدول العربية بالاضافة الى ازدياد الاحتياطى النفطى لدى الدولتين خلال الفترة محل الدراسة ٠

يشير جدول رقم (٤) الى انتاج واستهلاك الغاز الطبيعى بدول المجلس حيث يلاحظ أن جملة انتاج دول المجلس تبلغ حوالى ٧ر١٤ مليار متر مكعب تمثل نحو ٤ر١ ٪ من جملة انتاج الدول العربية عام ١٩٨٣ ، ارتفع هذا الانتاج ليصل عام ١٩٨٧ نحو ١٧ مليار متر مكعب تمثل نحو ٨ر٣ ٪ من جملة انتاج الدول العربية ٠

ويتركز انتاج الغاز الطبيعى أيضا بالعراق ومصر حيث يبلغ انتاجهما عام ١٩٨٣ نحو ٤ ، ٣ مليار متر مكعب ارتفع ليصل عام ١٩٨٧ نحو ٤ر١٠ ، ٧ر٦ مليار متر مكعب على الترتيب ٠

جـــــدول رقـــــم (٤)

انتاج واستهلاك الغاز الطبيعى فى دول المجلس والاهمية النسبية لكل دوله بالنسبه لدول المجلس وللدول العربيـــــة

عامـــــى ٨٣ ، ١٩٨٧

البيـــان	الانتـــاج مليون متر مكعـــب						الاستهـــلاك (ألف طن مكافئ نفـــط)						الاجتياطـــى (مليار متر مكعب فى نهاية كل سنـة)					
	١٩٨٣			١٩٨٧			١٩٨٣			١٩٨٧			١٩٨٣			١٩٨٧		
	انتاج كميـــة	% من دول المجلس	% من الدول العربية	كميـــة الانتاج	% من دول المجلس	% من الدول العربية	كميـــة	% من دول المجلس	% من الدول العربية	كميـــة	% من دول المجلس	% من الدول العربية	كميـــة	% من دول المجلس	% من الدول العربية	كميـــة	% من دول المجلس	% من الدول العربية
العراق	٤٠١٠	٥٦ر١٦	٢ر٣	١٠٣٣٦	٦٠ر٦	٥	٥٤٥	١٩ر٢٥	١ر٣	١٢٠٠	٢٠ر٢	١ر٩	٩٢١	٨٣ر٦	٦ر٢	١٤١٦	٨٣	٦ر٥
مصر	٣١٣٠	٤٣ر٨٤	١ر٨	٦٧١٨	٣٩ر٤	٣ر٣	٢٢٨٥	٨٠ر٧٥	٥ر٥٥	٤٧٤٧	٧٩ر٨	٧ر٧	٢٠١	١٦ر٤	١ر٤	٢٩٠	١٧	١ر٣٤
الاردن	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الشمالى	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
دول المجلس	٧١٤٠	١٠٠	١ر٤	١٧٠٥٤	١٠٠	٨ر٣	٢٨٣٠	١٠٠	٦ر٨٥	٥٩٤٧	١٠٠	٩ر٦	١١٠٢	١٠٠	٧ر٦	١٧٠٦	١٠٠	٧ر٨٤
الدول العربية	١٢٢٥٧٤	—	—	٢٠٥٩٤	—	—	٤١١٧٥	—	—	٦١٨٤٤	—	—	١٤٨٤٥	—	—	٢١٦٤٦	—	—

المصـــدر:-
جامعه الدول العربيه - التقرير الاقتصادى العربى الموحد - الامانة الفنية - ١٩٨٨.

هذا ويمثل انتاج العراق من الغاز الطبيعى حوالى ٢ر٣ ٪ عام ١٩٨٣ ارتفع ليصل عام ١٩٨٧ نحو ٥ ٪ من جملة انتاج الدول العربية • بينما بلغ انتاج مصر نحو ١ر٨ ٪ عام ١٩٨٣ ارتفع ليصل عام ١٩٨٧ نحو ٣ر٣٪ من جملة انتاج الدول العربية

هذا وبتحليل بيان الاستهلاك لدول المجلس من الغاز الطبيعى لوحظ أن استهلاك دول المجلس تبلغ حوالى ٢ر٨ مليون طن مكافئ نفط عام ١٩٨٣ ارتفع ليصل الى نحو ٥ر٩ مليون طن مكافئ نفط عام ١٩٨٧•

وتركز أيضا استهلاك الغاز الطبيعى فى كل من مصر والعراق بينما لا يستهلك الغاز الطبيعى فى اليمن والأردن ، وهذا راجع الى عدم انتاجه وعدم وجود خطوط لتوصيلة من الدول الأخرى • هذا ، ويبلغ استهلاك دول المجلس من الغاز الطبيعى حوالى ٦ر٩ ٪ من جملة استهلاك الدول العربية لعام ١٩٨٧•

وبتحليل بيان الاحتياطى من الغاز الطبيعى لوحظ أن العراق لديها احتياطى فى نهاية عام ١٩٨٣ بلغ نحو ٩٢١ مليار متر مكعب ارتفع ليصل فى نهاية ١٩٨٧ نحو ١٤١٦ مليار متر مكعب ، فى حين أن مصر بلغ احتياطيها من الغاز الطبيعى نحو ٢٠١ مليار متر مكعب فى نهاية عام ١٩٨٣ ، ارتفع ليصل نحو ٢٩٠ مليار متر مكعب فى نهاية عام ١٩٨٧•

هذا ولقد بلغ جملة الاحتياطى من الغاز الطبيعى لدى مصر والعراق حوالى ٦ر٧ ٪ من جملة احتياطى الدول العربية فى نهاية ١٩٨٣ ارتفع ليصل فى نهاية عام ١٩٨٧ نحو ٨٤ر٧ ٪ من جملة احتياطى الدول العربية •

مما يشير الى وجود فائض لدى مصر والعراق فى الغاز الطبيعى ويمكنها التصدير لدول المجلس أو الدول الاخرى •

الموارد الاقتصادية لدول المجلس :

يصعب التفرقه بين الموارد الاقتصاديه والموارد الطبيعية ، لان المورد لا يكون طبيعي ذو قيمة الا اذا كان له استخدام اقتصادى أى منفعه للانسان ، وعلى ذلك فانه يمكن القول بأن أى مورد طبيعى لأبد أن يكون مورد اقتصادى . ولكن من التعريف السابق للمورد الطبيعي أنه عباره عن معطيات الطبيعة دون ما تدخل الجهد البشرى .

وفى احدى التعريفات للمورد الاقتصادى بأنه المورد الطبيعى مضافا اليه الجهد البشرى (١) الذى يؤلف الشرط الاساسى لتحويل المورد الطبيعى الى مورد اقتصادى . أيضا فى تعريف آخر للمورد الاقتصادى بأنه عباره عن الانتاج أى خلق القيمه من المورد الطبيعى (٢) ، وهذا يعنى أن المورد الاقتصادى هو عباره عن المورد الطبيعى مع تهيئته للاستخدام البشرى بالمجهود البشرى . أى اعطاء المورد الطبيعى قيمة .

وفى تعريف آخر للمورد الاقتصادى أنه كل الهبات أو المنح التى تمنحها الطبيعة للانسان وتتحول بواسطة الانسان ومجهوده عن مجرد محتويات أو كنوز الى سلع وخدمات (٣) .

من كل التعريفات السابقه يلاحظ أن المورد الاقتصادى يختلف فى حقيقة الامر عن المورد الطبيعى وان كان المورد الطبيعى هو مصدره الا أنه عباره عن المورد الطبيعى مضافا اليه المجهود البشرى .

---

(١) صلاح الدين عمر باشا (دكتور) : الموارد الاقتصادية - مطبعة دمشق ١٩٥٩ .

(٢) محمد محمد الصياد (دكتور) : الموارد الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة - معهد البحوث والدراسات العربية - جامعة الدول العربية - ١٩٦٧ .

(٣) نصر السيد نصر : الموارد الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحده والعالم - مكتبة عين شمس ١٩٦٨ .

ومن ذلك يمكننا أن نعرف المورد الاقتصادى بأنه عباره عن المنافع التى يتم الحصول عليهـا من المورد الطبيعى والتى تكون فى صوره سلع وخدمات يمكن للانسان ان يشبع بها حاجاتـه ورغباته .

وعلى ذلك فان المورد الاقتصادى من الموارد الزراعيه تتمثل فى الانتاج الزراعى سـواء النباتى أو الحيوانى ، وكذلك بالنسبة للموارد البشريه حيث أن الانسان فى صورته الطبيعيـة يعتبر ما هو الا مجهود بشرى ذو قيمة اقتصاديه ولذا سوف تدرج الموارد البشرية ضمن المـوارد الاقتصادية .

ثم تتناول موارد الانتاج الصناعى وفقا لانتاج كل دولة ثم تتناول الموارد المالية سـواء كانت الميزانية العامه أم موارد النقد الاجنبى .

أولا : الانتاج الزراعى بدول المجلس :

والانتاج الزراعى بدول المجلس يمثـل فى كل من الانتاج النباتى والحيوانـى حيث الانتاج الحيوانى عبارة عن المنتج من اللحوم والالبان والاسماك بينما الانتاج النباتى عباره عن المنتج من الحاصلات الزراعيه سواء منها حاصلات الحقل أو الخضروات أو الفاكهـه وسنحاول هنا عرض لاهم الحاصلات المنتجه فى دول المجلس والانتاج الحيوانى بها سـواء كان البان أو أسماك أو لحوم حمراء أو لحوم بيضاء .

١ - الانتاج الزراعي بالعراق :

يشير جدول رقم (٥) الى الانتاج النباتي والحيواني بالعراق حيث يلاحظ أن انتاج الحبوب بالعراق يبلغ نحو ٢ مليون طن عام ١٩٨١ ارتفع ليصل نحو ٢ر٦ مليون طن عام ١٩٨٨ ، بزيادة بلغت حوالى ٣٠ ٪ ، ويعتبر الشعير والقمح من أهم حاصلات الحبوب فى العراق حيث يمثلا نحو ٨١ ٪ من جملة الحبوب المنتجه بالعراق خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٨ .

ويبلغ انتاج العراق من القمح حوالى ٩٠٢ الف طن عام ١٩٨١ ارتفع ليصل نحو ٩٢٩ الف طن عام ١٩٨٨ وكان معدل النمو خلال الفترة محل الدراسة ٦ر٥٪ سنويا بحذف عام ١٩٨٤ من السلسلة الزمنية .

أيضا الشعير يمثل نسبة تبلغ حوالى ٤١ ٪ من جملة الحبوب المنتجة وهذا يلاحظ أن القمح والشعير يمثلان نسبة تبلغ حوالى ٨١٪ من جملة الحبوب المنتجة بالعراق حيث ينتج العراق نحو ٩٢٤ الف طن من الشعير عام ١٩٨١ ، ارتفعت لتصل عام ١٩٨٨ الى ١ر٤ مليون طن بزيادة بلغت نحو ٥٥ر٤ ٪ عن بداية الفترة .

وبذلك يلاحظ أن أهم المحاصيل انتاجا بالعراق هى الشعير ثم يأتى بعد ذلك القمح ثم يأتى الأرز حيث يبلغ انتاج العراق نحو ١٦٢ ألف طن عام ١٩٨١ ارتفع ليصل الى نحو ٦ر١٤٠ الف طن عام ١٩٨٨ بانخفاض بلغ نحو ٢ر١٣٪ عن بداية الفترة ولكن لوحظ أن انتاج العراق من الأذره الصفراء بلغ فى بداية الفترة نحو ٣ر٣٩ الف طن ارتفع ليصل نحو ٧٧ الف طن فى نهاية الفترة بزيادة بلغت حوالى ٤ر٩٦٪ .

جدول رقم (٥) : الانتاج الزراعي لاهم الحاصلات بالعراق والرقم القياسي للانتاج النباتي بالعراق خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٨

(الف طن)

السنه / المحصول	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
القمح	٩٠٢	٩٦٥ر١	٨٤١	٤٧٠ر٩	١٤٠٥ر٥	١٠٣٥ر٨	٧٢١ر٢	٩٢٩ر٢
الشعير	٩٢٤ر٧	٩٠٢	٨٣٥ر٥	٤٨٢	٣٣١ر٤	١٠٤٥ر٩	٧٤٢ر٩	١٤٣٦ر٨
الذرة الصفراء	٣٩ر٣	٢٨ر٢	٢٨ر١	٣٠ر٩	٤١	٥٣ر١	٦١ر٣	٧٧ر٢
أرز	١٦٢ر٢	١٦٣ر٤	١١٠ر٥	١٠٨ر٧	١٤٨ر٩	١٤١ر٢	١٩٥ر٩	١٤٠ر٦
اجمالي الحبوب	٢٠٢٨ر٢	٢٠٥٨ر٧	١٨١٥ر١	١٠٩٢ر٥	٢٩٢٦ر٨	٢٢٧٦	١٧٢٢ر٣	٢٥٨٣ر٨
بصل	١٤٩ر٦	١١٣ر٢	٧١ر٦	٩٦ر٩	١٧٤ر٦	١٥٧ر٣	٨٨ر٢	١٢٢ر٣
بطاطس	١٠٤ر١	٩٣	١٠٤ر٦	١١٩ر٦	١٤٨ر٦	١٢٥ر٨	١٦٨ر٢	١٤٣ر٨
فول بلدي	١٣ر٢	١١ر٢	٦ر٧	٧ر٨	٤ر٨	٩ر٥	٩ر٢	٥ر٥
قصب السكر	١٨٩	١٤٦	٨٢	٨٥ر٥	٨٤ر٣	٣٨	٦٠	٣٠
طماطم	٤٢٥ر٢	٤٦٧ر٩	٤٣٩ر٢	٥٣١ر١	٦١١ر٨	٥٢٣ر١	٥٩٤ر٧	٥٥٨ر٤
قطن	١٣ر٣	١٤ر١	١١ر٨	٧ر١	٧ر٢	٢٠ر٣	١٤ر٢	١٦ر٢
بطيخ	٢٢٩ر٦	٣٥٣ر٨	٢٧٠ر٤	٣٠١ر٧	٤٣ ٤ر٥	٣٥٥ر٦	٢٧٢ر٨	٢٥٩ر٨
بلح	٣٧٠ر١٨	٣٧٣ر٧٥	٣٤٥ر٢٩	٢٥١ر٤	٣٩٠ر٣	٤٣٤ر٢	٣٢٣ر٥	٣٥٦ر٣
الرقم القياسي للانتاج النباتي *	١١٥ر٤	١٢٣ر٣	١٢٠ر٢	١٢٦	١٦١ر٩	١٤٢	١١٧ر٣	١٣٧ر٦

* سنة الاساس ١٩٨٠/٧٩ = ١٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء - المجموعه الاحصائيه السنوية - وزارة التخطيط - العراق - ١٩٨٨ .

تابع جدول رقم (٥) : الرقم القياسي للانتاج الزراعي والانتاج الحيواني وأهم المنتجات الحيوانية خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٨ بالعراق

(بالالف طن)

السنه / الانتاج	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الرقم القياسي للانتاج الحيواني *	٩٢ر٩	١٠١ر٩	٩٣ر١	١٠٧ر٥	١٠٥ر٩	١٠٥ر٦	١٠١ر٤	٩٥ر٣
اللحوم الحمراء	١٠٠ر٦	٩٧ر٩	٩٤ر٤	١٣٧ر٣	٨٩ر٢	٨٤ر٨	٨٦ر٦	٦٨ر٥
اللحوم البيضاء	١٠٤ر٥	١٨٦ر٥	١٥٣ر٢	٢٠٦ر٤	٢٣٧ر٧	٢٥٧ر٩	٢٢٧ر١	١٨٩ر٣
الألبان	٣٠٩ر٦	٣٢٥ر٤	٢٨١ر١	٢٦٩	٢١٨ر٦	٢٩٩ر٢	٢٩٣ر١	٢٩٦ر٦
الاسماك	٣٩ر٨	٣١ر٨	٤٠ر٦	٤٦ر٤	٤٧ر٢٥	٣٧ر٢	١٦ر٤	١٦ر٦
الرقم القياسي للانتاج الزراعي *	١١٠ر٦	١١٨ر٢	١١٤ر٥	١٢٢ر٤	١٤٩ر١	١٣٣ر١	١١٣ر٧	١٢٧ر٩

* سنة الاساس ٧٩ / ٨٠ = ١٠٠

المصدر : المرجع السابق .

يأتى أنتاج الخضروات بعد انتاج الحبوب فى العراق حيث نلاحظ أن الطماطم تأتى فى المركز الاول حيث يبلغ انتاج العراق منها حوالى ٤٢٥ر٢ الف طن فى بداية الفترة أرتفعت لتصل الى نحو ٥٥٨ر٤ الف طن فى نهاية الفترة بزيادة بلغت حوالى ٣ر٣١ ٪ .

يأتى بعد الطماطم البصل ثم البطاطس حيث يبلغ انتاج العراق منها حوالى ١٤٩ر٦ ، ١٠٤ر١ الف طن فى عام ١٩٨١ ارتفع الانتاج فى نهاية الفترة محل الدراسه بالنسبة للبطاطس الى نحو ١٤٣ر٨ الف طن بزيادة بلغت حوالى ٣٨ ٪ بينما نخفض انتاج البصل الى حوالى ١٢٢ر٣ الف طن بانخفاض بلغ نحو ١٨ر٢٥ ٪ عن بداية الفترة .

هذا ويلاحظ أن انتاج العراق من القطن متواضع حيث يبلغ نحو ١٣ر٤ الف طن كمتوسط الفترة محل الدراسة وهو انتاج يأخذ اتجاها متناقصا كما يوضح بالجدول رقم (٥) .

أيضا بالنسبة لانتاج الفاكهة يلاحظ أن أهم الحاصلات الفاكهية هى البلح يليه البطيخ حيث يبلغ متوسط الانتاج خلال الفترة محل الدراسة نحو ٣٥٥ر٦ ، ٣٠٩ر٨ ألف طن على الترتيب .

يلاحظ أيضا أنه يوجد تطور نسبى فى الانتاج النباتى يعكسه الرقم القياسى له حيث يلاحظ أنه يبدأ من ١٥ر٤٥ فى بداية الفترة ويصل الى نحو ١٣٧ر٦ فى نهاية الفترة محل الدراسة .

أيضا يتضح من جدول رقم (٥) أن معدل نمو الانتاج الحيوانى منخفض حيث يزداد فى بداية الفترة من ٩٢ر٩ الى نحو ١٠٧ر٥ عام ١٩٨٤ ثم ينخفض مرة أخرى ليصل الى نحو ٩٥ر٣ فى عام ١٩٨٨ ، وهذا الانخفاض يلاحظ من خلال تحليل تطور حجم اللحوم الحمراء المنتجه حيث ينخفض حجم الانتاج من ١٠٠ر٦ الف طن فى بداية الفترة الى ٦٨ر٥ الف طن فى نهاية الفترة وكذلك الالبان حيث ينخفض حجم انتاجها من ٣٠٩ر٦ الف طن عام ١٩٨١ الى ٢٩٦ر٦ الف طن عام ١٩٨٨ ، وكذلك الاسماك حيث ينخفض حجم انتاجها من ٣٩ر٨ الف طن عام ١٩٨١ الى نحو ١١٦ر٦ ألف طن عام ١٩٨٨ أى بانخفاض بلغ نحو ٤ر٢ ٪ فى الالبان ، ٣ر٥٨ ٪ فى الاسماك .

بينما نجد أن اللحوم البيضاء يزداد حجم الانتاج بها خلال الفترة محل الدراسة من ١٠٤ر٥ الف طن فى بداية الفترة الى نحو ١٨٩ر٣ الف طن فى نهاية الفترة أى بزيادة بلغت حوالى ٨١ ٪ .

من التحليل السابق يلاحظ ارتفاع ملحوظ فى حجم الانتاج الزراعى بالعراق من ٦ر١١٠ فى بداية الفترة الى نحو ٩ر١٢٧ فى نهاية الفترة وفقا لما يعكسه الرقم القياسى للانتاج الزراعى ، وترجع هذه الزيادة فى حقيقة الأمر الى الارتفاع الملحوظ فى حجم الانتاج النباتى وليس الانتاج الحيوانى حيث يلاحظ أن الانتاج الحيوانى متدهور بصفة عامه بالعراق خلال الفترة محل الدراسة ، هذا بالاضافة الى أهمية العراق فى انتاج كل من الشعير والطماطم واللحوم البيضاء .

٢ - الانتاج الزراعى بمصر :

تعتبر جمهورية مصر العربية من الدول التى يلعب الانتاج الزراعى بها دورا رئيسيا فى الاقتصاد القومى حيث يمثل نسبة لابأس بها فى الناتج القومى الاجمالى تصل الى نحو ٧ر٢٠ ٪ وفقا لبيانات عام ١٩٨٨ ، ويعتبر محاصيل الحبوب والقطن من أهم الحاصلات الزراعية فى مصر حيث تبلغ كمية انتاج الحبوب فى مصر حوالى ٦ر٧ مليون طن عام ١٩٨١ ارتفعت الى نحو ٩ مليون طن عام ١٩٨٨ بزيادة بلغت حوالى ٥ر١٩ ٪ كما يوضح جدول رقم (٦) .

وتتصدر الأذره الشاميه أهم حاصلات الحبوب انتاجا فى مصر حيث تمثل نحو ٤٢٪ من جملة الانتاج المصرى من الحبوب خلال الفترة محل الدراسة حيث يصل حجم الانتاج المصرى من الأذره الشاميه حوالى ٣ر٣ مليون طن عام ١٩٨١ ترتفع لتصل نحو ٨ر٣ مليون طن عام ١٩٨٨ بزيادة تقدر بحوالى ١٥ر١٥ ٪ .

يحتل الأذره الاهمية الانتاجية فى بداية الفترة محل الدراسة ثم يتراجع فى نهاية الفترة ليحل محله القمح نظرا لزيادة الطلب المصرى على القمح هذا بالاضافة الى تعديل السياسه السعريه للقمح بما يزيد من تشجيع المنتجين على التوسع فى انتاجه .

فنلاحظ أنه انتاج الأرز فى مصر بلغ فى بداية الفترة نحو ٢ر٢٤ مليون طن تمثل حوالى ٥ر٢٩ ٪ من جملة انتاج الحبوب عام ١٩٨١ ، انخفض هذا الانتاج ليصل عام ١٩٨٨ نحو ٢ر٢٢ مليون طن تمثل حوالى ٥ر٢٤٪ من جملة انتاج الحبوب فى مصر لنفس العام وكان الانخفاض يقدر بنحو ٥ر٠ ٪ .

بينما انتاج القمح بلغ حوالى ١ر٩ مليون طن عام ١٩٨١ تمثل نحو ٦ر٢٥٪ من جملة انتاج الحبوب ، وارتفع انتاج القمح ليصل حوالى ٢ر٩ مليون طن فى نهاية الفترة بزيادة بلغت حوالى ٥٢٪ وكان انتاج القمح يمثل نحو ٢ر٣٢ ٪ من جملة انتاج الحبوب فى مصر .

ويأتى الشعير والاذره الرفيعه فى المرتبه الاخيره من الانتاج .

أيضا يمثل القطن المصرى من أهم الحاصلات المنتجه حيث تزرع نحو ثلث المساحة الزراعية بمصر بمحصول القطن ويتبع فى مصر نظام الدورة الثلاثية خصيصا لانتاج القطن ، ويعتبر القطن من أهم الحاصلات التصديرية فى مصر حيث تمثل صادرات القطن موردا هاما من موارد النقد الاجنبى حيث يمثل ٧٪ من ايرادات مصر من النقد الاجنبى .

جدول رقم (٦) : الانتاج الزراعى لاهم الحاصلات بجمهورية مصر العربية
خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٨

(الف طن)

السنه / المحصول	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
القمح	١٩٣٨	٢٠١٧	١٩٩٦	١٨١٥	١٨٧٢	١٩٢٨	٢٧٢١	٢٩٢٣
الشعير	١٠٣	١٢١	١٣٢	١٤٥	١٥٨	١٦٧	١٤٨	١٥٢
الأذره	٣٣٠٨	٣٣٤٧	٣٥٠٩	٣٦٩٨	٣٦٩٩	٢٩١٨	٣٣٦٧	٢٧٦٧
الأرز	٢٢٣٦	٢٤٤١	٢٤٤٢	٢٢٣٦	٢٣١١	٢٤٤٥	٢٢٧٩	٢٢٢٥
اجمالى الحبوب	٧٥٨٥	٧٩٢٦	٨٠٧٩	٧٨٩٤	٨٠٤٠	٧٤٥٨	٨٥١٥	٩٠٦٧
بصل	٦٥٤	٦٥١	٨٠٣	٧٢٧	٧٦٨	٦٦٤	٦١٨	٦٠١
بطاطس	١١٩٥	١١٨٤	١٠٩٥	١١٨٩	١٤٧٨	١٤٠٠	١٦٧٨	١٧٠١
فول بلدى	٢٠٨	٢٦٠	٢٩٥	٢٧١	٢٠٣	٤٤٨	٤٩٩	٥٠٣
قصب السكر	٨٨٠٥	٨٧٤٠	٨٤٢٤	٨٦٣٣	٩٤٢٩	٩٦٨٤	٨٤٢٤	٨٣٣٣
الطماطم	٢٤٥٤	٢٦٥٧	٢٨٦٢	٢٩٩٣	٣٥٧٦	٤٤٥٦	٤٩٢١	٥٢٤١
القطن	١٣٢٦	١٢١١	١٠٦٩	١٠٤٩	١١٩١	١١٢٠	٩٧٨	٩٥٥
البطيخ	١١٧٣	١٠٨٣	٩٦٥	١١٨٣	١٣١٨	١٣١٤	١٣٧٠	١٣٩٧
البلح	٣٩١	٤٤٠	٤٧٠	٤٧٤	٥٧٩	٤٩١	٥٤٢	٥٩٢
البرتقال	٨٩٥	١٢٠١	١٢٤٣	١١٨٢	١١٦٨	١٢٣٤	١٣٨٧	١٤٥٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - ١٩٨٩.

تابع جدول رقم (٦) : الرقم القياسى للانتاج الزراعى فى جمهورية مصر العربية وأهم المنتجات الحيوانية خلال الفترة ٨١ ــ ١٩٨٨

(الف طن)

البيـــان	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الرقم القياسى للانتاج الزراعى (١)	١٢٨	١٤٦	١٧٤	١٨٤	٢٠٥	٢٤٣	٢٦٠	٢٧٥
اللحوم الحمراء	٢٩٤٫٣	٤٢٩٫٥	٤٥٠٫٥	٤٩١٫٥	٥١٥٫٦	٥٣٤٫٩	٦٠٦٫٤	...
اللحوم البيضاء	١٣٢٫٤	١٧٤٫٣	١٩٣٫١	١٩٠٫١٣	٢٢٠٫٣	٢٢٨٫٦	٢٨١	...
الألبان	١٩٢٧	١٨٤٧	١٩١١	١٩٨٨	٢٠٥٦	٢١١٧	٢٢٠١	...
الاسماك	١٤١٫٧	١٣٧٫٢	١٤٠	١٣٨٫٥	١٣٨٫٨	١٣٨٫٨	١٤٥	١٥٧

... غير متوافر (١) سنة الأساس ١٩٧٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ــ احصاءات الثروة الحيوانية والسمكية • سنوات متفرقة •

وتنتج مصرحوالى ١ر٣ مليون طن من القطن عام ١٩٨١ ولكن انخفض هذا الانتاج ليصل نحو ٩٥٥ الف طن عام ١٩٨٨ وذلك لزيادة الطلب على السلع الغذائية ومحاولة التوسع فى انتاج السلع الغذائية فى مصر لتغطية الطلب المتزايد على الغذاء والذى هو نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة ٠

يأتى محصول قصب السكر فى الاهمية بعد القطن حيث تنتج مصر منه حوالى ٨ر٨ مليون طن عام ١٩٨١ انخفضت الى نحو ٣ر٨ مليون طن عام ١٩٨٨٠

ثم يأتى محصول الطماطم من أهم حاصلات الخضروات وكذا من أهم الحاصلات التصديرية فى مصر حيث ارتفع انتاج الطماطم من ٢ر٤٥ مليون طن عام ١٩٨١ الى نحو ٢ر٥ مليون طن عام ١٩٨٨ بزيادة بلغت حوالى ١١٢ ٪ ٠

يحتل أيضا محصول البطاطس أهمية خاصه بعد الطماطم فى الحاصلات الخضرية حيث يبلغ حجم انتاج البطاطس فى مصر حوالى ١ر٢ مليون طن عام ١٩٨١ ارتفع ليصل نحو ١ر٧ مليون طن عام ١٩٨٨ بزيادة بلغت حوالى ٤٢ ٪٠ هذا بالاضافة الى أن مصر تتمتع بميزة نسبيه فى تصدير البطاطس[1] تتمثل فى عامل الوقت حيث تنتج عروه شتوى تعتبر هى العروه الوحيده التى يتم حصادها فى شهر مارس وابريل من العام على مستوى دول العالم تقريبا ٠

(١) مجدى محمد خليفة — الكفاءه الاقتصاديه لانتاج وتصدير اهم الحاصلات الزراعية — رساله دكتوراه — كليه الزراعة — الفيوم — جامعة القاهرة — ١٩٨٨٠

ويأتى البطيخ ضمن الحاصلات الخضرية الهامه حيث تنتج مصر منه حوالى ١ر٢ مليون طن عام ١٩٨١ تزيد لتصل عام ١٩٨٨ نحو ١ر٤ مليون طن ٠

ويأتى البرتقال ليحتل المكانه الاولى فى الحاصلات الفاكهية حيث تتمتع مصر بميزة نسبيه فى تصدير البرتقال على مستوى العالم [١] حيث تنتج مصر نحو ٩ر٠ مليون طن عام ١٩٨١ ترتفع لتصل الى نحو ٥ر١ مليون طن عام ١٩٨٨ بزيادة بلغت حوالى ٧ر٦٦ ٪ ٠

تنتج مصر أيضا البلح حيث يبلغ انتاجها عام ١٩٨١ نحو ٣٩١ الف طن ارتفع ليصل نحو ٥٩٢ ألف طن عام ١٩٨٨ بزيادة بلغت حوالى ٥١ ٪ ٠

من التحليل السابق يلاحظ أن مصر لها أهمية نسبية فى انتاج كل من الأذره الشاميه والقمح وكذلك الأرز بالنسبه للحبوب بينما تحتل الطماطم والبطاطس والبطيخ اهم الحاصلات الخضريه فى مصر ، ويأتى القطن المصرى باعتباره المحصول التصديرى الأول وله مميزاته العالمية بالنسبة لطول التيله وغيره الا أن انتاجة بدأ يتدهور بمعدل بلغ حوالى ١ر٤ ٪ خلال الفترة محل الدراسة ٠

---

(١) المرجع السابق ٠

يشير جدول رقم (٦) الى أن الانتاج الحيوانى فى مصر متزايد خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٨ حيث بلغ الرقم القياسى له فى بداية الفترة نحو ١٢٨ ارتفع ليصل الى حوالى ٢٧٥ فى نهاية الفترة مما يشير الى زياده بلغت حوالى ١١٤ ٪ خلال الفترة محل الدراسة ٠

حيث بلغ انتاج مصر من اللحوم الحمراء عام ١٩٨١ نحو ٢٩٤ر٣ الف طن ارتفعت لتصل عام ١٩٨٧ نحو ٦٠٦ر٤ الف طن بزيادة بلغت حوالى ١٠٦ ٪ ٠

أيضا ارتفع انتاج اللحوم البيضاء من ١٣٢ر٤ الف طن عام ١٩٨١ الى نحو ٢٨١ الف طن عام ١٩٨٧ بزياده بلغت حوالى ١١٢ ٪ ٠

وارتفع انتاج الالبان من حوالى ١٩٢٧ الف طن عام ١٩٨١ الى نحو ٢٢٠١ الف طن عام ١٩٨٧ بزياده بلغت حوالى ١٤ر٢ ٪ فى حين أن انتاج الاسماك فى مصر بلغ حوالى ١٤١ر٧ الف طن عام ١٩٨١ ارتفع ليصل الى حوالى ١٥٧ الف طن عام ١٩٨٧ بزيادة بلغت حوالى ١٠ر٨ ٪ ٠

مما يشير الى أهمية اللحوم البيضاء يليها اللحوم الحمراء ثم الألبان والاسماك تأتى فى المركز الاخير فى الاهمية الغذائية فى مصر ٠

هذا وترجع الزياده الكبيره فى انتاج كل من اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء خلال الفترة محل الدراسة لمشروعات الثروة الداجنه والحيوانية خلال الفترة محل الدراسة حيث مزارع الدواجن ومزارع تسمين المواشى خلال هذه الفترة ٠ هذا بالاضافة الى برامج التهجين وتحسين السلالات الحيوانية مما رفع الانتاجية الحيوانية للوحدة الحيوانية والتى أفرزت بدورها هذه الزيادة الكبيره فى الانتاج الداجنى والحيوانى ٠

٣ — الانتاج الزراعي باليمن الشمالي :

يشير جدول رقم (٢) الى أهم المنتجات الزراعية فى اليمن الشمالى سواء النباتيه منها أو الحيوانية حيث يوضح أن انتاج الحبوب اليمن يبلغ حوالى ١٧٧ر٤ الف طن عام ١٩٨١ ارتفع ليصل عام ١٩٨٨ نحو ١٨٨ الف طن بزياده بلغت حوالى ٦ ٪ تقريبا ٠

وتمثلت الحبوب فى اليمن الشمالى فى كل من القمح والاذره الشاميه والشعير على الترتيب وفقا للاهمية ٠

حيث بلغ انتاج القمح حوالى ٦٩ر٦ الف طن يمثل نحو ٣٩ ٪ من جملة انتاج الحبوب لعام ١٩٨١ ارتفع ليصل عام ١٩٨٨ نحو ١٠٠ الف طن تمثل حوالى ٥٣ ٪ من جملة انتاج الحبوب ٠

يلى القمح ٤ الأذره الشاميه حيث يبلغ انتاج اليمن منها حوالى ٥٣ر٧ الف طن تمثل نحو ٣٠ر٣ ٪ من جمله انتاج الحبوب لعام ١٩٨١ ولكن الانتاج انخفض عام ١٩٨٨ ليصل الى حوالى ٤٨ الف طن تمثل نحو ٢٥ر٥ ٪ من جملة انتاج الحبوب فى اليمن ا لشمالى ، أيضا يأتى الشعير فى المركز الثالث ليبلغ نحو ٥٤ر١ الف طن تمثل نحو ٣٠ ٪ من جملة انتاج الحبوب عام ١٩٨١ وينخفض أيضا الانتاج ليصل الى نحو ٤٠ الف طن تمثل نحو ٢١ ٪ من جملة انتاج الحبوب عام ١٩٨٨ ٠

ويعزى تراجع مساحة الحبوب فى اليمن الشمالى نتيجة لتزايد المساحة المنزرعة بالقات [1] ، هذا بالاضافة الى ثبات أسعار الأردب من الحاصلات مقارنة بالحاصلات الاخرى ٠

(١) يحى البراق — الاثار الاجتماعية والاقتصادية للقات باليمن الشمالى — بحث دبلوم معهد التخطيط القومى — ١٩٨٩ ٠

جدول رقم (٧) : الانتاج الزراعى لاهم الحاصلات الزراعية باليمن الشمالى خـــلال الفـترة ٨١ ـ ١٩٨٨

(الف طن)

السنه / المحصول	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
القمـــح	٦٩٫٦	٦٧٫٤	٣٥٫١٧	٣٧٫٢٦	٦٣٫٤	٨٥	١٠٠	ـ
الأذره الشاميه	٥٣٫٧	٥٩٫٢	٣٠٫٥	٣٨٫٥	٤٣٫١٢	٤٩٫٢	٤٨	ـ
الشعيـر	٥٤٫١	٥٣	٣٠٫١٦	٢٨٫٤٥	٣١٫٨	٤٠٫٨	٤٠	ـ
اجمالى الحبوب	١٧٧٫٤	١٧٩٫٦	٩٥٫٨٣	١٠٤٫٢١	١٣٨٫٣٢	١٧٥	١٨٨	ـ
الفـــول	٧٩٫٦	٧٥٫٣	٣٩٫٥٣	٣٧٫٥٦	٤٤٫٢	٤٦٫٨	٣٩	ـ
البطاطـس	١٣٨	١٤٩٫٥	١٦٣٫٧١	١٩٤٫٧٣	١٩٥٫٧٣	٢٠٨٫٢٥	١١٠	ـ
العنـــب	٦٤٫٣	٦٧٫٩	٧١٫٦٧	٨١٫٦	٨٠٫٥	١٠٣	١٢٨٫٧٥	ـ
التمـــر	٦٫٣	٦٫١	٦٫١	١٣٫٤	١٣٫٤	١٣٫٤	١٥٫١	ـ
البـــن	٣٫٥	٣٫٤	٣	٤٫٢٤	٤	٤٫١	٤٫٢	ـ
القطـــن	٥	٦٫٥	٦٫٥	٣٫٧	٤	٤٫٢	٤٫٢	ـ

المصدر : الجهاز المركزى للتخطيط ـ الكتاب الاحصاء السنوى ـ الأدارة العامه للاحصـــاء اليمن الشمالى ١٩٨٧ .

تابع جدول رقم (٧) : أهم المنتجات الحيوانية فى اليمن الشمالـــى
خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٧

(الف طن)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
حليـــب	٩٠	٩٥	٩٥,٧٥	٩٧,٦	٩٩,٥	١٠٥	١٠٧	١٠٨
لحوم حمراء	٢٠	٢٠,٤	٢٠,٩	٢١,٥	٢٢	٢٣	٢٣,٦	٢٣,٧
لحوم بيضاء	٥,٩	٧,٢	١٤,٥	٢٢,٨٧	٢٩,٨	٤٨,٧	٥١	٥٣
الاسمـــاك	١٦,٣	١٧	١٧,٣	١٧,٦	١٨,٧	٢١	٢٢	٢٣

يشير جدول رقم (٧) الى أن انتاج اليمن من الفول بلغ حوالى ٦ر٧٩ الف طن عام ١٩٨١ ولكن الانتاج انخفض أيضا عام ١٩٨٨ حيث بلغ نحو ٣٩ الف طن بانخفاض يقدر بنحو ٥١ ٪ .

أيضا البطاطس انخفض انتاجها باليمن من ١٣٨ الف طن عام ١٩٨١ الى نحو ١١٠ الف طن عام ١٩٨٨ بانخفاض مقداره حوالى ٢٠٪ .

بينما نجد أن انتاج العنب وهو من الحاصلات الفاكهية الاولى باليمن ارتفع من ٣ر٦٤ الف طن عام ١٩٨١ الى نحو ٧٥ر١٢٨ الف طن عام ١٩٨٨ بزيادة بلغت حوالى ١٠٠٪ . وكذا البن والتمر حيث بلغ التطور فى انتاجهما على الترتيب حوالى ٢٠٪ ، ١٣٩ ٪ من بداية الفترة.

أيضا يشير جدول رقم (٧) الى الانتاج الحيوانى باليمن الشمالى حيث يتركز فى الالبان واللحوم الحمراء والاسماك واللحوم البيضاء حيث يلاحظ أن انتاج اللحوم البيضاء حدث فيه تطورا كبيرا خلال الفترة محل الدراسة حيث يبلغ نحو ٥٩ الف طن عام ١٩٨٠ ارتفع ليصل عام ١٩٨٧ نحو ٥٣ الف طن بزيادة بلغت حوالى ٨٠٠ ٪ فى حين أن اللحوم الحمراء بلغ الانتاج منها عام ١٩٨٠ نحو ٢٠ الف طن ارتفع ليصل فى نهاية الفترة نحو ٧ر٢٣ الف طن بزيادة بلغت حوالى ٥ر١٨٪ وكذا الالبان ارتفع انتاجها من ٩٠ الف طن عام ١٩٨٠ الى نحو ١٠٨ الف طن عام ١٩٨٧ بزيادة بلغت حوالى ٢٠٪ .

بينما الاسماك بلغ انتاجها نحو ٣ر١٦ الف طن فى بداية الفترة ارتفع ليصل نحو ٢٣ الف طن فى نهاية الفترة بزيادة بلغت حوالى ٤١ ٪ .

من التحليل السابق يشير الى أهمية القمح والعنب والتمر والبن من الانتاج الزراعـــى وأهمية الانتاج الحيوانى بصفة عامه وانتاج اللحوم البيضاء بصفة خاصة ٠

٤ ـ الانتاج الزراعى بالأردن :

يشير جدول رقم (٨) الى أهم المنتجات الزراعية بالأردن سواء منها النباتية أو الحيوانية حيث يلاحظ أن انتاج الحبوب بالأردن بلغ حوالى ٦٩٫٨ الف طن عـــام ١٩٨١ ارتفع ليصل الى نحو ١٢٢٫٧ الف طن بزياده بلغت حوالى ٦١٫٥ ٪ ٠

ويعتبر محصول القمح المحصول الأول بالنسبه لحاصلات الحبوب حيث يبلـــــغ انتاج القمح نحو ٥٠٫٦ الف طن عام ١٩٨١ ارتفع الى نحو ٧٨٫٨ الف طن عـــام ١٩٨٨ بزياده بلغت ٥٥٫٧ ٪ ٠ بينما بلغ انتاج الشعير نحو ١٩٫٢ الف طن عام ١٩٨١ ارتفع ليصل الى نحو ٤٤٫٩ الف طن عام ١٩٨٨ بزياده بلغت نحو ١٣٣٫٩ ٪

أيضا لوحظ أن الطماطم تمثل أهميه خاصه بالنسبه للحاصلات الزراعية حيـــث يبلغ انتاج الطماطم بالأردن نحو ٢٠٤٫٥ الف طن عام ١٩٨١ ارتفع ليصل الى نحـو ٢١٨٫٧ الف طن عام ١٩٨٨ بزيادة بلغت حوالى ٦٫٩ ٪ وتعتبر الأردن مـــــن الدول المنافسه لمصر فى انتاج الطماطم ٠ (١)

(١) مجدى محمد خليفه : دراسه اقتصادية ٠٠ (مرجع سابق) ٠

جدول رقم (٨) : أهم المنتجات الزراعيه بالمملكه الأردنية الهاشمية
خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٨

(بالالف طن)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
القمح	٥٠٫٦	٥٢٫٣	١٣٠٫٧	٤٩٫٧	٦٢٫٨	٣٠٫٨	٧٩٫٨	٧٨٫٨
الشعير	١٩٫٢	١٩٫٧	٢٨٫٢	١١٫٩	١٩٫٧	٩	٣٣	٤٤٫٩
اجمالي الحبوب	٦٩٫٨	٧٢	١٥٨٫٩	٦١٫٦	٨٢٫٥	٣٩٫٨	١١٢٫٨	١٢٢٫٧
طماطم	٢٠٤٫٥	١٩٥٫٣	٢١٢٫٣	٢٠٨٫٧	٢٥١٫١	٢٢٠٫٦	٢٣٦٫٨	٢١٨٫٧
بطيخ وشمام	٤٦٫٩	٤٥٫٩	٤٨٫٤	٢٤٫٤	٣٦٫٩	٦٦٫٥	٩١٫٣	٨٧
زيتون	١٨٫٩	٤٠٫٤	٢٢٫٢	٥٠	١٩٫٧	٣١٫٨	٢٠٫٤	٧٠٫٨
موالح	٥٢٫٣	٦٨٫٧	٥٠٫٢	٤٨٫٣	٨١٫٣	٨٧٫٤	١١٨٫٤	١٠١٫٣
اللحوم الحمراء	٨٫٥	٨٫٧	١٠٫٢	٩٫٩٢	١٠٫٩١	٦٫٦	٨	٩٫٣٤
اللحوم البيضاء	٣٢	٤٠	٤٩	٦٣	٦٩	٧٨	٨٤	٧٥٫٣
الالبان	٤٢	٤٨٫٢	٤٥٫٦	٥٠	٥٥٫٥	٥١٫٧	٦١٫٥	٦١٫٨
الرقم القياسي للانتاج النباتي	٨٤٫٥	١٠٤٫٧	٨٦٫٧	١٠٥٫٨	١٠٠	١٠٨٫١	١٢٨٫٧	١٦١٫٢
الرقم القياسي للانتاج الحيواني	٨٨٫٣	٦٣	٧٧٫٤	٦٩٫٧	١٠٠	١٢٠٫٣	١١٢	١٢٦٫١
الرقم القياسي العام	٨٦٫١	٨٧٫٥	٨٢٫٨	٩٠٫٩	١٠٠	١١٣٫٤	١٢١٫٤	١٤٥٫٩

المصدر : البنك المركزي الأردني ـ النشره الاحصائيه الشهرية ـ العدد ٩ ـ ايلول ١٩٨٩.

تأتى الموالح فى المرتبه التاليه للطماطم حيث يبلغ انتاج الأردن من الموالح حوالى ٣ر٥٢ الف طن عام ١٩٨١ ارتفع ليصل حوالى ٣ر١٠١ الف طن فى نهاية الفترة بزياده بلغت نحو ٧ر٩٣ ٪ .

وبدراسة الرقم القياسى للانتاج النباتى لوحظ أنه يأخذ اتجاها تصاعديا خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٨ حيث لوحظ أنه يبلغ فى بداية الفترة أدناه نحو ٥ر٨٤ وبلغ أعلاه فى نهاية الفترة حيث كان نحو ٢ر١٦١ مما يشير الى الاتجاه التصاعدى للانتاج النباتى بالأردن وبتحليل هيكل الانتاج الحيوانى بالأردن لوحظ أن الألبان تحتل المكانه الأولى يليها اللحوم البيضاء ثم اللحوم الحمراء فى بداية الفترة محل الدراسة ولكن فى نهاية الفترة احتلت اللحوم البيضاء الأهمية الأولى تليها الالبان ثم اللحوم الحمراء .

حيث لوحظ أن انتاج الأردن من اللحوم البيضاء بلغ نحو ٣٢ الف طن فى بداية الفترة ارتفع ليصل حوالى ٣ر٧٥ الف طن فى نهاية الفترة بزيادة بلغت حوالى ١٣٥ ٪ فى حين أن اللحوم الحمراء بلغ انتاجها نحو ٥ر٨ الف طن عام ١٩٨١ ارتفع ليصل عام ١٩٨٨ نحو ٣٤ر٩ الف طن بزياده بلغت حوالى ١٠٪ .

أيضا الالبان كان انتاجها فى بداية الفترة حوالى ٤٢ الف طن ارتفع فى نهاية الفترة ليصل الى حوالى ٨ر٦١ الف طن بزياده بلغت حوالى ٤٧٪ .

وبتحليل الرقم القياسى للانتاج الحيوانى بالأردن لوحظ أنه يأخذ اتجاها تصاعديا بلغ فى بداية الفترة أدناه (٣ر٨٨) وبلغ أعلاه فى نهاية الفترة حيث بلغ نحو ٢ر١٢٦ .

وبحساب الرقم القياسى العام للانتاج الزراعى لوحظ أنه يأخذ اتجاها تصاعديا .

مما يشير الى أهمية قطاع الزراعة بالأردن بالاضافة الى أهمية حاصلات القمح والطماطم والموالح باعتبارها من الحاصلات الهامه فى الانتاج بالأردن وأيضا أهمية الانتاج الحيوانى بصفه عامه واللحوم البيضاء والالبان بصفه خاصة .

ثانيا :الموارد البشريه بدول المجلس

والموارد البشريه لا تقل أهمية عن المنتجات الزراعية وذلك لانها أحد عناصر الانتاج الهامه والضروريه للانتاج خاصة فى ظل التكنولوجيات المتخلفه والتى تسود دول مجلس التعاون الأربع ، حيث أن تكنولوجيا الانتاج فى الدول الأربع ما زالت تعتمد على الأيدى العامله فى معظم مراحل العمليه الانتاجية وما زال ميكنه العمليات الانتاجية فى طور متخلف الى حد ما اذا ما قورن بأى دول متقدمة .

وعند الحديث عن الموارد البشريه فلابد أن تكون البدايه لتحليل الموارد البشرية هو عرض السكان فى صورة المختلفه ثم عرض للقوى العامله المتاحه وتوزيعها القطاعى خلال دول المجلس .

هذا على اعتبار أن الموارد البشريه تعتبر من الأهمية بمكان لما لها من دور متميز فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى دول المجلس خاصة لسد احتياجات المشروعات الانمائية الضخمه والذى تتطلبها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول المجلس ، لذا فأن تحليل ودراسة الموارد البشريه يعتبر ذو أهميه لرسم استراتيجية محدده للتنمية الشامله فى دول المجلس لانها أحد العناصر الرئيسية ومكون أساسى من مكونات الاستراتيجية القومية للتنميه الاقتصادية والاجتماعية فى دول المجلس .

١ - حجم السكان :

تلعب السكان دورا هاما فى التنميه الاقتصادية الشامله حيث هى كما سبق مكون أساسى من مكونات التنميه الاقتصاديه ، والسكان تلعب دورا بارزا فى التنمية الاقتصادية فهى لها وظيفتان متعارضتان فى التنمية الاقتصادية حيث هى اما منشط لعملية التنمية الاقتصادية أو مثبط لعملية التنمية الاقتصادية .

وتلعب السكان دورا منشطا لعملية التنمية من حيث أن يكون هناك ندره فى الايدى العاملة نتيجة لانخفاض عدد السكان وعدم نمو ، بمعدلات كبيره مما يجعل الاهتمام بتنمية الموارد البشريه حافزا لتوفير العماله المطلوبه للتنميه مما يشجع على نمو برامج التنمية وازدهارها ، وهذه الوظيفه غالبا تكون فى الدول المتقدمه ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المرتفع و مستوى الاميه المنخفض ، والتى تتمتع شعوبها بتفهم واعى لوظيفة الانسان ودوره فى الحياه وأهمية رفع مستوى معيشه الفرد ورفاهيته الاقتصادية .

أما الدور الثانى وهو دور مناقض للدور الأول وهى أن تلعب الموارد البشريه دورا مثبطا لبرامج التنميه الاقتصادية ، حيث ارتفاع عدد السكان ومعدلات نموها المرتفع والذى يزيد عن معدل نمو الانتاج مما يزيد من عرض الموارد البشريه عن الطلب عليها ومما يضطر الدوله للاقتراض الخارجى لتوفير الغذاء للسكان ، وهذا يزيد من الكثافه السكانيه وما يتبع ذلك من مشاكل خاصة بالبطاله بكل أنواعها سواء البطاله السافره أو المقنعه أو البطاله الهيكلية ، وهذا من دوره أمر يعرقل عجلة الانتاج مما يضعف كفاءه العمليه الانتاجية .

أيضا ارتفاع الكثافه السكانيه يتبعه شعور السكان بالاحباط وأنهم عديمى الفائده مما يقلل من قدرتهم الابتكاريه ويصابو الغالبيه العظمى منهم بالاحباط واللامبالاه فى العمل من يضعف برامج التنمية الاقتصاديه .

هذا بالاضافة الى ظهور الفوارق الطبقية بشكل كبير نتيجة لظهور مجموعة من السكان يتمتعوا بثقة كبيرة فى النفس بالاضافة الى احساسهم بأهميتهم على النقيض من الفريق الآخر فيستغلون الفريق الآخر ويزداد ثرائهم ويبدأوا فى تهريب أموالهم للخارج مما يسبب اهدار كبير لموارد المجتمع الاقتصادية .

وهذا الدور للسكان غالبا يكون فى الدول المتخلفه المكتظه بالسكان مثل مصر والهند والصين ويحتاج الى اجراءات كبيرة جدا للتغلب عليه وسيحاول هذا الجزء بتحليل هيكل سكان دول مجلس التعاون العربى .

حيث يشير جدول رقم (٩) الى حجم سكان دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٨ حيث يلاحظ أنها بلغت حدها الادنى عام ١٩٧٨ حيث بلغ عدد السكان حوالى ٨ر٥٩ مليون نسمه وكان حدها الاقصى فى نهاية الفترة حيث بلغ حجم السكان نحو ٧ر٧٨ مليون نسمه بزياده بلغت حوالى ٦ر٣١٪ خلال الفترة محل الدراسه بمعدل نمو بلغ حوالى ٦ر٢ ٪ خلال نفس الفترة .

أيضا لوحظ من الجدول أن مصر تساهم بحوالى ٦٦٪ من الموارد البشرية لدول المجلس تليها العراق حيث تبلغ مساهمتها حوالى ١ر٢١٪ بينما تأتى اليمن الشمالى لتبلغ مساهمتها حوالى ٣ر٩ ٪ وتأتى فى المؤخره الأردن لتصل مساهمتها حوالى ٦ر٣ ٪ .

جدول رقم (٩) : حجم سكان دول مجلس التعاون العربي وفقا للنوع
خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٨

(الف نسمه)

	العراق			مصر			الأردن				الهند				دول المجلس			
	عدد الذكور	عدد الاناث	جملة	% من الجملة	عدد الذكور	عدد الاناث	جملة	% من الجملة	عدد الذكور	عدد الاناث	جملة	% من الجملة	عدد الذكور	عدد الاناث	جملة	% من الجملة	عدد الذكور	عدد الاناث	جملة	% من الجملة
١٩٧٨	٦٣٨٩	٦٠٤٦	١٢٤٠٥	٢٠٫٧	٢٠٢٦٤	١٩٥٠٣	٣٩٧١٧	٦٦٫٥	١٠٨٥	٩٨٥	٢٠٧٠	٣٫٥	٢٨٣١	٢٧٣١	٥٦٠١	٩٫٣	٣٠٥٦٩	٢٩٢٧٥	٥٩٨٤٤	-
١٩٧٩	٦٦٠٣	٦٢١٨	١٢٨٢١	٢٠٫٧	٢٠٨٥٣	٢٠١٣٠	٤٠٩٨٣	٦٦٫٤	١١١٥	١٠١٧	٢١٣٢	٣٫٥	٢٨٧١	٢٩٤٠	٥٨١١	٩٫٤	٣١٤٤٢	٣٠٣٠٥	٦١٧٤٧	٣٫١
١٩٨٠	٦٨١٥	٦٤٢٣	١٣٢٣٨	٢٠٫٧	٢١٥٢٦	٢٠٧٦٣	٤٢٢٨٩	٦٦٫٤	١١٦٠	١٠٥٧	٢٢١٧	٣٫٥	٢٨٨٧	٢٩١٤	٥٩٧٣	٩٫٤	٣٢٣٨٨	٣١٤٥٧	٦٣٨٤٥	٣٫٤
١٩٨١	٧٠٣٥	٦٦٣٤	١٣٦٦٩	٢٠٫٨	٢٢٠٦٨	٢١٣٩٧	٤٣٤٦٥	٦٦٫٣	١٢٠٦	١١٠٠	٢٣٠٦	٣٫٥	٢٩٠١	٣٢٣٩	٦١٤٠	٩٫٤	٣٣٢١٠	٣٢٣٧٠	٦٥٥٨٠	٢٫٧
١٩٨٢	٧٢٦٠	٦٨٥٠	١٤١١٠	٢٠٫٩	٢٢٦٨١	٢١٩٩٢	٤٤٦٧٣	٦٦٫٢	١٢٥٥	١١٤٤	٢٣٩٩	٣٫٦	٢٩٦٥	٣٣٤٥	٦٣١٠	٩٫٣	٣٤١٦١	٣٣٣٣١	٦٧٤٩٢	٢٫٩
١٩٨٣	٧٥٠٤	٧٠٨٢	١٤٥٨٦	٢١	٢٣٢٩٠	٢٢٦٢٥	٤٥٩١٥	٦٦٫١	١٣٠٥	١١٩٠	٢٤٩٥	٣٫٦	٣١١٧	٣٣٦٣	٦٤٨٠	٩٫٣	٣٥٢١٦	٣٥٢٦٠	٣٤٢٦٠	٢٫٩
١٩٨٤	٧٧٥٦	٧٣٢١	١٥٠٧٧	٢١	٢٤٠٨٦	٢٣٤١٤	٤٧٥٠٠	٦٦٫٢	١٢٥٧	١٢٣٧	٢٥٩٤	٣٫٥٢	٣٢٢٤	٣٤٣٦	٦٦٦٠	٩٫٢٨	٣٦٣٢٣	٣٥٤٠٨	٧١٧٣١	٣٫٢
١٩٨٥	٨٠١٥	٧٥٧٠	١٥٥٨٥	٢١٫٤	٢٤٧٢٩	٢٤٠٤٧	٤٨٧٧٦	٦٥٫٨	١٤٠٩	١٢٨٤	٢٦٩٣	٣٫٦	٣٤٣٢	٣٦٨٢	٦٨٥٠	٩٫٢	٣٧٥٨٥	٣٦٥٨٣	٧٤١٦٨	٣٫٤
١٩٨٦	٨٢٨٣	٧٨٢٧	١٦١١٠	٢١٫١	٢٦٩٠٥	٢٣٥٥٠	٥٠٤٥٥	٦٦	١٤٦٢	١٣٣٣	٢٧٩٦	٣٫٧	٣٤٩٧	٣٥٥٣	٧٠٥٠	٩٫٢	٤٠١٤٧	٣٦٢٦٣	٧٦٤١٠	٣
١٩٨٧	٨٣٩٦	٧٣٣٩	١٦٦٥٣	٢١٫٥	٢٧١٠١	٢٣٦٤١	٥٠٧٤٢	٦٥٫٤	١٥١٥	١٣٨٠	٢٨٩٦	٣٫٧	٣٦١٧	٣٦٣١	٧٢٤٨	٩٫٣	٤٠٦٢٩	٣٦٥٩١	٧٧٥٣٩	١٫٥
١٩٨٨	٨٨٦٤	٨٣٨٦	١٧٢٥٠	٢١٫٩	٢٧٧١١	٢٣٥٢٠	٥١٢٣١	٦٥٫١٢	١٥٨٧	١٣١٤	٢٩٠١	٣٫٦	٣٦٤٤	٣٧٠١	٧٣٤٥	٩٫٣	٤١٨٠٦	٣٦٩٢١	٧٨٧٢٧	١٫٥
متوسط الفترة	-	-	-	٢١٫١	-	-	-	٦٦	-	-	-	٣٫٦	-	-	-	٩٫٣	-	-	-	٢٫٧٦

المصدر : ١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - أعداد متفرقة .
٢ - المركز القومى للتخطيط والتطوير الادارى - الموارد البشرية والقوى العاملة لأقطار مجلس التعاون العربى - العراق ٢٦-٢٧ تموز ١٩٨٩.
٣ - الجهاز المركزى للتخطيط - الكتاب الاحصائى السنوى - الادارة العامة للاحصاء - اليمن الشمالى ١٩٨٧.

أيضا يلاحظ أن عدد الذكور يفوق عدد الاناث فى معظم دول المجلس ما عدا اليمن الشمالى حيث يفوق فيها عدد الاناث عن عدد الذكور ، هذا ولقد بلغ عدد الذكور لدول المجلس حوالى ١ر٥١ ٪ من عدد السكان فى بداية الفترة وبلغ نحو ٥٢ ٪ من عدد السكان فى نهاية الفترة بالنسبة لكل دول المجلس بينما كان فى العراق فى بداية الفترة حوالى ٥ر٥١ ٪ من عدد السكان وكان فى نهاية الفترة نحو ٣ر٥١ ٪ مما يشير الى تناقص عدد الذكور فى العراق ويرجع ذلك الى ظروف الحرب .

ولكن لوحظ أن عدد الذكور فى مصر كان يمثل نحو ٥١ ٪ فى بداية الفترة محل الدراسة ارتفع ليصل نحو ١ر٥٤ ٪ من عدد السكان فى نهاية الفترة أى فى عام ١٩٨٨ ، أيضا الأردن ارتفع فيها عدد الذكور من ٤ر٥٢ ٪ من عدد السكان فى بداية الفترة الى نحو ٧ر٥٤ ٪ من عدد السكان فى نهاية الفترة محل الدراسة . فى حين أن اليمن بلغ عدد الذكور حوالى ٥ر٥٠ ٪ من عدد السكان فى بداية الفترة انخفض فى نهاية الفترة ليصل الى نحو ٦ر٤٩ ٪ من عدد السكان .

وهذا التحليل يشير الى وجود معدل نمو مرتفع فى الموارد البشريه لدول المجلس خلال الفترة محل الدراسه ، هذا بالاضافة الى أن التركيب النوعى للموارد البشريه تتفوق فيه نسبة الذكور عن نسبة الاناث .

٢ - القوى العاملـــة :

بعد أن أتضح من تحليل حجم السكان وجود معدل نمو متزايد فى حجم السكان بالاضافة الى ارتفاع عدد الذكور عن عدد الاناث وأن مصر تمثل مورد أساسى للسكان فى دول المجلس حيث يزيد حجم سكانها عن ٦٥ ٪ من حجم سكان دول المجلس اجمع ، يأتى لنقطه هامه وهى حجم القوى البشريه العامله فى حجم السكان وتحديد نسبة الاعاله فى دول المجلس .

حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (١٠) أن حجم قوة العمل فى دول المجلس تبلغ حوالى ١٥٫٣٤ مليون عامل تساهم مصر بحوالى ٨١ ٪ منها ويأتى بعدها اليمن حيث تساهم بحوالى ٩٫٦ ٪ ثم تأتى العراق لتساهم بحوالى ٦٫١٥ ٪ ثم تأتى الأردن لتساهم بنحو ٣٫٢٥٪ من جمله القوى العامله فى دول المجلس .

بتحليل هيكل توزيع العماله فى دول المجلس على الانشطة الاقتصادية لوحظ أن قطاع الزراعه يستوعب حوالى ٣٦٫٩ ٪ من جملة قوه العمل فى دول المجلس ثم يأتى قطاع الخدمات ليستوعب حوالى ٢٧٫٤ ٪ بالرغم أنه لو تم اضافة قطاع التجاره والتأمين والمال والنقل والمواصلات الى قطاع الخدمات لا تضح أن قطاع الخدمات الاجمالى يستوعب حوالى ٦٫٤ مليون عامل يمثلوا حوالى ٤١٫٧ ٪ من جملة قوه العمل بدول المجلس .

ويلاحظ أن قطاع الصناعه والتعدين يستوعب حوالى ١٢٫٦ ٪ من جملة قوة العمل بالمجلس ومن ذلك نلاحظ أن القطاعات السلعيه تستوعب حوالى ٥٢٫٥ ٪ من جملة قوة العمل بالمجلس وأن قطاعات الخدمات تستوعب حوالى ٤٧٫٥ ٪ من قوة العمل بدول المجلس .

جدول رقم (١٠) : هيكل العماله وحجمها فى الانشطة الاقتصادية
بدول مجلس ا لتعاون العربى عـام ١٩٨٧

(الف نسمه)

القطـاع / الدولـه	العـراق	مصـر	الأردن	اليمـن الشمالى	جملـة دول المجلس
الزراعـة	ـ	٤٥٤٢٫٦	٣٧٫٧٤	١٠٨١	٥٦٦١٫٣٤
التعديـن	ـ	١٨٤٠٫٤	٥٣٫٦	١٫٥	١٩٣٩
الصناعات التحويلية	ـ			٤٤	
التشييد والبناء	ـ	٣٣٦٫٤	٥٣٫٤	٦٩	٤٥٨٫٨
التجـارة	ـ	١٢٩٠٫٩	٤٩٫٧	٨٩٫٦	١٤٥٠٫٠٤
التأمين والمال	ـ		١٦٫٩	٢٫٩٤	
النقل والمواصلات	ـ	٦٠١٫٧	٤٧	٣٢٫٣	٦٨١
الخدمات الاخرى	ـ	٣٨٠٦٫٨	٢٥١٫٠٠٤	١٤٨٫٦٦	٤٢٠٦٫٥
جملة قوة العمـل	٩٤٤	١٢٤١٨	٥٠٩٫٣٤٤	١٤٦٩	١٥٣٤٠٫٣٤
جملة السـكان الف نسمـه	١٦٣٣٥٫٢	٥٠٧٤٢	٢٨٩٦٫٨	٧٣٤٥	٧٧٣١٩
نسبه الاعالـه	١٧٫٣	٤٫٠٩	٥٫٦	٥	٥٫٠٤

المصدر : ـ البنك الاهلى المصرى ـ النشره الاقتصاديه ـ ١٩٨٨.
ـ دائرة الاحصاءات العامه ـ النشره الاحصائيه السنوية ـ الأردن ـ ١٩٨٧
جدول رقم (٥٩).
ـ الجهاز المركزى للتخطيط ـ الكتاب الاحصائى السنوى ـ صنعاء ـ ١٩٨٨.
ـ الجهاز المركزى للاحصاءات ـ المجموعة الاحصائيه السنوية ـ وزارة التخطيط العراق ـ ١٩٨٨.

أيضا بحساب نسب الاعاله لقوة العمل بدول المجلس نجد أنها بلغت أعلاها في العراق حيث بلغت حوالى ٣ر١٧ شخص ثم الأردن حيث بلغت نحو ٦ر٥ شخص وتلاها اليمن الشمالى ثم مصر بالرغم من ازدياد عدد سكانها الا أن نسبة الاعاله بها منخفضه مقارنه بدول المجلس ومقارنتها بمتوسط نسبة الاعاله فى دول المجلس حيث بلغت حوالى ٤ر٥ شخص بينما بلغت فى مصر حوالى ٩ر٤ شخص مما يشير الى فعاليه قوة العمل فى مصر وأن المورد البشرى الاقتصادى فى مصر ذو وفره نسبيه اذا قورن بباقى دول المجلس .

هذا ولقد لوحظ أن نسبة الأميه مازالت مرتفعة فى الدول الأربع حيث تزيد عن ٧٠٪ فى كل دول المجلس ، هذا بالاضافه الى أن التركيب النوعى للعماله مازال العماله الغير متعلمه أى بدون شهادات تمثل حوالى ٥٠٪ من جملة العمالة فى دول المجلس[1] مما يشير الى انخفاض كفاءة العماله فى دول المجلس.

هذا بالاضافه الى أن دول المجلس خاصه اليمن والعراق والأردن تعتمد على نسبه كبيره من العماله بها على عماله أجنبيه ، حيث يلاحظ أن العماله الأجنبية تمثل نحو ٦ر٧ ٪ من جملة العماله الأردنية لعام ١٩٨٦[2] على سبيل المثال تمثل العربيه منها حوالى ٤ر٦ ٪ ولكن بدون العماله المصريه تمثل حوالى ٦ر٠ ٪ بينما الاجنبية تمثل نحو ٢ر١ ٪ فى حين أن العماله المصريه بالأردن تمثل نحو ٨ر٥ ٪ من جملة العماله بالأردن وهى نسبة كبيره بينما تمثل نحو ٥ر٧٦٪ من جملة العماله الاجنبيه بالأردن .

(١) الأردن والعراق ومصر بينما اليمن لا يوجد بيانات من الهيكل النوعى للعماله - النشرات السابق بيانها ولكن تحدد نسبة الاميه ٧٣٪.

(٢) دائرة الاحصاءات العامه - النشرة الاحصائيه السنوية - الأردن ١٩٨٧ .

وكذا نلاحظ أن العماله المصريه تمثل نسبة كبيرة من العماله بالعراق حتى في السنوات الأخيره تبلغ العماله المصريه نحو ٤ مليون عامل وان كانت التقديرات جميعها غير سليمه نتيجة لعدم وجود بيان موثق وكل هذه التقديرات لبعض الاقتصاديين العراقيين ٠

بينما البيانات الرسمية بالعراق لعام ١٩٨٧[1] تشير الى أن جملة العماله العربية لا تتعدى ٣١٫٤ ألف عامل تمثل نحو ٣٫٣ ٪ من جملة العمالة العراقيه لنفس العام بينما تمثل العماله الاجنبيه ٣٫٧ ٪ مما يشير الى أهمية العماله العربيه وان كانت هذه الأرقام المنشوره غير ممثله للواقع ، فالعراق من الدول التي عانت من ظروف الحرب وتوجد لديها عماله أجنبية وعربيه كبيرة بلغت على حد تعبير المتخصصين ما يزيد عن ٦٠ ٪ من قوة العمل العراقية ٠

(١) الجهاز المركزى للاحصاء ـ المجموعة الاحصائيه السنوية ـ وزارة التخطيط العراقية ١٩٨٨٠

ثالثا : الانتاج الصناعـــــى :

يعتبر الانتاج الصناعى من أهم الموارد الاقتصادية للدول العربيه وان كان ترتيبه يأتى متأخرا بالنسبة لباقى الموارد الاقتصادية الأخرى نظرا للتخلف الصناعى الذى يعانى منه الوطن العربى بوجه عام .

وبالرغم من هذا التخلف الاقتصادى لقطاع الصناعه فى الوطن العربى الا أنه يعتبر المخرج الرئيسى للازمه الاقتصادية التى يعانى منها الوطن العربى ككل وخاصة دول مجلس التعاون العربى وذلك لان ظروفها الاقتصاديه متشابه خاصة فى محدودية الرقعة الزراعيه مما يجعل التنميه فى القطاع الزراعى محدوده لانها مرتبطه ارتباطا وثيقا بالرقعة الزراعية ، لذا فان المخرج الرئيسى للتنمية الاقتصادية فى دول مجلس التعاون العربى هو النمو الصناعى .

وسنحاول فى هذا الجزء من الدراسة عرض للمنتجات الصناعية المتاحة فى دول مجلس التعاون العربى والتى من خلالها يمكن أن ينعكس على امكانيات التعاون الاقتصادى الصناعى لدول المجلس .

وتشمل الصناعة بصفه أساسيه ثلاث قطاعات رئيسية وفقا للتصنيف الدولى[1] للانشطة الاقتصادية الأولى وهى الصناعات الاستخراجية وهى عباره عن النشاط التعدينى واستخراج المعادن والتحجر وغيرها . أما الثانى فهو عباره عن الصناعات التحويلية وهى الصناعات الغذائيه والآلات ومواد الزينه وغيرها من العمليات التى تستخدم لتحويل الموارد الى صناعات قابله لاشباع حاجات الانسان .

أما القطاع الثالث فهو الطاقه الكهربائية والغاز الطبيعى وتنقية المياه ولقد سبق التعرض للغاز الطبيعى وقطاع الكهرباء من القطاعات التى يصعب التبادل الدولى به الا فى صور تكنولوجيه خاصة ، ونظرا لصعوبة ذلك بين دول المجلس علاوة على تخلف قطاع الصناعة فى دول المجلس سوف تقتصر على قطاع التعدين وقطاع الصناعات التحويلية .

١ - قطاع التعدين :

ونظرا لقصور بيانات التعدين فاننا حاولنا الحصول على اهم المعادن المنتجه فى دول مجلس التعاون العربى حيث اتضح أنها عباره عن الفوسفات والحديد والبوتاس ، ولكن هناك خطط استخراجية لبعض المعادن الأخرى مثل المنجنيز والحديد وجارى العمل بها . ولكن ما هو متاح من بيانات يشير وفقا لجدول رقم (١١) على أن الأردن تنتج كل من الفوسفات والبوتاس حيث بلغ المنتج من الفوسفات عام ١٩٨٠ نحو ٣ر٩ مليون طن ارتفعت لتصل فى نهاية الفترة نحو ٥ر١ مليون طن بزيادة بلغت حوالى ٨ر٣٠ ٪ ، فى حين أن انتاج البوتاس عام ١٩٨٣ نحو ٨ر٢٨٢ الف طن ارتفع ليصل عام ١٩٨٩ نحو ٩٩٢ الف طن بزياده بلغت حوالى ٢٥٠ ٪ ، أيضا لوحظ أن اليمن تنتج فقط الجبس حيث بلغ حجم انتاجها نحو ٤ر٢٣١ الف طن عام ١٩٨٣ ارتفع ليصل عام ١٩٨٧ نحو ٤٤٤ الف طن بزيادة بلغت حوالى ٩ر٩١ ٪ .

أيضا لوحظ أن مصر تنتج خامى الحديد والفوسفات حيث بلغت الطاقة الانتاجية المصريه للحديد ٨ر١ مليون طن عام ١٩٨٠ ارتفعت لتصل عام ١٩٨٦ نحو ٥ر٢ مليون طن بزياده بلغت حوالى ٣٩ ٪ فى حين أن الطاقه الانتاجية

جدول رقم (١١) : أهم المعادن المنتجه فى دول مجلس التعاون العربى خلال الفـــــترة ٨٠ ـ ١٩٨٩

القيمه بالالف طن)

	الأردن		اليمن الشمالى	مصـــــر	
	فوسفات	بوتـاس	استخـــراج الجبس	خام الحديد	فوسفـات
١٩٨٠	٣٩١١ر٣	ـ	+	١٧٧٦	٦٠٠
١٩٨١	٤٢٤٣	ـ	+	١٩٤٤	٦٩١
١٩٨٢	٤٣٩٠ر٥	١٥	+	٢١٣٩	٧٨٣
١٩٨٣	٤٧٤٥ر٥	٢٨٢ر٨	٢٣١ر٤	٢٢٢٣	٩٤٦
١٩٨٤	٦٢١٣ر١	٤٨٦	٥٩٢ر٣	١٩٠١	١٠٣٨
١٩٨٥	٦٠٦٧ر٨	٩٠٨ر٢	٩٠٨ر٢	١٩٥٠	١١٦٢
١٩٨٦	٦٢٤٩ر٢	١١٠٢	٦٨٩ر٣	٢٥٤٠	١٣١٠
١٩٨٧	٦٨٤٥ر٤	١٢٠٣ر٢	٤٤٤	+	+
١٩٨٨	٥٦٢٨ر٢	١٢٩٨ر٩	+	+	+
١٩٨٩	٥١٢٢ر٧	٩٩٢ر٢	+	+	+

+ غير متـــاح

ـ لا يوجـــد

المصدر : ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحد ... مرجع سابق .

ـ البنك المركزى الأردنى ـ النشره الاحصائيه الشهريه ـ الأردن ـ ١٩٨٩ .

ـ الجهاز المركزى للتخطيط ـ كتاب الاحصاء السنوى ـ الجمهورية العربية اليمنية ١٩٨٧ .

ـ الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى ـ ١٩٨٩ . القاهرة .

المصريه من الفوسفات بلغت حوالى ٦٩١ الف طن عام ١٩٨١ ارتفعت لتصل الى نحو ١٫٣ مليون طن عام ١٩٨٦ بزيادة بلغت حوالى ١٠٠ ٪ .

أيضا لوحظ أنه يوجد مشروعات لانتاج الحديد والصلب فى مصر تم افتتاحها عامى ٨٦ ، ٨٧ ، ١٩٨٨ وهى مصانع الدخيله وحلوان والاسكندرية والمصرية للصلب حيث أن البعض منها مصانع متكامله والاخرى مصانع سحب كاملة .

أيضا يزمع قيام مصنع الصفير فى اليمن الشمالى بطاقة انتاجية تبلغ حوالى ٠٫٧ مليون طن متري . (١)

٢ - الصناعات التحويلية :

وسنحاول فى هذا الجزء التركيز على اهم الصناعات التحويلية فى دول مجلس التعاون العربى ، حيث يلاحظ من خلال جدول رقم (١٢) أن القيمة المضافة المتحققه من الصناعات التحويلية لدول المجلس تأخذ اتجاها عاما تصاعديا ، حيث تبلغ فى العراق حوالى ٢٫٤ مليار دولار فى بداية الفترة محل الدراسة ٨١ - ١٩٨٧ ، ارتفعت لتبلغ فى نهاية الفترة محل الدراسة حوالى ٤ مليار دولار بزيادة بلغت نحو ٦٦٫٦ ٪ خلال الفترة بينما نجد أن القيمة المضافه المتحققه من الصناعات التحويلية فى الأردن بلغت حوالى ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٨١ ، ارتفعت لتصل عام ١٩٨٧ نحو ٥٢٢ مليون دولار بزياده بلغت حوالى ٤٫٤ ٪ .

(١) جامعة الدول العربية - التقرير الاقتصادى العربى الموحد - ١٩٨٩ .

جدول رقم (١٢) : أهم الصناعات التحويليه لدول مجلس التعاون العربى والقيمه المضافه المتحققه من الصناعات التحويليـــة
خلال الفـــترة ٨١ ـ ١٩٨٧

البيـــــان		١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
القيمه المضافه للصناعات التحويليـــه مليون دولار	العـــــراق	٢٤٢٨٫٢	٣١٨٣٫١	٣١٨٠٫٢	٤٠٣٨٫٥	٤٥٥٥٫٨	٣٩٤٨٫٤	٤٠١٤٫٧
	الأردن	٥٠٠٫١	٥٢٤٫٨	٤٨٦٫٥	٥٢٠٫٧	٤٧١٫٨	٤٨٧٫٦	٥٢٢٫٢
	اليمن الشمالـــى	١٧٩٫٧	٢٢٨٫٦	٢٧٣٫٩	٢٧١٫٤	٢١٣٫٧	٤٧٩٫١	٥٤٣٫٥
	مصـــــــر	٣٠٦٢٫٩	٣٨١٤٫٤	٥٠٦٧٫٢	٥٤٠٥٫٨	٦٥٣٨٫٦	٨٤٣٥٫٩	١٩٠٤٫٥
أهـــم الصناعـــات التحويليـــه فى دول مجلـــس التعـــاون العربـــى	اليمن الشمالى :							
	سمن وزيوت (الف طن)	١٧	١٨٫٥	٢١	٢٢٫٣	٣٦٫٩	٤٠٫٧	٥٩٫٢
	عصائر فاكهة (الف لتر)	١٠٧٤١	١٣٤١٥	١٥٨٣١	٢٥١٥٣	٤٧٠٤٨	٦٦٨٨٨	٧٢٠٢٦
	ملابس داخليه (الف قطعه)	٠٠٠	١٨٤٥	٢٠٠٠	٩٣٤	٩٦٧	٧٠٠	٩٨٣
	الاسمنت (الف طن)	٠٠٠	٠٠٠	٦٢٣٫٤	٧٠٨٫٥	٦٩٨٫٢	٧٠٨٫١	٧٨٧
	الأردن :							
	الاعلاف (الف طن)	٥٥٫٤	٦٣٫٦	٦٠٫٩	٦١٫٢	٤٥٫٩	٤٤٫٦	٤٣٫٧
	الاسمده (الف طن)	٠٠٠	١١٦٫٤	٣٠١٫٦	٥٤١٫٠	٥١٠٫٥	٥٥١٫١	٦٠٤
	الاسمنت (الف طن)	٩٦٤٫٧	٧٨٨٫٤	١٢٦٩	٢٠٢٦٫٣	٢٠٢٢٫٩	١٧٩٤٫٧	٢٣٧١٫٦
	منتجات بتروليه (الف طن)	٢١٢٦	٢٤٦٣٫٩	٢٤٩٩	٢٥١٠٫٩	٢٤٢٣٫٩	٢٢٥٧٫١	٢٤٠٤٫٥
	مصـــر :							
	صناعة السكر (الف طن)	٠٠٠	٥٩٥	٧٤٦	٦٤٤	٧٦٤	٧٧٣	٨٤١
	منتجات البان (الف طن)	٢١٨	٢١٤١	٣٧٧	٣٢٤	٣١١	٢٨٩	٢٨٨
	غزل القطن (الف طن)	٢٤٥	٢٢٩	٢٣٩	٢٤٣	٢٢٥	٢٥١	٢٥١
	الاسمده (الف طن)	٤٨٢٠	٤٤٦٢	٤٧٨٨	٤٩٧٠	٤٩٩٠	٥٤١٦	٥٧١٤
	الاسمنت (الف طن)	٣٤٤٦	٣٦٣١	٣٧٩٨	٤٥٣٤	—	٧٧٣٥	١٠٤٥٥

المصدر :
١ ـ الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى ـ القاهرة ـ ١٩٨٨
٢ ـ الجهاز المركزى للتخطيط ـ كتاب الاحصاء السنوى ـ صنعاء ـ ١٩٨٨.
٣ ـ البنك المركزى الاردنى ـ النشره الاحصائيه الشهريه ـ عمان ـ ايلول ١٩٨٩ .
٤ ـ جامعة الدول العربيه ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحد ـ ١٩٨٨.

أيضا لوحظ أن القيمة المضافه المتحققه من الصناعات التحويلية فى اليمن الشمالى بلغت نحو ١٧٩ مليون دولار عام ١٩٨١ ارتفعت لتصل الى نحو ٥٤٣ مليون دولار عام ١٩٨٧ بزياده بلغت حوالى ٢٠٣ ٪ فى حين أن القيمة المضافه للصناعات التحويلية فى مصر بلغت ٣ مليار دولار عام ١٩٨١ ارتفعت لتصل الى نحو ٩ر٩ مليار دولار عام ١٩٨٧ بزياده بلغت نحو ٢٣٠ ٪ .

من التحليل السابق يلاحظ أن الصناعات التحويلية تساهم مساهمة كبيره فى الدخل القومى فى دول المجلس حيث تحتل فى مصر المركز الأول بين دول المجلس تأتى العراق فى المركز الثانى ثم الأردن واليمن الشمالى . ويتضح ذلك من خلال قيمة القيمة المضافه بالاضافة الى معدل الزياده خلال الفترة محل الدراسة .

هذا وتبلغ القيمه المضافه المتحققه من الصناعات التحويلية فى دول المجلس حوالى ٦ر٢ مليار دولار تساهم مصر بحوالى ٤٨ر٤ ٪ عام ١٩٨١ وتساهم العراق فى نفس العام بحوالى ٣٨ر٧ ٪ ، بينما تساهم اليمن والأردن بحوالى ٤ر٨ ، ٨ر١ ٪ على الترتيب .

ارتفعت القيمة المضافه للصناعات التحويلية بدول المجلس عام ١٩٨٧ لتصل الى حوالى ١٥ مليار دولار بزياده بلغت نحو ١٤١ر٩ ٪ عن بداية الفترة .

مما يشير الى أهمية الصناعات التحويلية فى دول المجلس وتأتى مصر فى المركز الاول فى الاهمية ثم تأتى العراق فى المركز الثانى ثم الأردن فى المركز الثالث ثم تأتى اليمن فى المركز الاخير .

وبتحليل أهم الصناعات التحويلية فى دول المجلس ، وفقا للبيانات الرسمية المنشوره لوحظ من خلال جدول رقم (١٢) الاتى :

اليمن الشمالى :

لوحظ أن أهم الصناعات التحويلية فى اليمن الشمالى هى صناعة الاسمنت والملابس الداخليه وعصائر الفاكهة والسمن والزيوت حيث يبلغ انتاج اليمن الشمالى من الاسمنت حوالى ٦٢٣ر٤ الف طن عام ١٩٨٣ ارتفع ليصل الى نحو ٧٨٧ الف طن عام ١٩٨٧ بزيادة بلغت حوالى ٢٦ ٪ ، بينما لوحظ أنه بلغت كمية الانتاج من الملابس الداخليه حوالى ١ر٨ مليون قطعة تراجعت لتبلغ حوالى ٩٨٣ الف قطعة عام ١٩٦٧ بمعدل تراجع بلغ حوالى ٤٦ر٧ ٪ .

ولكن لوحظ أن انتاج اليمن الشمالى من العصائر والمشروبات حوالى ١٠ر٧ مليون لتر عام ١٩٨١ ارتفع ليصل الى نحو ٧٢ مليون لتر عام ١٩٨٧ بزيادة بلغت حوالى ٥٧٠ ٪ .

أيضا لوحظ أن انتاج اليمن الشمالى من السمن والزيوت بلغ نحو ١١٧ الف طن عام ١٩٨١ ارتفع ليصل نحو ٥٩ر٢ الف طن عام ١٩٨٧ بزيادة بلغت حوالى ٢٤٨ ٪ .

مما يشير الى أهمية صناعة العصائر والزيوت ثم صناعة الاسمنت باليمن الشمالي .

الأردن :

لوحظ أن أهم الصناعات التحويلية فى الاردن وفقا لكمية الانتاج هى صناعة الاعلاف والاسمده والاسمنت والمنتجات البترولية حيث لوحظ أن الكمية المنتجه من الاعلاف تراجعت من ٤ر٥٥ الف طن عام ١٩٨١ الى نحو ٧ر٤٣ الف طن عام ١٩٨٧ بينما ارتفعت الكميه المنتجه من الإسمدة من ٤ر١١٦ الف طن عام ١٩٨٢ الى نحو ٦٠٤ الف طن عام ١٩٨٧ بزياده بلغت نحو ٤١٩ ٪ فى حين أنه بلغ انتاج الأردن من الاسمنت حوالى ٧ر٩٦٤ الف طن عام ١٩٨١ ارتفع الانتاج ليصل عام ١٩٨٧ ٤ر٢ مليون طن بزياده بلغت حوالى ٨ر١٤٥ ٪ .

أيضا لوحظ أن منتجات الصناعات البترولية بلغت نحو ٢١٢٦ الف طن فى بداية الفترة ارتفعت لتصل الى ٥ر٢٤٠٤ الف طن بزيادة بلغت حوالى ١ر١٣٪ مما سبق يتضح أهمية صناعة الاسمدة والاسمنت ثم صناعة المنتجات البترولية .

مصر :

لوحظ أن أهم الصناعات التحويلية فى مصر وفقا للكمية هى صناعة الاسمده حيث بلغت حوالى ٤ر٨ مليون طن عام ١٩٨١ ارتفعت لتصل الى نحو ٢ر٥ مليون طن عام ١٩٨٧ بزياده بلغت حوالى ٣ر٨ ٪ . يليها صناعة الاسمنت حيث بلغت الكمية المنتجة حوالى ٣ر٤٥ مليون طن ارتفعت لتصل عام ١٩٨٧ نحو ٤٦ ر١٠ مليون طن بزيادة بلغت نحو ٤ر٢٠٣ ٪ ، ثم تأتى صناعة السكر حيث بلغت الكمية

المنتجة من السكر عام ١٩٨١ نحو ٥٩٥ الف طن ارتفعت لتصل نحو ٨٤١ الف طن عام ١٩٨٧ بزيادة بلغت حوالى ٤ر٤١٪ ، تأتى بعدها صناعة غـــــزل القطن حيث بلغت حوالى ٢٤٥ الف طن عام ١٩٨١ ارتفعت لتصل عام ١٩٨٧ نحو ٢٥١ الف طن بزيادة بلغت حوالى ٥ر٢ ٪ ، فى حين بلغت الكميـــــة المنتجه من الالبان نحو ٢١٨ الف طن عام ١٩٨١ ارتفعت لتصل نحو ٢٨٨ الف طن عام ١٩٨٧ بزيادة بلغت نحو ٣٢ ٪ .

بما يشـير الى أهم صناعة الاسمنت والاسمدة والمشروبات والعصائـــــر بالاضافه الى الصناعات الغذائية بدول المجلس .

رابعا : الموارد النقديـــة :

لقد استهدفت السياسه النقدية والائتمانيه فى دول المجلس المحافظة على الاستقرار النقدى بما يساعد على الحد من حده التضخم وأثره على معظم المتغيرات الاقتصاديـــة ولكن لم تنص الاتفاقيه لدول المجلس على الاجراءات التى يمكن أن تتبع للحد من هـــذه الضغوط التضخميه ، ويشير جدول رقم (١٣) الى أن جميع ميزانيات دول المجلـــس تعانى من عجز مستمر حيث أن العجز يصل أقصاه فى الميزانية العامه لمصر حيث يبلـــغ عام ١٩٨٥ حوالى ٨ر ١١ مليار دولار يقـــل ليصل عام ١٩٨٧ نحو ٧ر٩ مليار دولار بينما يبلغ هذا العجز فى الميزانية العامه للاردن حوالى ٣٢٤ مليون دولار عام ١٩٨٥ ولكـــن يزداد ليصل عام ١٩٨٧ حوالى ٦٤٨ مليون دولار ، أيضا اليمن الشمالى تعانى الميزانيـة بها من عجز يبلغ حوالى ٦٨٣ مليون دولار يقل ليصل عام ١٩٨٧ نحو ٥٤٣ مليون دولار .

يلاحظ أن العجز فى الميزانيه المصريه يبلغ حوالى ٧ر١٢ ٪ كمتوسط الفترة ٨٥ ـ ١٩٨٧ من الناتج المحلى بينما يبلغ عجز الميزانية الأردنية حوالى ١٠٪ من الناتـــج المحلى كمتوسط الفترة محل الدراسه فى حين يصل العجز فى اليمن الشمالى نحو٦ر١٥ ٪ من الناتج المحلى كمتوسط الفترة أيضا . وتغيب بيانات العراق لقصورها ، لـــــذا سنحاول التركيز على الثلاث دول نتيجة لان العراق تعانى من فترة الحرب ولـــــذا فان بيانات ميزانيتها تعتبر غير معبره .

أيضا يلاحظ من الجدول رقم (١٣) أن هيكل تمويل العجز فى الميزانية يمول من التمويل المحلى بنسبة تتراوح ما بين ٦ر٧٤ ٪ فى مصر الى ٥ر٤٢٪ فـى الأردن الى حوالى ٤ر٨٧٪ فى اليمن الشمالى فى حين أن المكون الاجنبى للتمويل فى الدول الثلاث يتراوح ما بين ٤ر٢٥٪ فى مصر الى ٥ر٥٧٪ فى الأردن الى ٦ر١٢ ٪ فى اليمن الشمالى .

جدول رقم (١٣) : الموارد النقديه بدول مجلس التعاون العربى خلال الفترة

البيان	مصر				العراق				الأردن				اليمن الشمالى			
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
العجز أو الفائض فى الميزانيه (مليون دولار)	ـ١١٨٢٦	ـ٩٣٢١	ـ٧٩٣٧	...	...	...	...	...	ـ٣٢٤	ـ٤٣٤	ـ٦٤٨	...	ـ٦٨٣	ـ٤٩٥	ـ٥٤٣	...
٪ الى الناتج المحلى	ـ٢٣٫٦	ـ١٧	ـ١٢٫٦	...	...	...	...	...	ـ٨	ـ٩٫٣	ـ١٢٫٨	...	ـ٢١٫٢	ـ١١٫٥	ـ١٤	...
الايرادات العامه (مليون دولار)	١٧٤١٢	١٧٤٩٣	٢٠٦٣٧	...	١٦١١	١٨٨٨	٢٠١٧	...	٨٢٠	٩٣٩	٩١٠	...				
٪ الى الناتج المحلى	٣٤٫٨	٣٢	٣٢٫٨	...	٣٩٫٦	٤٠٫٥	٣٩٫٩	...	٢٥٫٥	٢٧٫٥	٢٣٫٥	...				
هيكل تمويل العجز ٪ محلى	ـ٧٣٫٤	ـ٨٣٫٥	ـ٦٦٨	...	ـ٢٩٫٦	ـ٥٢	ـ٤١	...	ـ٨٤٫٨	ـ٨٤٫٨	ـ٩٢٫٦	...				
هيكل تمويل العجز ٪ اجنبى	ـ٢٦٫٦	ـ١٦٫٦	ـ٣٣٫٢	...	ـ٧٠٫٥	ـ٤٣٫١	ـ٥٩	...	ـ١٥٫٣	ـ١٥٫٦	ـ٧٫٣٧	...				
مكونات السيوله ٪ نقود	٤٨	٤٣	٤٠	...	٤٥	٤٣	٤١٫٥	...	٢٣	٢٣	٢١	...				
مكونات السيوله ٪ شبه النقود	٥٢	٥٧	٦٠	...	٥٥	٥٧	٥٨٫٥	...	٧٧	٧٧	٧٩	...				

... غير متاح * صافى الاقتراض المحلى ، صافى الاقتراض الخارجى

المصدر : جامعة الدول العربية ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحد ـ مصدر سابق .

أيضا يلاحظ أن بند الايرادات العامه فى الميزانية يتراوح ما بين ١٧ر٤ الى ٢٠ر٦ مليار دولار فى مصر تمثل نحو ٣٣ ٪ من الناتج المحلى بينما تتراوح الايرادات العامه فى الاردن بين ١ر٦ الى ٢ مليار دولار تمثل حوالى ٣٩ر٧ ٪ من الناتج المحلى ، فى حين تتراوح الايرادات العامه فى اليمن الشمالى بين ٨٢٠ الى ٩١٠ مليون دولار تمثل نحو ٢٥ر٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

هذا ولقد كانت النقود هى المكون الأساسى فى السيوله المحليه فى اليمن الشمالى حيث تمثل نحو ٧٧ر٦ ٪ بينما أشباه النقود تمثل نحو ٢٢ر٤ ٪ فى حين أن اشباه النقود هى المكون الاساسى فى السيولة النقدية فى كل من مصر والأردن حيث تمثل نحو ٥٦ر٣ ٪ ، ٥٦ر٨ ٪ فى حين تمثل النقود النسبه الباقية .

وهذا يشير الى أهمية وجود سياسة نقديه موحده لدول المجلس من شأنها أن تحافظ على عرض النقود وتحد من الضغوط التضخميه والتى تنعكس بأثرها على المستوى العام للاسعار فى دول المجلس هذا بالاضافة الى أهمية تحسين مصادر الايرادات العامه لتزيد نسبتها الى الناتج المحلى الاجمالى لانها تعتبر نسبه منخفضه الى حد ما .

وعند الحديث عن الموارد النقدية يجب التعرض لمصادر الموارد النقدية المحلية وموارد ها الاجنبيه ومكونات الموارد النقدية فى كل دولة سواء محليا أو أجنبيا ولكن نظرا لقصور البيانات فى جميع الدول فان هذه النقطة نتركها للتغطية فى دراسة أخرى .

الجـزء الثانـــــى

التكامـــــل الاقتصـــــادى
وهياكـــــل الانتـــــاج

د • محمد عبد الشفيـع عيســـى

(الجـــزء الأول)

نحو اطار منهجى لدراسة التكامل الاقتصادى
بين دول مجلس التعاون العربى

(من وجهة نظر هياكل الانتاج ـ مع تركـــيز
خاص على الصناعـــــة)

تقسيم البحث :

الجزء الأول : نحو منهجية لدراسة التكامل الاقتصادى
فى ضوء هياكل الانتاج — مع تركيز خاص على الصناعة

الجزء الثانى : الميزة المقارنة فى القطاع الصناعى
(دراسة حالة لصناعة السلع الرأسمالية)

الجزء الثالث : من صناعة السلع الرأسمالية الى
هيكل الصناعة التحويلية

تقتضى دراسة التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى ـ من وجهة نظر هياكل الانتاج ـ العمل على مستويين :

ـ المستوى الاستاتيكى ، ونقصد به احداث التكامل فى ضوء الهياكل الراهنة للانتاج فى دول المجلس .

ـ المستوى الديناميكى ، ونقصد به تحقيق التكامل فى ضوء عملية تغيير صيغة التخصص الانتاجى القائمة بين الدول أعضاء التكامل وبعضها البعض ، وبين كل منها والعالم الخارجى ... وبعبارة أخرى ، اقامة قاعدة انتاجية جديدة متكاملة ، كجزء من العملية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولا يعنى العمل على هذين المستويين أنهما يمثلان نوع من التتابع الزمنى ، فالحقيقة أن عملية التكامل بمجرد أن تبدأ يجب أن تعمل على تحقيق هدفين متلازمين آنيا : أولهما تكامل الأسواق (أسواق المنتجين وأسواق المستهلكين للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية الداخلة فى التجارة الدولية) وثانيهما التطور التدريجى على طريق الخلق الديناميكى لميزات نسبية جديدة لأعضاء التكامل .

ويقضى تحقيق هذين الهدفين باتباع آليات معينة متلازمة آنيا أيضا وهى آليات التبادل التجارى بالاضافة الى آليات انتقال عوامل الانتاج القابلة للتنقل (وخاصة رأس المال والعمالة والمهارات التنظيمية والتكنولوجية) .

وعلى ذلك فان التكامل الاقتصادى كعملية Process يعنى العمل ـ عبر الزمن ـ على التطوير المنسق لهياكل مشتركة للانتاج والتجارة ، وآليات

مشتركة ذات سياسات موحدة فى المجالات المختلفة ... سعيا الى تحقيـــــق " دالة الهدف " الرئيسية للتكامل Objective Function وهى تعظيم الرفاهـــة الاقتصادية : بمعنى رفع مستوى المعيشة المرتبط بتحسين الكفـــــاءة الاقتصادية باعتبارها علاقة أمثلية بين النفقة الحقيقية والناتج .

وفى ضوء ما سبق ، نجد من المرغوب فيه تقسيم موضوع الدراسة هنا الى جزئين رئيسيين : استاتيكية التكامل الاقتصادى ، وديناميكية التكامل الاقتصادى .

وفيما يلى نعرض للأفكار الرئيسية بشأن كل منهما .

المبحث الأول

استاتيكية التكامل الاقتصادى

ونقطة البدء فى تحليل هذا الجانب هو الفحص عن الميزات النسبية الفعلية Actual التى تتمتع بها الدول أعضاء منطقة التكامل والتى يشكل استثمارها تجاريا وانتاجيا نقطة البدء فى مسيرة التكامل .

وفى الفكر الاقتصادى السائد ـ عن التجارة الخارجية والميزات النسبية ـ يتم الكشف عن الميزات النسبية من خلال الهيكل السلعى للتجارة الخارجية لكل دولة مع العالم ، مع اتجاه غالب فى هذا الفكر حاليا الى الأخذ بمؤشر صافى الصادرات (فائض الصادرات على الواردات) فى كل مجموعة سلعية على حدة ، كدليل على ما تتمتع به الدولة من ميزة نسبية (أو على ما لا تتمتع به ميزة Disadvantage) .. الى جانب مؤشرات أخرى .

ونلاحظ أنه اذا كان الكشف عن الميزات النسبية بهذه الطريقة صالحا فى حالة دراسة التجارة الخارجية ، فانه غير صالح فى حالة التكامل الاقتصادى الاقليمى وخاصة فى الوطن العربى ، ولا سيما اذا ركزنا على تحليل هياكل التجارة بين البلدان المتكاملة وذلك للأسباب الآتية :ـ

ـ ان التجارة الخارجية للدولة مع أعضاء التكامل الآخرين لا تستنفد تجارتها الخارجية بالكامل ، بل الغالب أنها لا تشكل سوى شطر ضئيل من تجارتها مع العالم الخارجى والا لما لجأت الى التكامل أصلا ... لذلك فان الهيكل الاقليمى والسلعى للتجارة الخارجية بين الدولة المعنية والدول الأخرى أعضاء التكامل ، فى مرحلة ما قبل التكامل ، لا تساعدنا فى استكشاف الميزات النسبية المقارنة بين الدولة وهذه الدول . فالحقيقة أن هناك احتمالا عاليا

بأن يوجد عديد من السلع والمجموعات السلعية التى تتمتع فيها الدولة المعنية بميزة نسبية فى التعامل مع العالم الخارجى ، ولكنها لا تتبادلها مع أعضاء التكامل الآخرين .

لذلك يجب ـ كخطوة أولى ـ مقارنة الهيكل الاقليمى والسلعى لتجارة الدولة مع العالم الخارجى بهيكل تجارتها مع الدول الأخرى أعضاء التكامل ، لمعرفة السلع والمجموعات السلعية التى يمكن التوسع فى مبادلتها داخل منطقة التكامل .

ان التجارة الخارجية لا تكفى وحدها كدليل الى معرفة الميزات النسبية وخاصة فى ظروف بلدان العالم الثالث ذات الهياكل الانتاجية غير المتكاملة قطاعيا وقاعدة الموارد الضيقة .

لذلك يجب ادخال مفهوم آخر هو " الميزات النسبية المحتملة" ، بمعنى ضرورة الكشف عن تلك الميزات التى يمكن خلقها وتطويرها تدريجيا اعتمادا على وسيلتين :

* الاستفادة من اقتصاديات الحجم الناتجة عن الوفورات الداخلية والخارجية بفعل التطور فى المبادلات التجارية وتنقلات عوامل الانتاج بين أجزاء منطقة التكامل . ان ذلك يؤدى الى استغلال الطاقة الانتاجية المعطلة ـ فى حالة وجودها ـ وتحقيق الجودة والتنافسية ، مما يؤدى الى تطوير ميزات جديدة للتبادل بين أعضاء التكامل .

ويسمح لنا هذا بالكشف عن امكانية للتوسع فى التصدير ، وللتجارة المتبادلة عموما ، داخل مجموعة سلعية معينة ، حتى اذا كانت قوائم التجارة الخارجية مع العالم تكشف عن عدم دخول هذه المجموعات فى التبادل نتيجة تخصيصها لاحلال الواردات مثلا .

وهكذا يمكن توسيع الطاقات الانتاجية لدولة معينة فى مجموعة سلعيـــة معينة وتركيز تخصصهـــا النسبى فى انتاجها بهدف تصديرها الى سائـــــر الدول أعضاء التكامل ، مع التدرج فى ذلك حتى لا يضر ذلك بالصناعـــات القائمة فى دول أخرى .

* امكانية البدء فى خلق قطاعات انتاجية فرعية جديدة ، متكاملة على صعيـــد المنطقة ، اعتمادا على تفاوت معطيات عوامل الانتاج Factor endowments بمعنى توزيع الفروع الانتاجية التى تفتقر اليها هياكل الانتاج فى دول مجلس التعاون العربى عموما - بسبب تخلفها النسبى - توزيعا رشيدا قائما علـــى مدى توفر عوامل الانتاج الأساسية اللازمة لانتاج السلع محل البحث . علـــى أنه يجب تحقيق هذا التوزيع بطريقة عقلانية تأخذ بعين الاعتبار امكان توفير عوامل انتاج معينة عبر الزمن من خلال السياسات الكفوءة فى بعض الـــدول أعضاء التكامل .

والخلاصة أن دراسة عملية التكامل - التجارى والانتاجى - على المستـــوى الاستاتيكى ، يتطلب القيام بالخطوات الآتية :

(١) الكشف عن الميزات النسبية للدول أعضاء التكامل فى التجارة الخارجية لكـــل منها مع العالم الأجنبى (خارج منطقة التكامل) فى مرحلة ما قبل التكامل ... مع اجراء ترتيب Ranking للسلع والمجموعات السلعية وفقا لهذه الميزات .

(٢) مقارنة ترتيب الميزات النسبية السلعية ، بترتيب آخر للسلع أو المجموعـــات السلعية السائدة Dominating فى المبادلات بين الدول أعضاء التكامل ، فى مرحلة ما قبل التكامل .

(٣) وبالتالى : استكشاف امكانيات لتحقيق ميزات نسبية وفقا للوضع الفعلى لهذه الميزات فى ميدان التبادل التجارى .

(٤) مقارنة الهياكل الانتاجية بين الدول الأعضاء ، من حيث الوزن النسبى للمجموعات السلعية الرئيسية ، مرجحة بحجم اقتصاد كل دولة (مقيسا بانتاج الدولة من السلعة محل البحث) للتوصل الى ترتيب معين Ranking للفروع السلعية فى كل دولة وفق أوزانها النسبية ، ومقارنة ترتيبات الدول الأعضاء ، مرجحة وفق ما سبق ، وتكون الفروع ذات الوزن النسبى الأكبر مرشحة للتوسع فى الطاقة الانتاجية والتوسع فى التصدير الى سائر الدول أعضاء منطقة التكامل .

(٥) مقارنة هياكل الانتاج بهياكل الطلب فى الدول أعضاء التكامل (ويمكن قياس الطلب باجمالى الاستخدام المحلى من السلعة محل البحث فى كل دولة باعتباره حاصل جمع العرض أو الانتاج المحلى والواردات و مخزون أول المدة) .

ومن الفجوات الحاصلة بين الانتاج والطلب للدول المختلفة أعضاء التكامل ـ داخل مجموعات سلعية رئيسية ـ يمكن تحديد مجالات التوسع فى التجارة الخارجية عبر الزمن .

(٦) استعراض امكانيات التوسع فى ـ أو خلق ـ قطاعات انتاجية تفتقر اليها الهياكل الراهنة ، انطلاقا من التوزيع القائم ـ والمحتمل ـ لعوامل الانتاج الرئيسية .

(٧) ان توسيع نطاق انتقال السلع وعوامل الانتاج يجب ألا ينفصل عن نفقة الحصول على كل منها . وهو ما يعنى ضرورة ادخال اعتبارات التنافسية ، فى السعر والجودة ، وانتاجية العوامل ، وكفاءة استخدامها ـ عند التخطيط للتبادل ولتوسيع وانشاء القطاعات الانتاجية .

ويتطلب بحث هذه النقطة :

أ ـ مقارنات الأسعار : أى مقارنة أسعار السلع الداخلة فى عملية التبادل بين الدول أعضاء التكامل ، وأسعار عوامل الانتاج المتنقلة ، بالأسعار المعبرة عن التكلفة الحقيقية (تكلفة الفرصة البديلة معبرا عنها بمؤشرات معينة يتمثل أحدها فى أسعار السوق الدولية للسلع محل التبادل الخارجى) .

ب ـ مقارنة هيكل النفقات : فالحقيقة أن الأوزان النسبية للمجموعات السلعية داخل هيكل الانتاج ليست تعبيرا بالضرورة عن ميزة نسبية حقيقية . فقد يكون ارتفاع هذا الوزن محصلة هيكل معين للحماية للصناعات ذات الوزن النسبى (وخاصة إسباغ الحماية الفعلية من خلال دعم مستلزمات الانتاج) . ولذلك فان تحديد القطاعات المرشحة للتوسع فى الطاقات الانتاجية والصادرات يجب أن يسترشد بمستوى النفقة الحقيقية وبهيكل الحماية ، وبالتالى مدى الكفاءة الاقتصادية ، وإلا أدى التوسع فى الانتاج والتصدير الى مزيد من هدر الموارد ، ولا يعدو الأمر حينئذ توسيع مظلة الحماية ـ الجمركية وغير الجمركية ـ لتمتد من نطاق الدولة الواحدة الى نطاق منطقة التكامل بأسرها .

غير أن مراعاة اعتبارات النفقة الحقيقية والحماية والكفاءة ، لا تأخذ مداها الكامل ، زمنيا وموضوعيا ، سوى فى سياق ديناميكية التكامل . وهو ما نشير اليه فى المبحث الثانى .

المبحث الثانى

ديناميكية التكامل الاقتصادى

من المتصور أن تبدأ عملية التكامل بتوسيع التبادل التجارى بين الدول أعضاء مجلس التعاون العربى ، جنبا الى جنب مع توسيع نطاق انتقال عوامل الانتاج . على أنه يجب أن يتم انتقال السلع وعوامل الانتاج فى اطار بنيان معين للميزات النسبية المقارنة ، أى فى اطار صيغة معينة للتخصص وتقسيم العمل. وهذا ما يفرق بين الانتقال العفوى أو العشوائى للمنتجات والعوامل قبل التكامل والانتقال المخطط بعده ، فقد جرى لوقت طويل تبادل السلع وعوامل الانتاج على الصعيد العربى عموما ، وعلى صعيد منطقة مجلس التعاون العربى خصوصا ، وتمثل ذلك فى حركة التجارة وفى هجرة العمالة المؤقتة ، وخاصة تحرك العمالة المصرية الى كل من العراق والأردن واليمن ، كما توجد استثمارات مشتركة الى هذا المدى أو ذاك . ولكن هذا كله يختلف عن التصور الخاص بالانتقال المنسق للمنتجات وعوامل الانتاج ضمن التخطيط التكاملى لمجلس التعاون العربى ، فهنا يجب أن تكون التجارة وحركة العوامل وفق اطار لتطوير قطاعات بعينها ، ولاحداث التوازن بين العرض والطلب على مستوى منطقة التكامل فيما يتعلق بها .

ووفق هذا التصور ، يجب التوسيع التدريجى لانتقال السلع والعوامل للتدرج من مرحلة الى أخرى فى مهراج صيغة التخصص الانتاجى التى يجرى خلقها ، ضمن صيغة عامة للتنمية العربية المتوازنة ـ كما هو مفترض .

وهنا نقدم الملاحظات الآتية :

(١) فى اطار استاتيكية التكامل - أى فى ظل الصيغة القائمة للتخصص فى وقت بدء التكامل - يقتصر التوسع التجارى على آلية تحويل التجارة Trade diversion بمعنى تحويل اتجاه شطر من تجارة الدول أعضاء منطقة التكامل مع العالم الخارجى قبل التكامل الى التجارة مع الدول الأخرى أعضاء التكامل . وهذا أمر طبيعى فى المرحلة الأولى ، وحيث يكون من المقبول تشجيع توسع التجارة من خلال اجراءات مثل التفضيلات الجمركية وتسيير الاجراءات الادارية والتقنية وتقديم الدعم والاعانات . وقد يكون من الأفضل تحقيق ذلك فى اطار منطقة للتجارة الحرة تتطور الى اتحاد جمركى . على أن يكون مفهوما أن ظروف التكامل الاقتصادى العربى تسمح بتوسيع نطاق عملية التكامل فى مرحلته الأولى بحيث لا تقتصر على المجال التجارى اقتداء بالمسار المرسوم فى الفكر الاقتصادى الأوربى لعملية التكامل واسترشادا بتجربة الجماعة الاقتصادية الأوربية - فالحقيقة أن مقتضيات التنمية فى العالم العربى ، بالاضافة الى مقومات التجانس الاجتماعى والتاريخى ، تفرض المزاوجة منذ البداية بين آليات التجارة وآليات الانتاج فى سياق تغيير صيغة التخصص الانتاجى .

لذلك فان تشجيع التبادل التجارى (من خلال منطقة للتجارة الحرة أو للاتحاد الجمركى) يجب أن يكون محكوما باعتبار أهم وهو : تطوير الهياكل الانتاجية وفق مخطط للتنمية المتكاملة . ومن هنا فقد يتم الحد من حرية التجارة أو حرية انتقال عوامل الانتاج - على اطلاقها - مقابل تنظيم حركتها وضبط تدفقاتها ضمن مسارات معينة تخدم تنمية " القطاعات الرائدة " وفق المخطط التكاملى : ففى هذه الحالة يتم التركيز على قطاعات بعينها ، وتبادل منتجاتها وفق صيغة التخصص بين

الفروع الانتاجية Inter-branch specialization وكـــذا التخصص فى داخل الفروع الانتاجية Intra-branch specialization

وهكذا فان تنمية متكاملة لقطاع البتروكيماويات مثلا تقضى ليـــس بالتوسع بالضرورة فى التبادل على المستوى الأفقى ـ أى لمنتجات نهائيـــة ـ ولكن على المستوى الرأسى : تبادل داخل الفروع الخاصة بانتاج المنتجات البتروكيماوية الأساسية والوسيطة ، لتشجيع التخصص فى التكنولوجيا المعقـــدة لفروع تفصيلية بعينها ضمن تشكيلة الانتاج البتروكيماوى .

وينطبق هذا ايضـا على منتجات صناعة الصلب وعلى منتجات الصناعـــة الالكترونية بفروعها الانتاجية العديدة .

ينطبق نفس الأمر على حركة عوامل الانتاج : اذ يجب تشجيع تدفـــق العمالة ورأس المال والمهارات التنظيمية والمعارف العلمية والتكنولوجية لحـث تطور القطاعات الانتاجية المختارة .

ويتطلب الضبط الرشيد لحركـة عوامل الانتاج على هذا النحو اجـــراء استعراض لهياكل العمالة وفق تخصصاتها المختلفة ومضاهاتهـــا بالتخصصات الانتاجية المطلوبة ، وتحديد الفائض والعجز على مستوى كل دولة ، وعلـــى مستوى العلاقة بأعضاء التكامل الآخرين ... تمهيدا للمواءمة بين العـــرض والطلب بالنسبة لكل فئة من فئات العمالة المحددة .

ومن جهة أخرى فان ضبط حركة العوامل يقتضى أيضا تحليل ميـزان الادخار والاستثمار على مستوى كل دولة عضو ، وعلى مستوى مجموعة التكامل ، لتحديد الفائض والعجز فى المدخرات القومية والاستثمارات ، واقتراح وسائـل

تحقيق التوازن بينها فى منطقـــة التكامل • بالاضافة الى دراسة هيكـــل الاستثمار الرأسمالى داخل وبين الدول الأعضاء ، ومقارنته بهيكل الانتـــاج المقترح ، سعيا الى تحقيق صيغة التخصص ، أو (تقسيم العمل التكاملى) •

وأخيرا يجب دراسة أوجه الفائض والعجز ، داخل وبين أعضـــاء التكامل ، فى مجال التخصصات العلمية والتكنولوجية اللازمة لانتاج المجموعات السلعية محل التخصص •

(٢) فى سياق ديناميكية عوامل الانتاج ، يصير من الممكن توسيع التبـــادل التجارى من خلال آلية (خلق التجارة) Trade Creation
أى زيادة حجم المبادلات التجارية الأصيلة ، أو المخلوقة ابتداء ضمـــن عملية التكامل وليست المحولة من التعامل مع الأطراف خارج منطقة التكامل •

وتفسير ذلك أن تطور عملية التكامل يؤدى الى توسيع الطاقـــات الانتاجية القائمة وتحسين الأداء ورفع مستوى الجودة وبالتالى خفض النفقات والأسعار ، وهو ما يؤدى الى تشجيع الطلب المتبادل على المنتجـــات وتيسير احتياجات المشروعات من عناصر الانتاج • ومن جهة أخرى فـــان خلق قطاعات انتاجية جديدة مما تفتقر اليه الهياكل القائمة يؤدى الـــى تعزيز الطلب أى توسيع التبادل •

(٣) ان محور ديناميكية التكامل كما أشرنا مرارا هو بناء هياكل انتاجية جديدة أو هيكل انتاجى متناسق ضمن منطقة التكامل ، وبعبارة أخرى : تغييـــر صيغة التخصص بما يتلاءم مع متطلبات التنمية فى ظل تحولات تقسيم العمل الدولى وتأثيرات الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة •

وتتحدد طبيعة هياكل الانتاج بالعلاقة بين القطاعات الانتاجية الرئيسية وهى : القطاعات المنتجة للسلع الأولية (الزراعة والصناعة الاستخراجية) وقطاع الصناعة التحويلية : سواء منها الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية ، أو المنتجة للسلع الوسيطة (المستلزمات المصنعة) أو لانتاج السلع الرأسمالية (الآلات والمعدات) ـ وأخيرا قطاع الخدمات : وهى اما خدمات تقليدية (كخدمات الادارة العامة والخدمات الشخصية) أو خدمات حديثة تتمثل أساسا فى خدمات المعلومات (أو منتجات الثورة العلمية التكنولوجية) .

ويلاحظ هنا أن السمة الغالبة على اقتصادات الدول أعضاء مجلس التعاون العربى هى سيادة القطاعات المنتجة لسلع أولية (البترول ومنتجات الزراعة والغابات والمناجم) وقطاعات الخدمات التقليدية .

وفى آخر القائمة تأتى الصناعة التحويلية . ويتميز هيكل الصناعة التحويلية بسيادة الصناعات المنتجة للسلع النهائية وخاصة على أساس معالجة الموارد الطبيعية الزراعية (أغذية ومشروبات ومنسوجات) ، تليها صناعات السلع الوسيطة سواء منها المعدنية (وخاصة الحديد والصلب والالومنيوم) أو الكيماوية (بتروكيماويات) .

أما صناعة السلع الرأسمالية فانها ذات أهمية نسبية متدنية ، لا تزيد فى أفضل أحوالها ، وبالتعريف الواسع لهذه السلع ، عن ١٢٪ تقريبا .

وأما منتجات الثورة العلمية التكنولوجية ، وخاصة المعلومات العلمية والتكنولوجية بالمعنى الدقيق فهى تمثل " القطاع الغائب " فى هياكل الصناعة بدول مجلس التعاون العربى ، وفى سائر البلدان العربية بل ومعظم العالم الثالث .

لهذا يتحدد محور العمل لتغيير هياكل الانتاج فيما يلى :

- زيادة وزن الصناعة التحويلية بالمقارنة مع الزراعة والبترول والمناجم والخدمات التقليدية .
- زيادة وزن القطاعات الصناعية المنتجة للسلع الانتاجية (السلع الوسيطة والرأسمالية) مقابل الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية .
- زيادة وزن الفروع المنتجة للسلع الرأسمالية بالمقارنة مع السلع الوسيطة .
- خلق قطاعات جديدة لانتاج سلع وخدمات المعلومات العلمية والتكنولوجية وخاصة لأنشطة الحساب الآلى ، والتحكم الأوتوماتيكى فى خطوط الانتاج ، وأنظمة الاتصالات . وذلك بالمقارنة مع قطاعات انتاج المكونات العينية للآلات والمعدات .

(٤) ان تحقيق ديناميكية التكامل مرهون بضمان مستوى أعلى للكفاءة الاقتصادية وتوفير آليات لتعويض خسارة طرف ما الناجمة عن المكاسب المتحققة لأطراف أخرى .

فمن جهة أولى نلاحظ أن اكتساب دولة معينة لميزة نسبية مقارنة ظاهرة (فعلية) فى انتاج سلعة أو مجموعة سلعية محددة ، فى سياق التجارة الخارجية ، قد لا يعود بالضرورة الى انخفاض فى تكلفة الانتاج الحقيقية ، أى الى ارتفاع فى مؤشرات الانتاجية سواء الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج أو الانتاجية الجزئية خاصة انتاجية العمل ، وهو ما يعنى تحسن الكفاءة ، وتقاس الكفاءة بالعلاقة بين النفقة والانتاج ، أو نصيب

الوحدة الواحدة للناتج من النفقة : من خلال انتاج كمية أكبر من الناتج بنفس النفقة ، أو انتاج نفس المستوى للناتج بنفقة أقل — مما يشير الى كفاءة استخدام عناصر الانتاج الأولية وكفاءة استخدام المدخلات أو المستلزمات الوسيطة) .

وبعبارة أخرى ان الميزة) النسبية القائمة كما تفصح عنها مؤشرات التبادل التجارى الخارجى — ولو مرجحا بحجم اقتصاد الدولة وانتاجها من السلع محل البحث — لا تعبر بالضرورة عن انخفاض التكلفة الحقيقية أو تحسن الكفاءة ولكن قد يعود الى أسباب أخرى فى مقدمتها :

- خفض سعر الصرف للعملة الأجنبية (أو رفع قيمة العملة المحلية الى مستوى أعلى من اللازم Over evaluation) مما يؤدى الى خفض أثمان الآلات ومستلزمات الانتاج المستخدمة فى السلعة محل البحث . وهو ما يشكل دعما لانتاج هذه السلعة .

ومن جهة أخرى : خفض قيمة العملة المحلية فى حالة صادرات السلعة المعنية ، بأقل من المستوى الحقيقى لسعر صرف العملة الوطنية ، مما يشكل دعما ضمنيا للصادرات .

- ضمان امداد الصناعة محل البحث بمستلزمات انتاج محلية بأسعار متميزة (أقل من نفقة الانتاج الفعلية للمستلزمات ، أو نفقة الفرصة البديلة ،محسوبة مثلا بسعرها الدولى) كما فى حالة تقديم الطاقة الكهربائية ومنتجات البترول ، والحديد وشرائح الألومنيوم ، بأسعار خاصة .

ـ السياسات النقدية والمالية ـ ومن ذلك سياسة سعر الفائدة اذ يشكل خفض أعباء الفائدة ، بصورة تمييزية ، دعما غير مباشر للصناعة محل البحث .

ومن ذلك أيضا سياسات الضريبة (الاعفاء من الضرائب المباشرة لمدد معينة ، وتخفيض التعريفة الجمركية على بنود معينة للآلات المستوردة والمستلزمات الوسيطة ، مقابل رفع الجمارك على البدائل المستوردة من المنتجات المماثلة لانتاج السلع محل البحث) . وسياسات الاعانات المالية الممنوحة سواء في مرحلة الانتاج أو في مرحلة التصدير ، وما يرتبط بذلك من اجراءات ادارية وتنظيمية واشتراطات تقنية ... الخ .

ـ ان أسعار عوامل الانتاج (غير رأس المال المحلي والنقد الأجنبي) ذات تأثير حاسم على نفقة الانتاج ، ويؤدي اعتماد سعر غير واقعي لها الى التحيز في محاسبة نفقات الانتاج بطريقة مشوهة ـ ومثال ذلك أجور العمالة العادية في حالة الاقتصادات ذات الفائض من العمالة وبالتالي ذات المستوى المرتفع من البطالة ، حيث تميل هذه الأجور الى الانخفاض الى مستوى أقل من عائد العمل الحقيقي . كما أن السعر المطبق للبترول في البلاد النفطية ، لا يعكس القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي " الناضب " .

... إن هذه العوامل كلها ـ وغيرها ـ تؤدي الى تعميق ظاهرة " التشوه السعري " وهي الظاهرة القائمة أصلا في الاقتصادات المعاصرة وخاصة الاقتصادات المختلفة نتيجة عدم اكتمال السوق ، وغياب قطاعات معينة عن التبادل النقدي ، والسمات الاحتكارية ، وتدخل الدولة .

ويؤدى التنوه السعرى الى مبادلة المنتجات فى منطقة التكامل بقيم لا تعكس النفقات الحقيقية ، وبالتالى فان التوسع فى التجارة لا يعتبر مؤشرا فى حد ذاته لارتفاع مستوى الكفاءة وبالتالى مستوى الرفاهة كأثر لعملية التكامل .

ولذلك يجب — فى سياق ديناميكية التكامل — القيام بالحسابات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للنفقات والمنافع من جراء انتاج السلع والمجموعات السلعية المختلفة ، ومن جراء مبادلتها .

واذا كان من المتفق عليه ، أن يتم إسباغ الحماية على بعض الفروع الانتاجية والصناعية فى دول معينة بدواع معينة مثل داعى التوزيع المتكافىء للطاقات الانتاجية بين الدول أعضاء التكامل، وداعى التطوير التدريجى عبر الزمن للميزة النسبية المحتملة، وتطوير انتاجية عوامل الانتاج -إذا كان ذلك محتملا — ويمكن أن يكون متفقا عليه ، فان من المهم مراعاة أن تتم هذه الحماية لفترة زمنية معلومة ومؤقتة حتى لا تتحول الحماية الى مجرد ستار للاستمرار فى اهدار الكفاءة .

فاذا تم خلع رداء الحماية عن صناعات وفروع ثبتت عدم كفاءتها الاقتصادية عبر الزمن ، بما يترتب على ذلك من تقليص طاقات انتاجية وتعطيل عمالة فى دول معينة ، من جراء توسع الطاقات وتشغيل عمالة اضافية فى دول أخرى — فانه يجب توفير آليات " للتعويض" : تعويض الطرف المتضرر أو الخاسر من جراء مكاسب الطرف الكاسب .

والخلاصة ، أن بناء صيغة جديدة للتخصص الانتاجى (أى بناء صـــرح جديد للميزات النسبية الديناميكية فى منطقة التكامل) يجب أن يرتبط برفـــع مستوى الكفاءة الاقتصادية الحقيقية وتوزيع المنافع توزيعا عادلا يراعى تعويـــض الأطراف المتضررة .

وبعبارة أخرى ، يجب أن ترتبط عملية الانتاج فى اطار التكامـــل ، بعدالة التوزيع . ومن كفاءة الانتاج وعدالة التوزيع يتكون مفهوم " الرفاهـــة الاقتصادية " ، كمرادف لتحسين مستوى المعيشة - والذى هو الهـــدف النهائى لأى نشاط اقتصادى - اجتماعى ، بما فى ذلك التكامل الاقتصـــادى الدولى .

تصور العمل فى البحث :

من المتصور أن يتركز البحث فى مرحلته الأولى على المستوى الاستاتيكى للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى • ومحور التركيز هو تحليل الميزة النسبية المقارنة ، فى ضوء أنماط وهياكل الانتاج والتجارة ، وذلك فى القطاع الصناعى على وجه التحديد ، باعتباره القطاع الرائد لعملية التنمية فى الأجل الطويل •• ومع تركيز خاص على القطاع الفرعى لصناعة السلع الرأسماليه باعتباره القطاع الرائد داخل الصناعة التحويلية ككل • وتطبيقا لذلك ، فسوف نقدم فيما يلى لمحه عن هياكل الانتاج عموما ، ثم نعرض لمنهجية قياس الميزة المقارنة ، وبعدها نتقدم الى دراسة الحالة الموسعة عن الميزات المقارنة فى صناعة السلع الرأسمالية فى دول مجلس التعاون العربى ، وذلك فى الجزء الثانى من البحث • وفى الجزء الثالث — وهو ذو طبيعة ختامية " واستنتاجية " نقوم بالقاء نظرة استرجاعية مركزة لهياكل الانتاج والتجارة فى المصنوعات ككل ••• لنخلص منها الى المسارات الممكنة لتوسيع وتعميق عملية التكامل فى ظل الافتراض بثبات الهياكل ، مع تهيئتها للتغير فى مرحلة تالية من البحث • كل ذلك دون التوغل بطبيعة الحال فى عرض وتحليل قاعدة الموارد من جهة أولى ، وهياكل الطلب واستخدام الناتج من جهة أخرى • ونؤكد فى النهاية ادراكنا أن التوسع فى الدراسة الحاليه بحيث تغطى متطلبات دراسة استياتيكية التكامل بالمنظور الذى عرضناه آنفا ، يظل بحاجة مستمرة الى جهود كبيرة متضافرة من الباحثين والفرق البحثية فى مصر وسائر بلدان مجلس التعاون العربى •

الجـــزء الثانـــــى

الميـــزة المقارنـــة فى القطـــــاع الصنـاعـــى
(دراسة حالة لصناعة السلع الرأسماليـــــة)

نظـــرة عامـــة تمهيديـــة :

الناتج المحلى وهياكل الانتاج

مقارنه اقتصادية أساسية بين الدول أعضاء مجلس التعاون العربى

ونعتمد فى هذه المقارنه على تقديرات الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى كما وردت فى صورة (الحسابات القومية للبلدان العربية) لفترة ١٩٧٥ ـ ٨٧ وتقديـــرات ١٩٨٨ • وهى تقديرات تتميز بالشمول وأن كانت تعوزها الدقة بالنظر الى عدة اعتبـــارات فى مقدمتها عدم واقعية بعض أسعار الصرف المستخدمة ومعاملات التحويل من العمـــلات المحلية الى العملة المشتركة كأساس للحساب وهى الدولار الأمريكى ـ وهذا ما يؤدى الـــى نتائج متطرفة بالافراط حينا والتفريط حينا آخر ، وخاصة بالنسبة للبلدان العربيـــة الـــتى لا تتوفر لها أسعار صرف رسمية ممثلة لتفاعلات السوق مثل حالة مصر وحالة العراق على وجـــة التحديد ، ومن ثم تلجأ الهيئات الاقتصادية الدولية الى تخمين " معاملات للتحويـــل " تتفاوت فى مدى الدقة تفاوتا كبيرا مما يؤثر سلبا على صحة الاستنتاجات الكمية والكيفيـــة المستخلصه من التقديرات • ويترتب على ذلك أن يبلغ الاختلاف بين المصادر المتباينة فـــى تقديراتها للقيم الاقتصادية مبلغا غير محتمل فى بعض الأحيان ، كما هو الحال مثلا فى تقديـــر القيمة المضافة الاجمالية للصناعات التحويلية فى مصر ، والاختلاف الجوهرى فى ذلك بيـــن (التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٨) و (الحسابات القومية للبلدان العربيـــة) والتى نعتمد عليها ها هنـــا • (١)

نقول ذلك كله حتى نأخذ التقديرات الآتية فيما بعد بقدر غير يسير من الاحتراز والحذر واعتبارها مجرد مؤشرات تقديرية مقترحة ، وتترك الباب مفتوحا أمام اقتراحات أخرى يمكـــن أن

---

(١) قارن فى ذلك : جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٨ ، ملحق ٣/١٠ ، ص ٢٣٥ • و (الحسابات القومية للبلدان العربية) ـ الجزء الأول الجداول القطرية ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨ ، الكويت ، صادر فى مايو ١٩٨٩ •

تكون أكثر دقة ومصداقية .. ونخص بالذكر هنا ما يتعلق بالمقارنة بين مصر والعراق (وهما أكبر دولتين فى مجلس التعاون العربى ، وفى نفس الوقت هما الأكثر عرضة للتأثر بالنتائج الاعتسافية للتقديرات الكمية كما أشرنا بفعل عدم توفر أسعار صرف ومعاملات تحويل " حقيقية " وخاصة خلال النصف الثانى من الثمانينات وهى الفترة التى شهدت تلاعبا على نطاق واسع فى قيمة العملات المحلية) .

وفى ضوء هذا التحفظ الاساس نسوق التقديرات التالية عن ثلاثة مؤشرات رئيسية هى : حجم الناتج المحلى الاجمالى ، ومتوسط نصيب الفرد فيه ، والوزن النسبى للصناعة التحويلية فى الناتج المذكور .

١ — الناتج المحلى الاجمالى :

وتأخذ تقديرات الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى للدول الأربع أعضاء مجلس التعاون العربى عن عام ١٩٨٧ (بالمليون دولار وبالأسعار الجارية) الصورة التالية :

مصر	٢٣٣٣٧ر٣
العراق	٥١١٧٠ر٦
الأردن	٤٩٧٨ر٣
اليمن (الشطر الشمالى)	٤٢١٢ر٢

ومن هذا البيان يتضح أن العراق يتمتع بناتج يبلغ أكثر من ضعف الناتج المصرى — بينما لا يزيد ناتج اليمن كثيرا (ثم الأردن) عن حوالى $\frac{1}{5}$ من الناتج المصرى .

ولا يزيد الناتج المجمع لمصر والأردن واليمن معا عن حوالى ثلثى ناتج العراق • وبرغم أن الناتج المحلى الاجمالى يعكس مستوى الموارد المحليه المستخدمة وهو ما يعتبر مؤشرا أكثر دقة فى الدلالة على قدرات الاقتصاد الوطنى الى استغلال تلك الموارد محليا وانتاجيا ، بالمقابله مع مفهوم (الناتج القومى الاجمالى) والذى يأخذ فى اعتباره صافى دخل عوامل الانتاج من الخارج الا أنه مع ذلك لا يصلح وحده مؤشرا كافيا على مستوى الموارد الاقتصادية للمجتمع ومستوى معيشة المواطن ولذا يتحين أن ننظر الى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى حيث يؤخذ بعين الاعتبار كل من حجم الناتج وحجم السكان •

٢ — نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى :

وتتمثل التقديرات فيما يلى (بالدولارات الجارية ، عام ١٩٨٧) :

مصر	٥٧٨ر٢
العراق	٣١٤٠ر٣
الأردن	١٣١٣ر٥
اليمن	٤٤٦ر٨

وفى ضوء هذا البيان يقترب متوسط نصيب الفرد فى اليمن مع مصر (رغم الفارق الكبير فى تعداد السكان اذ بلغ عدد سكان مصر عام ١٩٨٧ اكثر من خمسين مليونا بينما بلغ تعداد الشطر الشمالى من اليمن سبعة ملايين تقريبا) •

اما متوسط نصيب الفرد فى الأردن (وتعدادها حوالى ١٣ر٥ مليون نسمه) فهو يزيد عن ضعف ذلك المتوسط فى كل من اليمن والأردن ، ولكنه يقل قليلا عن $\frac{1}{3}$ من متوسط نصيب الفرد فى العراق (١٦ر٥ مليون نسمه) والذى يحتل صدارة المجموعة وتبلغ النسبة بينه وبين مصر حوالى ٥ر٥ : ١

٣ — الوزن النسبى للصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى :

وقد اخترنا هذا المؤشر لنتعرف على قدرات الاقتصاد الوطنى على بنـــاء قاعدة انتاجيـــة متكامله ومتطورة تكنولوجيا ، باعتبار أن القطاع الصناعى التحويلـــى يمثل " القاطرة " التى تجتذب سائر القطاعات وتقودها على طريق التنمية بوصفهـــا تحولا هيكليا أساسيا يرفع جذريا من نصيب القطاعات السلعية ومن مستوى الانتاجيـة ، عن طريق نقل منحنى " دالة الانتاج " الى أعلـى .

وتشير تقديرات (الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعـــى) الى الآتى (عن عام ١٩٨٧ بالمليون دولار وبالأسعار الجارية)

	القيمـــة	النصيب النسبى (٪) من الناتج المحلى الاجمالى
مصـــر	٤٦١٧ر٤	١٩ر٨
العراق	٤٩٨٥ر٦	٩ر٧
الأردن	٥٥١ر٨	١١
اليمن	٤٨٤ر٧	١١ر٥

ورغم تحفظاتنا القوية على هذا البيان فانه يمكن القول — اذا سايرنـاه — بتقارب قيمة ناتج الصناعة التحويلية بين مصر والعراق ، وبالمقادير المطلقـــة ، وان بلغ نصيبها النسبى فى مصر ضعف ذلك النصيب فى العراق نظرا للفارق فى حجم الناتج المحلى الاجمالى . أما الأردن واليمن فلايزيد الناتج الصناعى فى كليهما عن حوالى $\frac{1}{10}$ من ناتج أى من مصر والعراق على وجه التقريب .

ومن المؤشرات السابقة نستنتج ما يلى :

١ — أن العراق يتمتع بأكبر حجم للناتج المحلى الاجمالى ، ويفارق نسبى هائل مع الدول الثلاث الاخرى أعضاء مجلس التعاون العربى . وهو ما يعنى أنه يملك موارد تمويلية احتمالية غزيرة .. ورغم ذلك فان أعباء الحرب والتعمير قد اضطرت العراق الى الاستدانه من العالم الخارجى على نطاق واسع فى السنوات السابقة .*

ولكن ومن جهة أخرى فأن اتساع قاعدة الناتج المحلى الاجمالى فى العراق لا يعود الى ارتفاع نصيب القطاعات السلعية وخاصة الصناعة التحويلية ، ولكن الى ارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية للنفط الخام .

٢ — ان مصر تملك — وفقالتقديرات أخرى عديدة بخلاف الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى[1] — أكبر قاعدة صناعية تحويلية مقدرة بالقيمة المضافة الاجمالية على المستوى العربى كله ، ومن ثم على مستوى مجلس التعاون العربى ويفارق كبير نسبيا . ثم أن النصيب النسبى للصناعة التحويلية المصرية فى الناتج المحلى الاجمالى هو الأكبر بين دول مجلس التعاون العربى كما رأينا فى التقدير سابق الذكر .

---

* تقدر بعض المصادر مجموع الديون العراقية الاجنبيه — حسب الموقف فى منتصف عام ١٩٨٧ — سواء لجهات حكومية أو خاصة — بحوالى ٨٤ مليار دولار . انظر فى ذلك : د . عصام الخفاجى ، الاقتصاد العراقى بعد الحرب مع ايران ، فى : الفكر الاستراتيجى العربى ، معهد الانماء العربى ، بيروت ، ابريل ١٩٩٠ ، ص ص ١٧٧ — ٢٢١ ، الجدول رقم ٤ ، ص ١٨٩ .

(١) انظر مثلا : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٨ ، ملحق ٣/١٠ — مرجع سابق .

ويرشح الفارق الكبير بين مصر من ناحية وكل من الأردن واليمن عن ناحية أخرى ،
يرشح مصر لتحقيق توسع كبير فى صادراتها الصناعية الى تينك الدولتين مستقبلا .

مؤشـــرات قياس الميزة المقارنة : عرض وتقييم[1] : (مدخل نظرى)

تركز دراسات التجارة الدولية ، بما فيها الكتابات الحديثة التى تربط نظريـــة التجارة الخارجية بنظرية النمو والتنميـة ، على تحليل الميزات المقارنة على الصعيـــد الدولى ، ولكن من زاوية التجارة الخارجية . أى تحليـل تلك الميزات التى تكشف عنها قيم الصادرات بصفة أساسية — باعتبار القدرة التصديرية دالة فى التفوق الانتاجى الصناعى .

ومن هنا يأتى التعبير عن الميزات المقارنة المذكورة بمصطلح الميزات المقارنـــة الظاهرة Revealed C.A. وتسلم الكتابات النظرية فى هذا المجال بصعوبة قيـاس الميزات المقارنة على الصعيد الدولى ، نظرا لعدة مشكلات منهجية تواجه الباحثيـــن فى تحليل البيانات المتاحة واستخلاص دلالاتها . وفيما يلى نشير الى أبرز هـــذه المشكلات والطرق المقترحة لمعالجتها :

١ — عدم تماثل قاعدة البيانات المتاحة ، وما تؤدى اليه من نتائج مضللة فى بعض الاحيان . كما هو الحال فى التباينات الناجمة عن اختلاف حجم أو مستوى الناتج القومى من دولة الى أخرى . وعلى سبيل المثال فان دراسة حالة دولة كبيرة ذات قدرات انتاجية ضخمة وصادرات صناعية هائلة الحجم بالمعايير المطلقة ، يمكن أن تقودنا الى اعتبارها ذات " ميزة نسبية عاليه " ، بدرجة أكبـــر من دولة أخرى صغيرة الحجم وذات مستوى أصغر من الناتج القومى ، وبالتالى صادرات قليله بالمعايير المطلقة.ولكن المفارقه قد تكمن فى أن الدولة الأولى تنتج بتكلفة أكبر (ميزة أقل) مقابل الدولة الثانية ذات الصادرات الأقل كميا

(١) اعتمدنا فى عرض هذه المؤشرات على المرجعيين التاليين الصادرين عن منظمة الامم المتحده للتنمية الصناعية (يونيدو) :

1. UNIDO, International Comparative Advantage in Manufacturing, Changing Profiles of Resources and trade, vienna, 1989, PP. 1-35.

2. UNIDO, Industry in the 1980s, Sttructural change and Interde Pendence New Yourk, 1985.

منها والتى تنتج بنفقه أقل (ميزة أعلى) كما قد تكون حصة الصادرات من الناتج فى الدولة الأولى أقل منها فى الثانية .

ولذا يتعين أن ننسب حجم الصادرات الى حجم الناتج فى كل دولة حتى نتغلب على بعض المشكلات التى تثور من المقارنات الميكانيكية ذات الطابع المطلق . فربما تكون الدولة الصغيرة ذات القيمة الصغيرة من الصادرات متمتعة بمعامل أعلى للصادرات / الناتج من الدولة الأخرى الكبيرة .

٢ — مشكلة " درجة التجميع " : فبعض الدول تبدو مصدرة كبيرة للمصنوعات من مجموعة سلعية معينة ، وهو ما يدفعنا — فى حالة التطبيق الميكانيكى لمؤشر الصادرات — الى اعتبارها ذات ميزه نسبية عاليه فى تلك المجموعة ولكن قد تكون مثل هذه الدولة مستوردة فى نفس الوقت لفئات أخرى من المصنوعات ، حتى فى داخل نفس المجموعة السلعية . ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال اللجوء الى مفهوم (صافى الصادرات) ، أى الصادرات ناقصا الواردات واستخدام معامل صافى الصادرات / مجموع الصادرات والواردات . ويقتضى الاستخدام الناجح لهذا المعامل التعامل على مستوى تفصيلى أدق بقدر الامكان للمجموعات السلعية .

٣ — وأما المشكلة الثالثة فتتعلق بالتدخل الحكومى وأثره على المجموعات السلعية والسلع المختلفه — ويلجأ بعض الباحثين الى حل هذه المشكلة عن طريق استبعاد بيانات الواردات (وحيث يكون تأثير الحكومة فعالا وظاهرا على جانب الواردات) والتركيز فقط على الصادرات (وحيث لا يمكن لاية سياسة حكومية أن تخلق بذاتها ميزة تصديرية) .

ولكن الرأى الراجح هو اعتبار السياسة الحكومية عاملا محايدا فى التحليـــــل نظرا لانها تتدخل باجراءات متعددة على جانبى التصدير والاستيراد ، وبذلـــك نفترض الغاء الأثر المتبادل لهما ، ونلجأ الى (فائض التجاره) كمؤشر أدق علـى الميزة الظاهرة .

٤ - وأخيرا فان بنيـة الصادرات الدقيقة لدولة ما لا تظهر فى المؤشرات ذات الطابـــع المحلى المحض . ولذا يقترح بعض الباحثين مقارنة الوزن النسبى للصادرات مـن فئة سلعية معينة داخل هيكل الصادرات المحلى ، بالوزن النسبى لنفس الفئة السلعيـة فى هيكل الصادرات العالميـة .

وتطبيقا لذلك كلـه يقترح بعض الباحثين الصياغة التاليـة :(1)

$$RCA_{ij} = (X_{ij} - M_{ij}) / (T_{.j} (Tiw / Tiw/T.W)$$

حيـث :

RCA_{ij}	الميزة المقارنة الظاهرة فى منتج معين لدولة معينة
i	المنتـــج
J	البلـــد
.	المصنوعات الكلية
W	العالـــم
T	الصادرات + الواردات مقسومة على ٢

(1) UNIDO, International Comparative Advantage, Op.Cit, P.14.

معاملات الانتاج والتجـــارة :

استخدم خبراء منظمة اليونيد و نوعين من المعاملات أو المؤشرات البسيطه لقيـــــاس الميزة المقارنة الظاهرة ، بالاستفادة من الحلول المقترحة فيما سبق لمعالجة المشكـــلات المنهجيـــــة . (١)

١ ـ معاملات الانتاج ـ التجارة : Trade - Cum - Production

وهذا النوع من المعاملات يجمع بين الانتاج المحلى والتجارة فى مؤشر مركـــب Cum ويقوم على أربع علاقات :

أ ـ نسبة الصادرات / الانتاج X/P

ب ـ نسبة الواردات / الاستهلاك M/C

جـ ـ صافى الصادرات / الانتاج T/P

د ـ نسبة الانتاج /الاستهلاك P/C

٢ ـ معاملات التجارة فقط : Trade - Only - indices.

وأهمها المؤشـــر التالى :

معامل الصادرات الصافية / مجموع الصادرات والواردت T/XM.

---

(1) UNIIO, Industry in the 1980s, Op. Cit, PP. 79 - 80.

عرض وتقييم للمؤشرات المستخدمة فى هذه الدراسة :

وسوف نستخدم فى دراستنا هذه النوعين السابقين من المؤشرات للانتاج / التجاره ، والتجارة فقط ، وتشمل خمسة علاقات ، وسوف نتتبعها مطبقة على حالة صناعة السلع الرأسماليه وخاصة الالات والمعدات .. وبرغم ذلك فاننا نرى أن هناك نواقص معينة فى هذه المؤشرات ، أو قيودا رئيسية ترد عليها — ونوجز هذه النواقص والقيود فيما يلى :

أولا : أن هذه المؤشرات بنوعيها تركز على قياس (الميزات الظاهرة) — ولكن هناك ميزات غير ظاهرة Unrevealed. أى لا تكشف عنها أنماط التجارة وخاصة الصادرات ، فهى ميزات كامنه Potential. أو مخبأة hidden ويتمثل ذلك فى حالة بلدان تملك قدرات تكنولوجية متطورة نسبيا ، وبالتالى طاقات انتاجية قادره على التطور ، ولكن لم يتم الافصاح عنها فى سجلات المعاملات الخارجية .

ولهذا يتعين أن نبحث عن هذه الميزات الكامنه ، ليس فى مجال المبادلات الظاهرة ، ولكن على مستوى هياكل الانتاج بالذات .. ولا يعنى ذلك أننا نخرج بهذا من حيز استاتيكية التحليل الى ديناميكيته ، فالحقيقه أن النظر الى هيكل الانتاج — فى لحظة بعينها — مع ما يحمله من امكانيات ، لا يتخطى حيز التحليل الاستاتيكى . وانما ننتقل الى التحليل الديناميكى اذا أدخلنا عنصر الزمن .

ثانيا : أن مؤشرات الميزة الظاهرة ، تستند بصفة رئيسية الى قيمة الصادرات .. ويصلح ذلك فى حالة الاقتصادات المفتوحة أو الموجهة نحو الخارج out -ward oriented .

ولكن ما هو الحال فى الاقتصاد الموجه نحو الداخل In - Ward oriented
والذى يتجه مثلا الى الأخذ بسياسة الاحلال محل الواردات ؟

ففى هذه الحالة لا يتم الافصاح عن الميزة الظاهرة نفسها فى سجل الصادرات ، ولكن فى سجل الواردات ... وربما يمكن التغلب على هذا النقص من خلال مفهوم (صافى الصادرات) ومع ذلك يظل مهما أن نأخذ بعين الاعتبار طبيعة (التوجه السوقى) للناتج الصناعى .

ثالثا : ان الميزة المقارنة الظاهرة ، ذات طابع نسبى بمعنى آخر :
فقد لا تتمتع الدولة بميزة فى التعامل الخارجى (المفتوح) ولكنها تتمتع بميزة مقارنة — أو يمكن لها ذلك — فى التعامل ضمن (مجموعة التكامل الاقليمى) — وفى هذه الحالة يكون للتكامل منطق خاص يختلف عن منطق التجارة العالمية المفتوحة ، وذلك هو (التقييد الجماعى المنظم) سعيا الى الرفع التدريجى لمستويات الكفاءة ، ومقاومة الهدر ، وخلق ميزات تنافسية عن طريق العمل الجماعى ، بمرور الزمن .

ولذلك لا تصلح مقاييس الميزة الظاهرة (المفصح عنها) على المستوى العالمى ، كمؤشر للميزة الممكنه على المستوى الاقليمى .

رابعا : ان مؤشرات الميزة الظاهرة قد تكون مضلله فى حالة الاقتصادات ذات الطاقة الاستيعابية المنخفضة لرأس المال ففى مثل هذه الحالة يكون استيراد السلع الرأسمالية محدودا ، لعدم الحاجة الكبيرة الى رأس المال الثابت أصلا فى اقتصاد غير نام بالدرجة اللازمة ـ ولذا قد نحصل على مؤشرات مواتية من الناحية الظاهرية مثل مؤشر الاستيراد / الاستهلاك أو الانتاج / الاستهلاك .

هذا فى حين نجد اقتصادا آخر قد يرتفع فيه معامل الاستيراد للسلع الرأسمالية ، ولكنه يتمتع بقدرة عالية على الاستيعاب الرأسمالى وعلى ادماجها فى عملية التنمية الصناعية والاقتصادية عموما .. ، بما يهيئه لخلق ميزات مقارنة (ديناميكية) فيما بعد ... مثل حالة كوريا الجنوبية والبرازيل حتى أول السبعينات .

ومع وعينا بهذه التحفظات والقيود ، الا أننا سنستخدم المؤشرات الخاصة بالتجارة ، وبالناتج ـ التجارة ، وذلك لاننا فى بحثنا هذا نتناول قضية التكامل على الصعيد الستاتيكى . وانما تشهد هذه التحفظات كامل مصداقتها فى حالة التحليل الديناميكى وهو ما نوجله الى مرحلة تالية من البحث .

الميـــزة المقارنـــــة
فى صناعـــة السلـــع الرأسماليـــــة
(دراســـة حالـــــة)

مبررات اختيار حالة السلع الرأسمالية :

رغم الصعوبات التى ينطوى عليها تعريف " السلع الرأسمالية " Capital goods وما تقوم عليه من طابع تحكمى arbitrary فى احيان كثيرة ، الا أنه يمكن بالاستناد الى مفردات التصنيف الصناعى الدولى ISIS تحديد مدلول صناعة السلع الرأسمالية ، بدرجة معقولة من الدقة — وفى ضوء ذلك يمكن القول انها تشمل ثلاث فئات من المنتجات الصناعية :

١ — المنتجات المعدنية المصنعه ، أى تلك السلع المصنوعة ذات الأصل المعدنى والتى تستخدم كأحد مكونات الاستثمار العينى ، وذلك مثل الهياكل المعدنية والتى تعتبر أحد عناصر التشييد حينا وأحد صور المعدات الرأسمالية حينا آخر .

٢ — الآلات والأجهزة والمعدات : وتشمل هذه الفئه كافة " النظم الميكانيكية " سواء كانت كهربائيه أو غير كهربائيه . وهى فئه عريضة يمكن تصنيفها بدورها من حيث صورة المنتج ، الى :

— آلات ومعدات انتاجية ، وهى تلك المستخدمة فى انتاج سلع أخرى وسيطة أو استهلاكية .

— سلع استهلاكية معمرة ، تأخذ صورة (أجهزة) ذات استخدام منزلى فى أغلب الأحوال : وينبغى فصل هذه السلع عن الآلات والمعدات الانتاجية ، لاختلاف وظيفتهما ، وحيث لا تجمعهما الا صفة " الصناعات الهندسية ".

أما من حيث طبيعة النشاط الانتاجى فيمكن تقسيمها الى :

* أنشطة انتاج المكونات والأجزاء وقطع الغيار .
* أنشطة التجميع Assembly أى مجرد التأليف بين المكونات والأجزاء الاساسية للحصول على المنتج النهائى .

٣ - وسائل النقل : والمقصود بها المركبات ذات المحركات motor vehicles
سواء كانت برية ، أو بحرية ، أو جوية .

وفى نطاق المركبات البرية يمكن التمييز بين عربات الركوب الكبيرة (الحافلات أو الاوتوبيسات) وعربات الركوب المتوسطة ، والصغيرة ، والشاحنات ، ومركبات نقل البضائع على اختلاف صورها ، والجرارات ... الخ .

وتنقسم وسائل النقل أيضا من حيث الوظيفة الى :

- سلع انتاجية .
- سلع استهلاكية (معمرة) .

اما من حيث النشاط فانهما تشتمل كما رأينا بصدد الآلات والأجهزة على :

- تصنيع المكونات والأجزاء وقطع الغيار .
- تجميع المركبات .

وبهذا المدلول لقطاع صناعة السلع الرأسمالية ، نقدم فيما يلى مبرراتنا لاختيارها كحالة للدراسة فى التكامل الاقتصادى فى اطار مجلس التعاون الخليجى .

مبررات الاختيار :

١ - ان صناعة السلع الرأسماليه هى أكثر القطاعات أهمية فى الهيكل الصناعى ككل . ولئن كانت الصناعة التحويلية عموما هى قاطرة الاقتصاد القومى التى تجتذب القطاعات الاخرى وتقودها على طريق التصحيح الهيكلى ، فان القطاع الفرعى للسلع الرأسمالية

هو قاطرة الصناعة التحويلية . اذ أن الطاقة الانتاجية للسلع الاستثمارية تشكل " العامل المحدد " للطاقة الانتاجية لصناعات السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة . ومن داخل السلع الرأسمالية ، نجد أن القطاع الفرعى للآلات ومعدات النقل هو العامل المحدد لتطور الطاقة الانتاجية للمنتجات المعدنية المصنعه . ثم أن فرع الآلات فقط (كهربائية وغير كهربائية) هو العامل المحدد لتطور الطاقات الانتاجية فى كل من صناعة وسائل النقل وصناعة المنتجات المعدنية .

ومن حيث طبيعة النشاط ، فان انتاج المكونات والاجزاء هو الأكثر أهمية بالمقارنة مع نشاط التجميع . وان انتاج الآلات المخصصة لصنع المكونات والأجزاء ، هو الذى يحدد بدوره الطاقات الانتاجية لتلك المكونات والأجزاء .

ولذلك كله نعطى اهتماما خاصا فى سياق العرض الجدولى والتحليل اللاحق له ، للآلات على وجه التحديد (كهربائية وغير كهربائيه) وان كنا لم نستطيع الحصول على بيانات موثوقة تمكننا من الفصل بين نشاط " التصنيع الاساسى " والتجميع " ، وبين انتاج المكونات وانتاج الآلات المنتجة للمكونات .. بل ولم نستطيع الفصل بين انتاج السلع المعمرة وانتاج السلع الرأسمالية بالمعنى الدقيق .

٢ — ان صناعة السلع الرأسمالية تصلح مدخلا ملائما للتكامل الانتاجى بين بلدان مجلس التعاون العربى . فالحقيقة أن الخطط الاقتصادية القطرية لهذه البلدان تعطى أهمية خاصة لانتاج السلع النهائية ، وخاصة ذات الاستخدام الاستهلاكى .

ويبدو أن انتاج هذه السلع الاستهلاكية لا يتقرر فقط بالاعتبارات الاقتصادية ، ولكن بالاعتبارات الاجتماعية والسياسية ، حيث تعتبر هذه السلع بمثابة " رموز للمكانة " ، سواء مكانة المواطن فى هيكل " التراتب " الاجتماعى أو مكانة الدولة فى اطار النظام الدولى الرسمى . وبالطبع فان هذا الاعتبار لا يقلل من أهمية الاعتبار الاقتصادى والتكنولوجى الممثل ـ من جهة أولى ـ فى بساطة العمليات الانتاجية والتكنولوجية فى اطار الصناعات الخفيفة ـ عموما ـ مما يبرر البدء بها فى كثير من الأحوال ، ومن جهة ثانية : الحاح الحاجة الاجتماعية الى سلع أساسية بالنسبة " للمستهلك " العادى من مختلف الشرائح الاجتماعية .

وأيا كانت الاعتبارات ، فان النتيجة الماثلة أمامنا هى أن هيكل الصناعة التحويلية العربية تغلب عليه صناعات السلع الاستهلاكية ، بينما تغيب ـ كليا أو جزئيا ـ صناعات السلع الرأسمالية والى حد ما صناعات السلع الوسيطة أيضا .

ويبدو لنا أن غياب أو ضعف القطاع المذكور هو مما يسهل مهمة التكامل الانتاجى بين البلدان المعنية ، نظرا لعدم وجود أو عدم استتباب الهياكل الاقتصادية والتنظيمية والادارية والبيروقراطية التى تقف ـ فى العادة ـ مدافعة عن التطوير المنفصل لما " تهيمن " عليه من مرافق وأنشطة انتاجية ، وفى تناقض حتى مع مقتضيات تحقيق المصلحة الوطنية والقومية فى الأجل الطويل ، كما هو الحال فى موضوع الدراسة .

وبعبارة أخرى أن صناعة السلع الرأسمالية ، لا توجد بها عموما تلك الظاهرة التى عوقت حتى الآن مسيرة التكامل الاقتصادى العربى ، ونعنى بها ظاهرة تماثل هياكل الانتاج وتنافسها مما يدفع الى اعطاء الأولوية القطرية لحماية الصناعات المحلية ولو على حساب الكفاءة الاقتصادية .

ولكن هناك وجها آخر لهذه القضية : ذلك أن عدم انتاج السلع الرأسمالية يعنى - بطريق المقابلة - الاعتماد على استيرادها .. اذ لا غنى عنها من حيث المبدأ فى سياق الانتاج الصناعى الحديث . وتؤدى كثافة استيراد السلع الرأسمالية الى خلق آليات مستقرة نسبيا ، وسياسات مساندة لها فى مجال التعريفات الجمركية والأدوات غير الجمركية ، بل ومصالح متوافقة معها ، خاصة فى ضوء ارتفاع مستوى جودة المنتجات المستوردة وربما انخفاض أسعارها فى الأسواق المحلية ، بالمقارنة مع ما قد يكون متوافرا لدى دول عربية أخرى ...

ولهذا فأن فتح الباب أمام خلق قطاعات انتاجية متكاملة ابتداء فى مجال صناعة السلع الرأسمالية وهو الخيار الأمثل والمتاح للتكامل العربى فى هذه الصناعة ، سوف ينطوى على مقاومة ما بين القوى المرتبطة بالاستيراد ، وسوف يؤدى فى حال تحققه الى خلق التجارة ، ولكن الى تحويلها : من العالم الاجنبى الى البلدان العربية المعنية . غير أن هذا وضع انتقالى ذو طبيعة مؤقته ، ويجب التخطيط لتجاوزه .

٣ - أما المبرر الثالث لاختيار السلع الرأسمالية كحالة للدراسة فهو ينطلق من زاوية الاقتصاد المصرى على وجه التحديد ، وبما لا يتعارض ، بل وبما يتفق مع ، مصلحة البلدان الأخرى أعضاء مجلس التعاون العربى ، ويؤدى بنا هذا النظر الى أن مصر تتوفر بها طاقات انتاجية كبيرة نسبيا فى مجال تصنيع السلع الرأسمالية ، مما يمكنها من تقديم موارد عديده ، علمية ومهارية وعينية ، لتصنيع الالات والمعدات الانتاجية فى البلدان الأخرى .

وصحيح أن مصر تركز حاليا - فى اطار تخطيطها القطرى - على الاحلال محل الواردات فى السلع الاستثمارية ، حيث أخذت فى انتاج فئات عديده من هذه السلع عوضا عن استيرادها ، لتحقيق الوفر فى النقد الأجنبى وتراكم الخبرة التكنولوجية (معدات صناعة السكر ، المواسير والانابيب على اختلافها ، مخابز آلة وآلات ورش ، معدات لتوليد الطاقه الجديدة والمتجدده ، محركات ، مراجل بخارية ... الخ) . وهذا يعنى أن الصناعة المصرية فى هذا الفرع الحيوى موجهة كأولوية أولى ، لاشباع حاجة السوق المحلية وليس للتصدير الى الأسواق الخارجية بما فى ذلك السوق العربية أو اسواق بلدان مجلس التعاون العربى - ومن ثم فليس لدى مصر الكثير لتقدمه كصادرات (سلعية رأسمالية) فى اطار الوضع الراهن ، أو بنيان الميزات القائمة فى الصناعة محل البحث . صحيح كل ذلك ، ولكن من المهم أن نؤكد أيضا أن من الممكن - ومن الواجب - الاتفاق على مخطط تكاملى لتصنيع فئات معينة من السلع الرأسماليه بين البلدان الأربعة ، على أن تركز كل منها على تقديم ما تتمتع فيه بميزة نسبية أعلى ، وبحيث يؤدى اجتماع الميزات الى اقامة صناعة ناجحه بالمعيار الاقتصادى - الاجتماعى ، والتكنولوجى - التقنى .

ويبدو أن هناك دلائل تشير الى امكان تحقيق ذلك فى المستقبل القريب ولكن ليس هناك ما يدعو الى العجلة على أى حال .. فتصنيع الفئات المرغوبة من السلع الرأسمالية لا يتم فى سياق استاتيكية التكامل . أى بنيان اللحظة الراهنة للميزات ، ولكن فى السياق الديناميكى .. بمعنى العمل المشترك على تطوير الميزة المقارنه عبر الزمن .

العرض الاحصائي ومشكلاتـــة :

قمنا بتركيب أربعة جداول احصائية ، كوسيلة لعرض صورة قطاع السلع الرأسماليـــة في الدول الأربـــع ، ومن ثم مقارنتها .

وتم تركيب هذه الجداول اعتمادا على البيانات الوطنية ، وفقا للاحصاءات المنشـورة في كل دولة منها .. خاصة وأن هذه البيانات تعتبر أوفى وأشمل ـ لغرض بحثنا هنـــا ـ من المصادر الأخرى العربية والدولية والتي غالبا ما تعتمد على المصادر الوطنية نفسهـــا . فالمصادر الأخيرة تتميز أولا بالعمل على مستوى تفصيلي ـ أي على مستوى الفروع الصناعية ـ مما تفتقده المصادر العربية والدولية التي غالبا ما تقوم على مستوى تجميعي لا يفيدنا كثـــيرا (١) . وثانيا تتميز بالشمول ، اذ غالبا ما تقدم بيانات عن كل أو جل فئات السلع محل البحث . بينما تميـل المصادر الاخرى الى طريقة " انتقائيه " تخل بتوازن العرض وحيادية تـــة المفترضة . (٢) وثالثا هي بيانات حديثه . وفي هذه النقطة نود الاشاده بالاحصـــاءات الأردنية على وجه التحديد ، اذ هي تتسم بقدر عال من الدقة والشمول والحداثة ، وكذلك ـ والى حد ما ـ الاحصاءات اليمنية . وقد استطعنا الحصول على بيانات عن الانتـــاج الصناعي الأردني حتى عام ١٩٨٧ على هيئة وثيقة متكاملة هي (الدراسة الصناعية) ..... وتكملها (الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية) وكذا (النشـرة الاحصائية السنويـة) و (النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي الأردني ..) . أما عن اليمن فهنـــاك (كتاب الاحصاء السنوي) وهو وثيقة على قدر عال أيضا من الموثوقيه والمصداقية ، بالاضافـة الى (احصاءات التجارة الخارجية) وهي سنوية فيما يبدو ـ وكذا (الحسابات القوميـة) ولها ملحق في (كتاب الاحصاء السنوي) ـ بالاضافة الى وثيقة الخطة الخمسية ٩١/١٩٨٧

---

(١) قارن هنا : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم .
جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد .
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي الاجتماعي ، الحسابات القومية .

(٢) قارن مثلا : United Nations, Industrial Statistics Yearbook, 1986.
حيث يميل الى اثبات بيانات جزئية وغير كافية في الفئات السلعية المبحوثه مما أفقده الدقة وخاصة لغرض المقارنات الدولية .

أما العراق ومصر ، وهما أكبر دولتين من حيث مستوى الناتج القومى الاجمالى والناتج الصناعى ، فلم تتوفر عنهما احصاءات حديثه وشاملة على نفس المستوى . وبالنسبه للعراق فهناك (المجموعة الاحصائية السنوية) ولكنها ليست على مستوى التفصيل والشمول المشاهدين فى احصاءات الأردن واليمن . ولم تتوفر مصادر رسمية أخرى ببيانات يمكن الاعتماد عليها بثقة .. ولذا حاولنا استكمال النقص بالمراجع والمصادر الثانوية .

ولكن مصر هى أكثر الدول الأربع تقصيرا فى ميدان الاحصاء وخاصة الاحصاء الصناعى ، وهو أمر غير مبرر ، نظرا لما تملكة مصر من امكانيات بشرية ومادية وتنظيمية فى الميدان المذكور .

فالكتاب الاحصائى السنوى فقير ، موجه لأغراض الاعلام العام فيما يبدو . واحصاءات التجارة الخارجية لم تعد تصدر بانتظام سنوى كما كان عليه الحال من قبل ، وأخذت تصدر (نشرة شهرية للتجارة الخارجية) * لا تشفى غليل الباحث الذى لا يستطيع الوصول الى (غرفة بيانات التجارة الخارجية) . أما الحسابات القومية وجداول المدخلات والمخرجات فانها متأخرة سنوات طوالا .. وأما عن (احصاء الانتاج الصناعى) فحدث ولا حرج .! اذ لم ينشر احصاء شامل منذ احصاء عام ١٩٨٢ / ١٩٨٣ والذى تم نشره بعد خمس سنوات من اجرائه أى عام ١٩٨٨ . وحل محل الاحصاء السنوى احصاء ربع سنوى ، وبحيث صدر مثلا احصاء الربع الثانى لعام ١٩٨٤ فى فبراير ١٩٨٩ .. أى بتأخير خمس سنوات أيضا .. ولذلك يجد الباحث حرجا شديدا عند تناوله للصناعة المصرية فى مطلع عقد التسعينات ، اذ لا يجد تحت يديه سوى بيانات من حصيلة مطلع الثمانينات ـ أى بفارق عشر سنوات ـ وخاصة فى مجال صناعة (الآلات والمعدات الانتاجية) والتى شهدت تطورات جذرية شاملة ، غير مسبوقة خلال فترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩ وهو ما لم نستطع توثيقه احصائيا على وجه الاطلاق .. !

---

* لابد من الاشاده هنا بجهد (مركز المعلومات التخطيطية) بمعهد التخطيط القومى ، والذى اصدر عدة نشرات دورية متكاملة فى مجال التجاره الخارجية لمصر .

ولما حاولنا استكمال النقص من خلال (وثائق الخطة الخمسية) لم نستطـــــــع الاستدلال على بيانات شاملة تفيد فى تقصى تطور هيكل الناتج الصناعى التحويلى عمومـــا وهيكل صناعة الآلات والمعدات الانتاجية بصورة خاصة ٠

ونتيجة لما سبق كله ، وجدنا الحرس الاحصائى للبلدان الأربعة مشوبا بنقص ظاهـر هو عدم تماثل سنوات المقارنة ٠ فقد اعتمدنا فى حالة مصر على احصاء ١٩٨٢ / ١٩٨٣ وفى حالة العراق على المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٦ (وتحتوى بيانات عـــام ١٩٨٥) ـ أما الأردن فلدينا بيانات ١٩٨٧ ـ واعتمدنا على بيانات اليمن الخاصة بعـــام ١٩٨٦ (والمنشورة فى كتاب الاحصاء السنوى لعام ١٩٨٧) ٠

ورغم هذا النقص ، فليس لدينا ما نخشاه من خطأ فى الاستنتاجات الرئيســـية : اذ لم يشهد الهيكل الصناعى ، وهيكل السلع الرأسمالية ، تغيرا جذريا فى البلـــــدان العربية المعنية فى السنوات الأخيرة ٠٠ ورغم التطور الحادث فى الصناعة المصرية فـــــأن هيكلها لم يتغير نوعيا ٠

وقد حاولنا تدارك النقص فى الحالة المصرية ، بالاشارة الى المعلومات الأخـــــرى المتوافرة بشأن الموضوع محل البحث ٠٠ وواجهتنا فى النهاية مشكلة أخرى ذات تأثـــــير هام فى عدم استكمال البيانات المطلوبة فى بعض الاحيان ، ونقصد هنا التضارب فـــى أساس تصنيف المعلومات بين الصناعة المصرية (دليل التصنيف العربى الموحد) والعـــــراق والأردن واليمن (التصنيف الصناعى الدولى) وبينها جميعا وبين (دليل التصنيـــف التجارى الدولى) المعتمد من الاحصاءات التجاريه عموما ٠

وفيما يلى نقدم الجداول الأربعة والتى تحتوى على عرض لصورة السلع الرأسماليـــة ، والمؤشـــرات اللازمـة لقياس الميزة المقارنة فيها .. فيما يتعلق بكل دولة من دول مجلـس التعاون الخليجى على حده . وباعتبار أن صناعة السلع الرأسمالية ككل تشمل فئات ثـــلاثا كما أشرنا سابقا : المنتجات المعدنية المصنعة ، الآلات والاجهزة والمعدات ، وسائـــل النقـــل .

مصر : صناعة السلع الرأسمالية

(وفق احصاء الانتاج الصناعى ١٩٨٢/١٩٨٣) القيمة بالالف جنيه

القطاع قيم المتغيرات	السلع الراسمالية	الآلات ومعدات النقل	الآلات فقط (كهربائيه وغير كهربائية)
القيمة المضافه الاجمالية (الناتج) (١)	٤٤٣ر٤٣٢	٣٣٦ر٦٦٠	٢٣١ ر٥٧
الصـــادرات (٢)	(ـــ) غير متاح	٧٨٤ ر١٠	٧٤٩ر٧٩٠
الـواردات (٣)	(ـــ)	٢٠٥٢	١ر٣٦٤ر٤١٥
الاستهـــــلاك (١) + (٢) ـ (٣)	..	٢ر٣٨٨ ر٠٠	١ر٥٩٤ ر٠٠
الصادرات الصافيه (٢) ـ (٣)	..	٢ ر٥١ ر٠٠	١ر٥٢٤ر٥٠٠
مجموع الصادرات والواردات (٢) + (٣)	..	٢ ر٥٢٨٠٠ ر٠٠	١ر٥٢٦ ر٠٠
المؤشرات (المعاملات)			
١ـ الصادرات/الناتج	..	٠ر٠٢٣ ر٠	٠ر٠٢٢ ر٠
٢ـ الواردات /الناتج	..	٠ر٠٨٦	٠ر٠٥٥
٣ـ الصادرات الصافيه/ الناتج	..	ـ ٠ر٠١	ـ٦ر٠
٤ـ الناتج /الاستهلاك	..	١٤ر٠	١٤٤ر٠
٥ـ الصادرات الصافيه/ مجموع الصادرات والواردات	..	ـ٩٩ ر٠ر٠	ـ٩٩ ر٠ر٠

الوزن النسبي في الصناعة التحويلية (٪) :

ناتج القطاع الفرعي / ناتج الصناعة التحويلية ككل

٨٪ = ٤٤٣ر٥٠٠ / ١٣١ر٥٠٠ر٠٠٠

٦٪ = ٣٣٦ر٥٠٠ / ١٣١ر٥٠٠ر٠٠٠

٥ر٤٪ = ٢٣١ / ١٣١ر٥٠٠ر٠٠٠

ملاحظات :

(ـــ) غير متاح .. غير مستكمل نظرا لعدم اتاحة البيان السابق

العراق : صناعة السلع الرأسمالية

(وفق المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٦) القيمة بالالف دينار عراقي

القطاع / قيم المتغيرات	السلع الرأسمالية	الآلات ومعدات النقل	الآلات فقط (كهربائية وغير كهربائية)
القيمة المضافة الاجمالية (الناتج) (١)	١٧٣ر٦٥٤	١٣٢ر٧٩٦	(ـ)
الصادرات (٢)	(ـ)	(ـ)	١١٢
الواردات (٣)	٧٤٤ر٥٦٢	٧٠٤ر٧٢٦	(ـ)
الاستهلاك (١) + (٣) ـ (٢)	٩١٨ر١٠٤	٠٠	٨٣٧ر٤١٠
الصادرات الصافية (٢) ـ (٣)	ـ ٧٤٤ر٤٥٠	ـ ٧٠٤ر٦١٤	٠٠
مجموع الصادرات والواردات (٢) + (٣)	٧٤٤ر٦٧٤	٧٠٤ر٨٣٨	٠٠
المؤشرات (المعاملات)			
١ـ الصادرات /الناتج	كمية مهملة	كمية مهملة	٠٠
٢ـ الواردات / الاستهلاك	٨ر٠	٤ر٠	٠٠
٣ـ الصادرات الصافية/الناتج	ـ ٤ر٢٩	ـ ٥ر٣٠	٠٠
٤ـ الناتج / الاستهلاك	١٩ر٠	١٦ر٠	٠٠
٥ـ الصادرات الصافية/ مجموع الصادرات والواردات	ـ ١ر٠	ـ ١ر٠	٠٠
الوزن النسبي في الصناعة التحويلية (٪) :	١٣٪	٩٪	٨٪
ناتج القطاع الفرعي			
ناتج الصناعة التحويلية ككل *	١٧٣ر٦٥٤	١٣٢ر٧٩٦	١٠٧ر٤٠٩
	١ر٣٣٥ر٢٧٦	١ر٣٣٥ر٢٧٦	١ر٣٣٥ر٢٧٦

ملاحظات :

(ـ) غير متاح ٠٠ غير مستكمل نظرا لعدم اتاحة البيان السابق

* شاملا التعدين والاستخراج باستثناء النفط

الاردن : صناعة السلع الرأسمالية

(وفق الدراسة الصناعية ١٩٨٧ ، والنشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٧)

القيمة بالالف دينار اردني

قيم المتغيرات	القطاع	السلع الرأسمالية	الآلات ومعدات النقل	الآلات فقط (كهربائية وغيركهربائية)
القيمة المضافة الاجمالية (الناتج) (١)		١٧٫٤٩٣	٣٨٨٣	٣٤٧٩
الصادرات (٢)		(ـ)	٢٤٤٦	(ـ)
الواردات (٣)		(ـ)	١٨٦٫٢٩٠	(ـ)
الاستهلاك (١) + (٣) ـ (٢)		..	١٨٧٫٦٥٦	..
الصادرات الصافية (٢) ـ (٣)		..	ـ١٨٣٫٨٢٦	..
مجموع الصادرات والواردات (٢) + (٣)		..	١٨٨٫٧٥٤	..
المؤشرات (المعاملات)		..		..
١ ـ الصادرات / الناتج			٠٫٦٣	
٢ ـ الواردات / الاستهلاك		..	٠٫٩٩	..
٣ـ الصادرات الصافية (السالبه) / الناتج		..	١٫٤٧	..
٤ ـ الناتج / الاستهلاك		..	٢ مر	..
٥ ـ الصادرات الصافية/مجموع الصادرات والواردات		..	ـ٠٫٩٧	
الوزن النسبي في الصناعة التحويلية (٪) :		٥ ٪	١ ٪ تقريبا	١ ٪ تقريبا
ناتج القطاع الفرعي		١٧٫٤٩٣	٣٨٨٣	٣٤٧٩
ناتج الصناعة التحويلية ككل		٣٣٦٫٢٤٩	٣٣٦٫٢٤٩	٣٣٦٫٢٤٩

ملاحظات :

(ـ) غير متاح (..) غير مستكمل نظرا لعدم اتاحة البيان السابق

اليمن (الشطر الشمالى) : صناعة السلع الرأسمالية
(وفق كتاب الاحصاء السنوى لعام ١٩٨٧) و (احصاءات التجارة الخارجية ١٩٨٨)
القيمة بالالف ريال يمنى

القطاع / قيم المتغيرات	الآلات ومعدات النقل
الصادرات	١٠٨
الواردات	١٣ر٥٩٧ مر٢
الصادرات الصافية	— ١٣ر٤٨٩ مر٢
مجموع الصادرات والواردات	١٣ر٧٠٥ مر٢
معامل الصادرات الصافية / مجموع الصادرات والواردات	— ١ تقريبا

ملاحظات :

لا تمثل صناعة السلع الرأسمالية ، بما فى ذلك الآلات ومعدات النقل ، شيئا مذكورا فى الناتج الصناعى اليمنى أصلا . ولا ترد منتجات من هذا القبيل فى بيان (كميات المنتجات للصناعات الرئيسية فى الجمهورية العربية اليمنية خلال الاعوام ١٩٨٣ — ١٩٨٧) من كتاب الاحصاء السنوى ١٩٨٧. وهذا فان تصنيع الآلات والمعدات الانتاجية غائب عن هيكل الانتاج الصناعى اليمنى . وتصدر اليمن كميات ضئيلة جدا من السلع الرأسمالية بما يمكن اعتبارها (كمية مهملة) بينما تستورد كميات كبيرة نسبيا .

ونتيجة لعدم وجود انتاج يمنى او صادرات للسلع الرأسمالية فلذلك لم يمكن ممكنا استخراج البيانات والمعاملات اللازمة لتصوير أوضاع الصناعة المعنية على غرار ماتم بالنسبة للدول الاخرى أعضاء مجلس التعاون العربى .

نتائج العرض الجدولى

من البيانات السابقة عن صناعة السلع الرأسمالية فى الدول الأربع ، ومؤشرات الميزة المقارنة والوزن النسبى فى هيكل الناتج الصناعى نخلص الى النتائج الرئيسية الآتية :

أولا : أيا كان سعر الصرف الذى يمكن استخدامه فى الحسابات ، فان القاعدة الصناعية للسلع الرأسمالية فى مصر — ممثلة فى القيمة المضافة الاجمالية (القيمة المضافة الصافية + اهلاك رأس المال الثابت) هى الأكبر بين الدول الأربع أعضاء مجلس التعاون العربى .. وينطبق ذلك على كافة فئات السلع الرأسمالية كما هو واضح من الجدول .

ولن ندخل فى الجدل حول سعر الصرف ، كما لن نقوم بتزكية سعر صرف معين هنا — مما لا يدخل فى مجال هذه الدراسة . وربما يكون من الأوفق أن نقارن بين كميات السلع ، أو مقاديرها العينية .. وهو مالا يتوفر بالخصائص والمقاييس اللازمة للخروج بمقارنة سليمة .

ثانيا : ان واردات السلع الرأسمالية فى الدول الأربع — بما فيها مصر — أكبر بقدر غير قابل للمقارنة ، من صادراتها . ولذا تعانى الدول المذكورة من عجز كبير فى الميزان التجارى للسلع الرأسمالية ، مما يعمق من عجز الميزان التجارى كل .

ثالثا : تمثل الواردات العنصر الأكبر من الاستخدام أو الاستهلاك المحلى وذلك بالمقارنة مع الناتج . وبعبارة أخرى ، اننا نلاحظ فى الصناعة محل البحث ظاهرة ارتفاع المكون الاستيرادى Import-Content للناتج .

ولأن السلع الرأسمالية هى القاعدة العينية أو الصلبة Hard-Ware للقدرة التكنولوجية فلهذا يمكن القول ان البلدان العربية الأربع تفتقد أهم مقومات القدرة التكنولوجية الوطنية الذاتية

رابعا : ان ضآلة مساهمة الناتج المحلى من السلع الرأسمالية فى اشباع الحاجات المحلية تجد أساسها فى الاختلال الهيكلى لغير صالح الصناعة محل البحث .

ونقصد هنا الانخفاض الشديد للوزن النسبى لناتج الصناعات الرأسمالية ضمن ناتج الصناعة التحويلية ككل .. رغم التفاوت فى هذا الوزن ابتداء من حالة مصر (٨٪) وانتهاء بحالة اليمن (كمية مهملة) .. واذا كانت العراق تتمتع بنسبة عالية (١٣٪) فان تفسيرنا لذلك هو ارتفاع قيمة المنتجات الصناعية فى اطار الورش والصناعات الصغيرة والمتوسطه ضمن هيكل الصناعة العراقية للسلع الرأسمالية بالمعنى العريض وهو ما يعنى انخفاض مستوى تطورها التكنولوجى ومازلنا بانتظار التحقق من هذه الفرضية الى أن تتاح بيانات تفصيلية عن الانتاج الصناعى العراقى .

خامسا : فيما يتعلق بمؤشرات أو معاملات قياس الميزة المقارنة فاننا نجد مايلى :

(١) على مستوى معاملات الناتج ـ التجاره .

أ ـ ان معامل الصادرات/لناتج شديد الانخفاض فى حالة مصر ، بينما لا يعتبر شيئا مذكورا فى حالة العراق .

ولا وجود له تقريبا فى حالة اليمن .

اما الأردن فانها تتمتع بمعامل مفاجئ بارتفاعه (٠ر٦٣) ويمكن تفسير ذلك بأن الاردن ـ ذات الناتج الضئيل من السلع الرأسمالية ـ تعتمد على الاستيراد فى سد حاجاتها من السلع ذات المحتوى التكنولوجى المرتفع .

بينما تقوم بانتاج وتصدير سلع محسوبة على صناعة الآلات والمعدات ، ولكنها في أغلبها أجهزة ذات استخدام نهائي وخاصة استهلاكي ، مع انخفاض في المحتوى التكنولوجي لعملية الانتاج ـ ولاسيما الاعتماد على نشاط التجميع .

ويتضح ذلك من فحص البيان التفصيلي للصادرات الرأسمالية حيث تتكون من نوعيات سلعية متباينه مثل : دراجات ، أجهزة ، اشارة غير كهربائيه للطرق والمواصلات ، أجهزة للتصوير الفوتوغرافي والسينمائي ، وصناعة الساعات ... الخ (١)

ب ـ مما يعضد الاستنتاج السابق ، أن الأردن (تتمتع) بأعلى معامل مسجل للواردات/ الاستهلاك بين الدول الاربع (٩٩ر٠) بينما يتماثل المعامل تقريبا في مصر والعراق اذ يتراوح بين ٨ر٠ ، ٨٦ر٠ كما أن نفس الاستنتاج يتعزز بارتفاع معامل الصادرات الصافيه السالبة الناتج في حالة الأردن الى مستويات شديده الارتفاع (٤٧ : ١) وهو ما يدلنا على الفارق الهائل بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ، وأن الصادرات لا تساوى شيئا مذكورا بالمقارنة مع الواردات ، وأن الواردات تتجاوز الناتج المحلى بأكثر من أربعين مثلا .

وتعانى مصر والعراق من الاشارة السالبة لمعامل الصادرات الصافية / الناتج وان كان المعامل المصرى أعلى من نظيره العراقى ، وهو ما يدل على أن عجز الميزان التجارى للسلع الرأسمالية في مصر منسوبا للانتاج أكبر في مصر عنه في العراق (ـ ٦ر في قطاع الآلات ومعدات النقل في مصر ر ـ ٣ر٥ في نفس القطاع بالعراق) .

---

(١) الأردن ـ الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، ١٩٨٧ ، الجزء الاول ، ص ١٩

حـ — امّا عن معامل الناتج / الاستهلاك فان العراق يتمتع بمعامل أكبر فى قيمته من مصر (١٦ر٠ فى قطاع الآلات و معدات النقل فى العراق مقابل ١٤ر٠ فى نفس القطاع بمصر)٠ وقد يعود ذلك الى مالاحظناه آنفا من ارتفاع حصة ناتج السلع الرأسمالية ضمن هيكل الصناعة العراقية ، ربما بفعل ارتفاع نصيب الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات المحتوى التكنولوجى المتدنى نسبيا ٠

وتتأكد الحالة الاردنية التى حاولنا تشخيصها سابقا من انخفاض معامل الناتج / الاستهلاك الى ٢ ٠ر٠ وهو ما يبين الى اى حد تنخفض مساهمة الطاقات الانتاجية المحلية فى تلبية الاستخدامات الأردنية ٠

(٢) على مستوى معاملات التجارة (وقد اعتمدنا هنا على معامل :

(الصادرات الصافيه / مجموع الصادرات والواردات)

تتقارب المعاملات فى الدول الاربع الى حد التطابق تقريبا ، اذ تصل جميعها الى حوالى ــ١ ٠ وهذه محصلة طبيعية لانخفاض قيمة الصادرات بشدة مقابل الواردات ، وبحيث تعتبر (جملة الصادرات والواردات) مقاربة كثيرا للفائض (السلبى) للصادرات ، اوْ عجز الميزان التجارى للسلع الرأسمالية ٠

سادسا : وخلاصة ما سبق انّ الدول الاربع تملك هياكل متماثله للصناعة وصناعة السلع الرأسمالية ، و تعانى بطريقة متشابهة (وان بدرجات متفاوته) من عجز الناتج المحلى فى مواجهة الاستخدامات المحلية ، ونقص الصادرات (اما لضعف المقدرة الانتاجية والتصديرية واما للتوجه الى السوق المحلية كما فى حالة مصر) ، وتعاظم فاتورة " الواردات وعجز الميزان التجارى للآلات والمعدات ٠

ورغم ما يؤدى اليه هذا التماثل والتنافس من صعوبات على المدى القصير والمتوسط ، فانه يشكل دافعا للتعجيل ببناء قطاعات متكاملة ابتداء ، بحيث تخلق طاقات انتاجية جديدة تؤدى الى تغيير هيكل الصناعة فى الأجل الطويل (١٠ — ١٥ سنة) ، وبعبارة أخرى ، ان " الاختناق " البادى فى المنظور الاستاتيكى ، يشكل حافزا لتحقيق دفعة قوية بالمنظور الديناميكى للميزات المقارنة : انتاجيا وتجاريا .

الجزء الثالث (ختامي)

من صناعة السلع الرأسمالية

الى هيكل الصناعة التحويلية ...

واستنتاجات رئيسية

وتبدأ دراسة هذه القضية باثارة جانب هام : اذ تتشكل معظم واردات مصر من السلع الوسيطة المصنوعة والسلع الاستثمارية أو الرأسمالية ، حيث تمثلان مابين ثلثى وثلاثة أرباع الواردات خلال عقد الثمانينات وخاصة بالمقارنة مع السبعينات ، ففى ١٩٧٤ بلغ نصيب الواردات من السلع الراسمالية ٥ر١٣ ٪ والوسيطة ٤ر٣٤٪ أى بمجموع ٩ر٤٧٪ [١] ـ هذا بينما بلغ نصيب السلع الوسيطة ٥ر٣٧٪ والاستثمارية ٨ر٣٠٪ فى عام ١٩٨١/١٩٨٢ باجمالى ٥ر٦٨ ٪ ـ وفى منتصف العقد (١٩٨٤/١٩٨٥) : ٤ر٤١٪ ، ٧ر٣٠٪ على التوالى باجمالى ١ر٧٢٪ [٢] .

وقرب نهاية العقد (٨٦/٨٧) بلغ نصيب السلع الوسيطة حوالى ٤٠٪ مقابل ٣٢٪ للسلع الاستثمارية أى بمجموع ٧٢٪ أيضا [٣] .

وهنا يثور التساؤل الهام :

هل تستطيع الاردن واليمن والعراق تلبية احتياجات مصر هذه الكبيرة من السلع الوسيطة والاستثمارية والتى بلغت قيمتها ٥٧٠٠ مليون جنيه عام ٨٦/٨٧ [٤] ـ علما بأن التقديرات تشير الى أن واردات السلع الاستثمارية عن عام ١٩٨٧ بلغت حوالى ٣ مليار جنيه ، وللسلع الوسيطة حوالى ٤ مليار و٣٠٠ مليون جنيه ؟ [٥]

ان المشكلة التى تواجهنا فى الاجابه على هذا السؤال هى ان الأردن واليمن والعراق

---

(١) بيانات من الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء ، نقلا عن : هدى مجدى السيد ، هيكل الحماية واثره على التجارة الخارجية ، دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٤ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جدول رقم ٥ ـ ٢١ ، ص ٢٠٩

(٢) بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، السنة التاسعة والثلاثون ، العدد الاول ، ١٩٨٥ جدول رقم ٣ ، حـ ١٣ .

(٣) وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية ٨٦/٨٧ ـ ٩١/٩٢ ، الجزء الاول ، المكونات الرئيسية ، ص ص ١٣٧ ـ ١٣٩

(٤) المرجع السابق

(٥) الأهرام ، ٤/٥/١٩٨٨ ، ص ٩

جميعا ، تتشكل معظم وارداتها أيضا من السلع الوسيطة والرأسمالية ، وخاصة الآلات ومعدات النقل .

وتشير التقديرات عن عام ١٩٨٦ الى أن واردات الآلات ومعدات النقل بالاضافة الى " سلع مصنعه أخرى " ـ وأغلبها سلع وسيطة ـ بلغ نصيبها المجمع فى واردات العراق ٢ر٨١ ٪ والأردن ٤ر٦٠٪ واليمن ٣ر٥٧٪ . (١)

و هكذا فكل منها دول مستوردة بكثافة للسلع المصنوعة وخاصة الوسيطة والاستثمارية والتى لا تستطيع بقية الدول تدبيرها لها لأنها تستوردها بدورها .

ورغم أن دولة مثل مصر تليها العراق تنتجان مقادير وحصصا اكبر نسبيا من السلع الرأسمالية الا انها تنتجها للاحلال محل الاستيراد . ولا يمكن تخصيص الناتج من السلع الرأسمالية للتصدير الا وفق خطة لخلق قطاعات انتاجية متكاملة طبقا لمبدأ " الميزات النسبية الديناميكية " .

ومن ناحية أخرى فان هيكل التصدير متشابه أيضا ، فالصادرات تتكون أساسا إما من السلع الاستخراجية (خاصة النفط الذى يشكل حوالى ٣ر٩٩٪ من الصادرات العراقية و ٣ر٥١٪ من الصادرات المصرية) أو السلع الزراعية الغذائية والتى تشكل ٧٨٪ تقريبا من صادرات اليمن و حوالى ٢٠٪ من صادرات الأردن كما تشكل أهم الصادرات العراقية بعد النفط (ممثلة فى التمور) ... هذا بالاضافة الى (سلع أوليه أخرى) والتى تشكل ٢٢٪ من صادرات مصر و ٦ر٤٣٪ فى حالة الأردن و ٢ر١٤٪ لليمن (بينما تمثل كمية مهملة فى حاله العراق) (٢) .

---

(١) انظر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الايسكوا) ، ندوة " مجلس التعاون العربى : الامكانات والتحديات " ، بغداد ، ٥ جزيران ١٩٨٩ ـ نقلا عن : ملخص ندوة (اقتصاديات مجلس التعاون العربى) ٢٦ ـ ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٨٩ ، بغداد، بالاشتراك بين معهد التخطيط القومى بالقاهرة وكلية الادارة والاقتصاد بجامعة البصرة ووزارة التخطيط العراقية، جدول رقم ٢ ـ ص ٥

(٢) المرجع السابق .

واذن فان دول مجلس التعاون العربى تصدر تقريبا نفس النوعيات العريضة من السلع واى كانت توجد امكانية لزيادة الصادرات من نوعيات تفصيلية معينة من السلع الغذائية والصناعية ... الخ وفق تخطيط انتاجى تكاملى يخلق ميزات نسبيه جديده بعيدا عن الانماط التقليدية القائمة : (تستطيع مصر مثلا ان تصدر نوعيات تفصيلية متطورة من الاغذية المصنوعة .. ودع عنك المنسوجات والملابس الجاهزة) .

ويرتبط بتماثل تركيب الواردات والصادرات الصناعية ، تماثل هياكل الانتاج الصناعى الى حد بعيد . بل ان تماثل هياكل الانتاج يشكل الاساس القاعدى لتماثل هياكل وانماط التجارة .

ففى مصر توزع هيكل الناتج الصناعى عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ على النحو التالى : (١)

الصناعات الغذائية	١٩٫٦٪
الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	٢٧٫٢٪
الصناعات الكيماوية	٢٤٫٢٪
الصناعات المعدنية	١٠٫١٪
الصناعات الهندسية	١٦٫٤٪
الاستخراجية (باستثناء البترول)	١٫٩٪
انشطة اخرى	٦٫٠٪

---

(١) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثالث ، ١٩٨٧ / ١٩٨٨ ، ص ٤٣٧

ومن ذلك نجد أن السلع النهائية (الغذاء والمنسوجات والملابس) تشكل ٤٦ر٨٪ أى حوالى نصف الناتج الصناعى ـ وتقدم الصناعات الوسيطة ٣٥٪ تقريبا (٢٤٪ للكيماوية و ١٠٪ للصناعات المعدنيه) ـ و تقدم تشكلية الصناعات الهندسية (آلات ومعدات ووسائل نقل + سلع معمره) حوالى ١٦ر٤٪ .

وفى العراق نجد ايضا أن السلع النهائية (مواد غذائية ، منسوجات وملابس ، جلود وأحذية) تقدم حوالى ٢٥٪ من القيمة المضافة للصناعات الكبيرة سنة ١٩٨٦ . ويقدم نشاط النفط والصناعات الكيماوية المرتبطة به ٥ر٤٤٪ من القيمة المضافة .. (١) واذا وضعنا فى الاعتبار انشطة الصناعات المتوسطة والصناعات الصغيرة لارتفع نصيب الصناعات الاستهلاكية وخاصة السلع الغذائية والزراعية من جهة والمنسوجات والملابس من جهة اخرى .. ولذا تقدر بعض مصادر جامعة الدول العربية نصيب الصناعات الغذائية والزراعية فى العراق بـ ١٩٪ والمنسوجات والملابس بـ ٢٤٪ (٢) .

وفى الاردن ـ وطبقا للاحصاءات القطرية ـ تقدم صناعة المواد الغذائية ٤٪ من الناتج الصناعى والمشروبات ٣٪ والتبغ ٩٪ أى بمجموع ١٦٪ وتزيد النسبة عن ذلك كثيرا اذا اضفنا السلع الزراعية ـ وهنا نجد أن مصادر جامعة الدول العربية تصل بحصة صناعات الاغذية والزراعة فى الاردن الى ٢٦٪ (٣) .. وتقدم المنسوجات والملابس الجاهزة طبقا للاحصاءات القطرية ـ حوالى ٨ر١٪ ـ أى مجموع ١٨٪ للسلع الاستهلاكية المصنوعة

---

(١) فرهنسك جلال ، المصرف الصناعى وتنمية القدرات التكنولوجية للقطاع الصناعى الخاص فى العراق ، فى :
EASCWA, Proceedings of the Meeting on: Specialized Financial Institutions and Development of Endogenous Technological Capabilities, Cairo, 31-16 Nov.1989, P. 184.

(٢) جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٨ ، ملحق ١١/٣ ، ص ٢٣٦ .

(٣) المرجع السابق

امّا عن الصناعات الوسيطة فنجد أن الكيماويات الصناعية تقدم حوالى ٥ر٥٪ ٠٠ ويسهم تكرير البترول وحده بنحو ٢٤٪ ٠ (٤)

امّا عن اليمن فان اهم الانشطه الصناعية بها تتمثل فى الصناعات الاستهلاكية (الغذائية والمشروبات والتبغ والغزل والمنسوجات) تليها الصناعات الوسيطة البسيطة فى مجال البلاستيك والكيماويات وتكرير البترول ٠ (٥)

اهم دلالات التماثل :

(١) ان تماثل هياكل الناتج الصناعى على النحو السابق ، ومايتبعها ويصحبها من تماثل هياكل التجاره ، لا يترك مجالا واسعا للتكامل الانتاجى داخل مجلس التعاون العربى ـ وذلك فى اطار الافتراض بثبات الهياكل ـ كما اشرنا غير مرة ٠ ومن ثم فلا امل فى توسيع وتعميق التكامل الا من خلال توسيع وتنويع الهيكل الصناعى فى الاقطار المعنية وفى منطقة التكامل ككل ٠

(٢) ويعزز من اهمية النتيجة السابقه ان التوسع فى البلدين ذوى المقدره الصناعية الاكبر نسبياً ـ وهما مصر والعراق ـ يقترن بارتفاع معاملات الاستيراد /الناتج ومن ثم يقوم الجهد الصناعى اساسا على (احلال الواردات) او الانتاج للسوق المحلية ، وليس للتصدير الى البلدان الاخرى فى منطقه التكامل او غيرها ٠ وهذا امر طبيعى فى ظل هياكل الانتاج القائمة ، والناشئه فى ظل الدول القطرية وتوجهاتها الانمائية ٠

---

(٤) الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، الدراسة الصناعية ١٩٨٧ ، صادر فى شباط (فبراير) ١٩٨٩ ، جدول رقم ٨ ، ص ص ٤١ ـ ٤٩

(٥) الجمهورية العربية اليمنية ، كتاب الاحصاء السنوى لعام ١٩٨٧ ، الجدول ٤/١ ص ص ٩٦ ـ ١٠٦

وينطبق هذا على الصناعات المتطوره تكنولوجيا (أو ما يسمى صناعات السلع التكنولوجيه) وهى صناعات السلع الوسيطة والسلع الراسمالية :

ا — ففى مجال السلع الوسيطة الرئيسيه نجد فيما يتعلق مثلا بصناعة الحديد والصلب ، كأحد اهم الصناعات المعدنية الاساسية الوسيطة ، ان العراق يعانى من فجوة هائلة بين الانتاج والاستهلاك : اذ يبلغ انتاجه (حسب تقديرات عام ١٩٨٥) ٦٠ الف طن فقط بينما يستهلك ٤٤٠ الف طن ولا تستطيع مصر سد هذه الفجوه اذ تعانى هى بدورها من فجوة مناظرة برغم أن انتاجها يبلغ ١٤٦٨ الف طن ، اذ يصل استهلاكها الى ٢٤٠٥ الف طن . ولذا يغطى البلدان فجويتهما المذكورتين بالاستيراد الاجنبى . وينطبق ذلك ايضا على الاردن حيث بلغ انتاجها فى نفس العام (١٩٨٥) ٢٣٩ الف طن مقابل استهلاك يصل الى ٣٧٩ الف طن .(١)

وفى محاوله لتجاوز الفجوة المذكوره اقامت دول مجلس التعاون — منفرده مشروعات عديدة وكبيره الحجم لصناعات الحديد والصلب فى اواخر الثمانينات .(٢)

ب — اما فى مجال السلع الراسمالية ، فان مصر كما هو معلوم تملك طاقة كبيره نسبيا لانتاج هذه السلع وخاصة الالآت والمعدات الانتاجيه ، تليها العراق بفارق كبير .. وتختلف تقديرات الطاقه الانتاجية والانتاج للدولتين ، وبالتالى

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٨ ، ملحق ٣/١٥

(٢) المرجع السابق ، ملحق ٣/١٦

الفارق بينهما ، حسب الاختلاف فى نطاق مفهوم " السلع الرأسمالية " المطبق ، وفى سعر الصرف المعتمد اساسا للحسابات الاقتصادية ... الخ

وفيما يتعلق بوسائل النقل فان مصر تنتج حوالى عشرة اضعاف ما تنتجه العراق من كافة النوعيات (شاحنات ـ حافلات كبيرة وصغيرة ـ سيارات ركوب شخصية ـ جرارات) حيث بلغ انتاج مصر عام ١٩٨٦ حوالى ٢٧٠٠٠ وحدة مقابل ٢٥٠٠ وحدة للعراق .(١)

ولكن امكانيات مصر التصديرية عموما محدودة ، نظرا للتوجه لاشباع حاجات السوق المحلية ، وان كان من الممكن ومن المرغوب فيه اقتصاديا التوسع فى التصدير الى السوق العربية ، بما فى ذلك سوق منطقة التكامل فى بعض النوعيات وخاصة الاوتوبيسات والجرارات وبعض اصناف سيارات الركوب .

ولكن هذا التوسع التصديرى لابد ان يقترن بالتعميق الصناعى ، اى بالتوسع فى انتاج المكونات والاجزاء وقطع الغيار بحيث تتحول صناعة وسائل النقل من صناعة تجميع الى صناعة انتاج محلى .. وبحيث يمكن العمل على تحقيق التكامل على مستوى هذه المكونات والاجزاء ، فى ضوء رغبة الدول القطرية فى اقامة مشروعات محلية للسيارات كمنتج نهائى وخاصة مصر والعراق .

---

* كمثال على ذلك تصل تقديرات جامعة الدول العربية للقيمة المضافة للسلع الرأسمالية فى مصر عام ١٩٨٥ الى حوالى الف مليون دولار بالاسعار الجارية بينما تصل التقديرات بالنسبة للعراق الى ٥٠٠ مليونا .. انظر التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٨ ، الملحق ٣/٢٣ ، ص ٢٤٨

(١) المرجع السابق ، الملحق ٣/٢٢ ، ص ٢٤٧

الاستنتاجات الرئيسية للدراسة :

اوّلا : تسعى الدول العربيه عموما ومن بينها الدول أعضاء مجلس التعاون العربى الى تنويع هياكلها الانتاجيه القطرية .. (ويشبع هذا أصلا من النزعة القطرية التى تبعد عن الاطار القومى العربى بمفهومه الشامل .. ولكنه واقع يجب أن نتعامل معه على أى حال) .

لذلك تقوم الدول العربيه منفردة بانتاج تشكيلة منتجات متماثلة تقريبا من حيث طابعها العام .. حيث تنتج نفس السلع تقريبا ، وتنخرط فى انتاج كافة مجموعات الانتاج الصناعى التحويلى أيا كانت طريقة تصنيفه ، فهى تدخل فى أنشطة: الاغذية والمشروبات والتبغ ، والأخشاب والاثاث ، والجلود .. والمعادن الأساسية والكيماويات والبتروكيماويات ، ووسائل النقل ... الخ

لذلك فان امكانية قيام تكامل بين بلدان مجلس التعاون العربى أو تخصص سلعى صناعى عام أى بين الفروع inter-branch specialization هى امكانية غير واقعية فى الأجلين القصير والمتوسط .

والأوفق أن تفكر بلدان منطقة التكامل فى اقامة تخصص سلعى داخل الفروع الصناعية نفسها intra-branch specialization فالحقيقة أن الدول العربية أعضاء المجلس ، وخاصة العراق ومصر ، تنتجان البتروكيماويات ، والسيارات للركوب وأجهزة التليفزيون والأجهزة المعمره الاخرى . ولا أمل فى أن تتخلى أى منها عن مشروعاتها فى هذا المجال وانما يكون من الأوفق لو اتفقت البلدان الأربعة

على اجراء تخصص داخل الفروع ، وان تتوغل الى تخصص اعمق داخل كل (قطاع فرعي)وهكذا يمكن التخصص (توزيع العمل) في البتروكيماويات الاساسية مثلا بحيث تنتج كل دولة من الدول ذات الميزة النسبية في البتروكيماويات (مصر العراق) نوعا معينا منها ..

وكذلك الحال في مكونات السيارات .. ومكونات الاجهزة الكهربائية والالكترونية ومكونات معدات النقل الاخرى ، والالات والمعدات الانتاجية .. وهكذا .

والخلاصة ان هناك مجالا كبيرا مفتوحا للتكامل بمعنى (التخصص داخل الفروع) في ميدانين :

- الصناعات الوسيطة ولا سيما المعادن الاساسية والبتروكيماويات .
- صناعات السلع الراسمالية ، ولا سيما اجزاء الالات والمعدات ووسائل النقل وقطع غيارها .

وذلك فقط يمكن للتكامل العربي ان يرتبط حقا ـ بالتحول الهيكلي العميق ، اي بالتنمية بمعناها التكنولوجي ـ وهو ما يهيئ في فترة تالية للتخصص السلعي العام نفسه .. اي التخصص في الفئات العريضة للاصناف الصناعية ، في اطار مراعاة اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا : ان التكامل في الصناعات الوسيطه والراسمالية هو من جهة اخرى ايسر منالا من التكامل في صناعات السلع النهائية نفسها . فالصناعات الاولى ـ وخاصة منها الاكثر تطورا من الناحية التكنولوجية ـ مازالت في طور الانشاء والتكوين ومايزال وزنها النسبي في الهيكل الصناعي محدودا . فيمكن اذن تحقيق التكامل في اطارها ابتداءً بدرجة اعلى من اليسر وبعمق اكبر .

ولكن المشكله هنا أن هذه الصناعات تقام فى ظل تعاظم الاحتياجات القطريـــة وارتفاع معاملات الاستيراد / الناتج ، وبالتالى فانها توجه للسوق المحليه بدلا مـــن التوجه للتصدير ولو الى سوق منطقة مجلس التعاون العربى .

غير انه يمكن توسيع آفاق التكامل الانتاجى والتجارى فى الصناعات الوسيطـــة والرأسمالية (وفى صناعات السلع النائية بدرجة اقل) من خلال إجراءين مهمين :

(١) توسيع التعامل على مستوى العمق الصناعى والتكنولوجى اى التخطيط للتكامـــل فى صناعات المكونات والأجزاء فى فروع الآلات والمعدات ووسائل النقل وصناعـــات المنتجات الاساسية فى فروع البتروكيماويات والصناعات الكيماوية عموما — كما سبقـــت الاشارة — بالاضافة الى النوعيات والفروع التفصيلية فى صناعات السلع النهائيـــة كالمنسوجات والملبوسات والأثاثات الخشبية والمعدنية .

(٢) زيادة درجة الاستخدام للطاقه الانتاجية عن طريق تشغيل الطاقات المعطلـــه وخاصة فى حالة نقص الاستخدام الناجم عن ضيق السوق المحلية — ويليه نقـــص الاستخدام الناجم عن ندرة النقد الاجنبى ، وحيث يمكن التغلب على ذلك فـــى اطار التكامل التنموى .

ومع ارتفاع درجة الاستخدام يتسع مجال الاستفاده من اقتصاديات الحجم والوفورات الخارجيـــة [1] وتعظيم الاستفادة من ثم من التطور العلمى والتكنولوجى والتراكـــم الامثل لرأس المال وكذا الاستفادة المثلى من العمالة ، والتغلب (فى التحليل الاخير) على عقبة " تناقص الغلة " .

---

(١) بيلا بالاسا ، نظرية التكامل الاقتصادى ترجمة د . راشد البراوى ، دار النهضـــه العربية ، القاهرة بدون تاريخ ، ص ص ١٤٩ — ١٩٨

وتجدر الاشارة هنا ـ والتطبيق على الصناعة المصرية ـ الى أن صناعات السلع الرأسمالية وخاصة منذ منتصف الثمانينات ـ تملك اكبر نصيب نسبى من الطاقات المعطلة فى القطاع الصناعى بمجمله . ففى عام ١٩٨٤/٨٥ مثلا بلغت حصة الطاقات المعطلة فى صناعات السلع الرأسمالية فى القطاع العام (المنتجات المعدنية المصنعة ، والماكينات والمعدات غير الكهربائية ، الماكينات والمعدات الكهربائية) ٣٠٪ من مجموع الطاقات المعطلة فى القطاع العام الصناعى تليها المنسوجات بنسبة ٢٣ر٦٪ ثم الاغذية بنسبة ١٧ر٥٪ ـ وفى عام ٨٥/٨٦ بلغ نصيب المجمع للسلع الرأسمالية ٢٤ر٦٪ مقابل ١٨ر٤٪ للمنسوجات بينما ارتفع نصيب الأغذية ليصل الى ٢٥ر٣٪ . أما فى عام ٨٦/٨٧ فقد أصبحت صناعات السلع الرأسمالية تمثل ٣٢٪ مقابل ١٨ر٥٪ للمنسوجات والملابس و ١٦ر٦٪ للأغذية ..

كما تجدر الاشارة الى أن أهم عوامل نقص استخدام الطاقة منذ ١٩٨٢/٨٣ هو عامل السوق أو الطلب ، أو كما تذكر بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : (الانتاج حسب حاجة السوق) .. وهو ما يؤكد أهمية توفر الطلب الكافى وتحسين الجودة فى نفس الوقت .[1]

---

(١) فى البيانات السابقة انظر : البيانات الداخلية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن (قيمة الانتاج الفعلى وقيمة الطاقة العاطلة وأسبابها موزعة حسب القطاعات الرئيسية) ـ سنوات متعددة .

ثالثا : وفى ضوء ما سبق واذا شئنا أن نحدد المسارات الممكنه لتعميق الميزة النسبية لمصر كحالة للدراسة ـ ضمن التكامل الاقتصادى والصناعى داخل مجلس التعاون العربى ـ فاننا يمكن أن نتصور توسيع التكامل الانتاجى والتجارى فى القطاعات الفرعية الآتية (فى ظل الافتراض بالعمل على المستوى التفصيلى والجزئى للتشكيلة الصناعية سعيا الى التعميق الصناعى) :

١ ـ صناعة الآلات والمعدات ووسائل النقل .. ومصر هى أكبر دول المجلس من حيث المقدره على انتاج السلع الرأسمالية كما هو معلوم .

٢ ـ المنسوجات والملابس الجاهزة ـ ولمصر ميزة تنافسية (طبيعية) بفضل وفرة (القطن طويل التيله) وميزة أخرى (اصطناعية) بفضل الممارسة الطويلة نسبيا والخبرة المتولدة عنها فى هذه الصناعة .

٣ ـ صناعات تقليدية حقق المنتج المصرى فيها خبرة وميزات خاصة مثل : الأثاثات الخشبية ، وأشغال المعادن .

٤ ـ صناعات حققت فى العقدين الماضيين تطورا ملحوظا مع توجه نحو التصدير وخاصة الألومنيوم ، والى حد ما البتروكيماويات .. وصناعات يتوقع أن تحقق تطورا فى المرحلة القادمة مثل الصلب المخصوص ومعدات توليد الطاقة الجديدة والمتجددة وبناء السفن .

خاتمـــــه

من الميزة الاستاتيكية الى الميزة الديناميكية

تستند الميزة الاستاتيكية كما نعرف الى الوضع الراهن " لمواقع التفـــوق والتدنى" النسبى بين البلدان المنضوية تحت لواء التكامل .. والآليـــــة الرئيسية " الكاشفة " عن هذه الميزة هى آلية التجارة أو تبادل السلـــــع والخدمات باستثناء خدمات عوامل الانتاج .

وقد رأينا من فحص هياكل وأنماط الانتاج والتجارة أن آفاق التوســـع فى هذا التبادل قائمة ولكنها محدودة بطبيعتها ، نظرا لتماثل تلك الهياكـل والانماط من ناحية أولى ، ولضيق قاعدة التصدير مقابل التوجه للاحلال محـــل الواردات فى البلدان ذات القدرات الانتاجية الكبرى من ناحية ثانية.وقـــــد اتضح لنا ذلك من خلال عرض وتحليل مؤشرات الميزة المقارنة الظاهرة ..

وترتبط هذه الحقيقة المركبة بالمستوى الراهن للتطور الاقتصادى فـــى بلدان مجلس التعاون العربى ، والذى يتحدد بطبيعة الهيكل الاقتصـــادى والانتاجى الذى تهيمن عليه قطاعات السلع الأولية والخدمات ، وحيث لا تحتـــل الصناعات التحويلية والمتطورة تكنولوجيا موقعها الرائد فى عملية التنميـــــة المفترضة.وبعبارة أخرى ان ضيق آفاق التنمية ، مرتبط ارتباطا متبادلا مع ضيـــق آفاق التكامل الاقتصادى .

ولهذا فان دفع عملية التنمية ، ودفع عملية التكامل ، يتطلب الانتقال من البناء الراهن للميزات المقارنه ، الى بناء جديد متطور عبر الزمن ، وهو ما يعبر عنه بخلق الميزه النسبية الديناميكية . ومقابل آلية التجارة العاكسة لأنماط المزايا الحالية " الظاهرة " ، فان ابراز الميزات الممكنه وخلق ميزات جديد ، نوعيا يتطلب آلية اخرى : هى (العمل المشترك لبناء قدرات انتاجية وتكنولوجية) .. وبعبارة اخرى الشروع فى تعميق الممارسة الهادفة الى تحقيق التكامل التكنولوجى والانتاجى بين البلدان المعنية .

ويمكن ان تتم هذه العملية (التاريخية) من خلال أساليب واشكال متعددة ومتباينة ومن اهمها :

ـ تشكيل (فرق عمل) مشتركة من العلماء والعلميين والباحثين المتخصصين فى اطار (مشروعات بحثيه) كبيرة تتوفر لها قدرات بشرية وعلمية ومالية أكبر من طاقة أى قطر بمفرده ـ وتكون موجهة لتحقيق أهداف واضحة ، من خلال متابعة " الجديد " فى (البحث والتطوير) العالمى " وتكييفه " لمتطلبات التطوير المشترك للقطاعات المختاره .

ـ اقامة (منشآت) مشتركه على هيئه مكاتب أو شركات معينة ، متخصصه فى التصميمات الهندسية ولأغراض متعدده ، بهدف ايجاد منتجات " مصممة " عربيا " ومصنوعة " عربيا من بعد .

ـ انشاء (مشروعات انتاجية مشتركه) موجهة لتعميق التخصص الانتاجى فى الصناعات المغذيه وصناعة الأجزاء والمكونات والنظم الآلية المتكاملة والفروع الصناعية التفصيلية للانتاج بمستوى جودة أعلى مما هو قائم فى الأقطار المعنية .

ولابد أن ترتبط هذه الخطوات الثلاث (البحث والتطوير ، التصميمات ، تصنيع المصانع ، ورفع مستوى جودة المنتجات) بتوجه استراتيجي ، ينبثق من استراتيجية محددة للتكامل في اطار مجلس التعاون العربي ككل . وينبغي أن يقوم هذا التوجه على رسم " أولويات " قطاعية معينة ، ورسم طريقه تعبئة " الامكانيات " القومية اللازمة لتحقيقها .

وبدون الدخول في تفصيلات محددة بشأن اقتراح الأولويات وتعبئة الامكانيات فانه يمكن القول — كاطار عام — أنه يتعين الاهتمام بجانبين رئيسيين :

(١) متابعة التكنولوجيات المتقدمة في العالم المعاصر ، وخاصة الالكترونيات الدقيقه ، والتكنولوجيا الحيوية بما فيها الهندسة الوراثية ، وأبحاث الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة النووية ، وأبحاث وأنشطة الفضاء ، وتخليق المواد الجديدة ، والاستخدام الموسع للمواد فائقه التوصيل الكهربي . كل ذلك من خلال أنشطة مشتركه على مستوى البحث والتطوير ، والتصميم والتصنيع كما أشرنا .

(٢) تطوير هياكل انتاجية قادره على مقابله الاحتياجات الاجتماعية الأساسية مع ما يتطلبه هذا من الاستفاده القصوى من القدرات والتكنولوجيات التقليدية والمحلية ومن الرصيد المتاح للتكنولوجيات الحديثة .

الجـــــــــزء الثالـــــــث

التكامـــــــل الاقتصـــــادي وهياكل الطلـــــــب

د. فاديه محمد عبدالسلام

مقدمه

من منطلق ندره الدراسات المتعلقه بطرح اختيارات محدده لاطر تعاون شبه اقليمي فإن الحديث عن احتمالات المستقبل وتقديم تصورات عن الملامح المحتمله لتجمع مجلس التعاون العربي يتطلب الالمام بالمتطلبات الموضوعيه لنمط التعاون والتفرقه الواعيه بين ماهو مستهدف وماهو متاح · وتجدر الاشاره الي ان التحليلات النظريه للتكامل الاقتصادي قد أكدت علي حقيقه ان جدوي التكامل تزداد اذا ما اقترن تماثل المستويات التنمويه بتنوع في الموارد والامكانات · اذ ان منطق التكامل يقتضي ان يؤدي التكامل الي تهيئه ظروف افضل لتوظيف الموارد واعاده تخصيصها علي نحو يفيد كل عضو فيه ·

ايضا ركزت غالبيه الدراسات النظريه والتطبيقيه علي اهميه توسيع السوق كشرط ضروري لتحقيق التكامل في حاله تنوع الموارد والانتاج فانه يصبح شرط غير كافيا في حاله تماثل الوارد وتشابه هياكل الانتاج فالحاجه هنا تتركز في اهميه خلق انتاج لا تعريفه

ايضا فإنه في ضوء الجدل الدائر حول جدوي قيام اتحاد جمركي بين دول ناميه يصبح هذا الاتحاد قليل النفع لهذه الدول في ضوء المفاهيم الاستاتيكيه للنظريه والتي تنحصر في خلق وتحويل التجاره ·

لذا تستهدف الدراسه الحاليه القاء الضوء حول هياكل الطلب النهائي لاقطار مجلس التعاون العربي في ضوء ظروف التنميه القطريه للتحقق من

امكانيه وجدوي انتكامل في ظل انماط الاستهلاك والاستثمار والتجاره الخارجيه الحاليه ويعتمد التحليل علي دراسه مدي انطباق شروط نظريه الاتحاد الجمركي عني وضع وظروف اقطار مجلس التعاون العربي وبحيثو تتم المعالجه للموضوع في ضوء اربعه محاور رئيسيه : (اربعه مباحث رئيسيه)

المبحث الأول : مدي الاختلال في هياكل توزيع الناتج المحلي لكل قطر ويعتمد علي عقد مقارنات بين نسب الاستهلاك والاستثمار والتجاره الخارجيه وفجوة الموارد والأدخار ومثيلتها علي المستوي العالمي ومستويات مجموعات الدول الناميه والمتقدمه وعلي حسب مستويات الدخول وذلك باعتبارها نسب توازنيه ·

المبحث الثاني : توصيف النمط الاستهلاكي الخاص ويتم ذلك في ضوء تحديد انماط الانفاق الاستهلاكي وفقا لمجموعات سلعيه وبالاستعانه بتحليلات ميزانيات بحوث الاسره في بعض اقطار المجلس ·

المبحث الثالث : العلاقه بين الاستثمار والاضافه للطاقه الانتاجيه علي المستوي الكلي وانماطه في اقطار مجلس التعاون العربي · ويعني هذا المبحث بتوصيف العلاقه بين الاستثمار الثابت الاجمالي والاضافه للطاقه الانتاجيه علي المستوي الكلي ثم التعرف علي انماط الاستثمار في ضوء هيكل توزيع الاستثمار حسب المكونات العينيه ثم تمويل الاستثمار في ضوء تحليل التراكم وعلاقه التوسع الاستثماري بقصور النقد الاجنبي والتمويل الخارجي ·

المبحث الرابع : ويناقش امكانيات وجدوي اقامة نظام تكاملي بين دول المجلس (في ضوء حول نظريه الاتحاد الجمركي) ويهتم هذا المبحث بالاستعراض التحليلي السريع للجدل النظري حول جدوي قيام الاتحاد للدول الناميه وشروط ويناقش كنقاط منفصله مدي انطباق الشروط النظريه علي مجلس التعاون :

- مدي ارتفاع مستوي الضريبه الجمركيه بين الاقطار
- الاهميه النسبيه لتجاره اقطار المجلس مع بعضها البعض مقابل تجارتها مع العالم الخارجي
- مرونات الطلب والعرض للتجاره الخارجيه لاقطار المجلس في ضوء انماط التجاره السلعيه الحاليه وظروف التنميه وتهتم هذه النقطه اساسا بابراز التوزيع السلعي للتجاره (صادرات ، واردات) وفقا لمجموعات سلعيه رئيسيه دوليه SITC وكذلك التعرف علي اهم السلع ومساهمتها النسبيه داخل كل مجموعه سلعيه ثم اجراء تقديرات تقريبيه للمرونات وتحليل مفاهيم الخلق والتحويل للتجاره في ضوء هذه المرونات .

المبحث الأول : مدي الاختلال في هياكل توزيع الناتج المحلي ؟

تشير العديد من الدراسات للاختلالات في هياكل الانتاج داخل اقتصاديات دول مجلس التعاون العربي حيث تبدو القطاعات السلعيه لقطاعات مختلفه ومتنافسه وليست متكامله داخليا بما يشكل معوقات امام التكامل والتنسيق العربي علي مستوي دول المجلس . ويجرنا الحديث عن تصحيح الخلل في الهياكل الاقتصاديه العربيه الي هياكل الموارد والاستخدامات فصوره الطلب المحلي والذي يمكن اعتباره صوره من التصرف في الناتج المحلي في حاله توازن الميزان الخارجي يلقي الضوء علي الاختلالات في هياكل توزيع النواتج المحليه لدول مجلس التعاون والذي بدوره يشكك في جدوي قيام الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون العربي .

ويكشف جدول (١) والملحق صوره هذه الهياكل بالنسبه لدول مجلس التعاون العربي .

(١) حيث يشير تطور ارقام نسب الاستهلاك الخاص الي الناتج الي تواضع قيمها لمصر مقارنه بالاردن واليمن الشمالي وذلك بالرغم من وجود اتجاه عام متزايد لقيمتها (لمصر) ومتناقص) لكل من الاردن واليمن الشمالي فبحيث تصل نسب الاستهلاك /علاها عام ١٩٨٨ حوالي ٨٦٪ لمصر وتصل في الاردن ١٠١٪ عام ١٩٨٥ اما اليمن الشمالي فتتجاوز هذه القيم عام ١٩٨٠ - ١٠٨ ٪ وتمثل قيم نسب الاستهلاك ادناها في مصر بحيث بحيث تشمل ٧٥٪ عام ١٩٨٠ مقابل ٨٨٪ ، ٩٨٪ لكل من الاردن واليمن الشمالي للاعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ علي الترتيب .

جـــــدول (١)

صوره هياكل الطلب المحلي لاقطار مجلس التعاون فى سنوات مختاره

	مصـــــر		الاردن		العـــراق		اليمن الشمالي	
	٨٥	١٩٨٨	٨٥	١٩٨٨	٨٥	١٩٨٨	٨٥	١٩٨٨
معدل نمو الناتج المحلى (بالدولار)	-٥ر٢٣	-١٩ر٧	٤ر٥	-٦ر٦	٣ر٩	٥	-١ر٩	٣ر٢٠
معدل نمو الاستهلاك الخاص	٢ر٢٣	١ر١٨	-٦ر	-٧ر٥	-	-	-٥ر٧	٠ر١٦
نسب الاستهلاك الخاص الى الناتج المحلي	٧٥	٣ر٨٦	٨ر١٠٠	١ر٨٩	—	—	١٠٥	٥ر٩٧
معدل نمو الاستهلاك العام	-٣ر٣٦	-٢ر٢٦	٨ر٤	-٦ر٣	——	——	-٩ر٣٠	٨ر٣١
معدل نمو الاستهلاك النهائي	-١ر٢٣	-٤ر١٩	٦	-٢ر٥	٤ ر	١ر٢	-٩ر٩	٩ر١٦
نسب الاستهلاك النهائى الى الناتج المحلي	٦ر٩٢	١٠٧	٩ر١٣٩	٨ر١٢١	٧ر٦٧	٩ر٥٩	٧ر١٢٤	٩ر١١٦
معدل نمو الاستثمار بالدولار	-٣٠٩	-٧ر٣٣	-٧ر١	٨ر	-٨ر٥	١ر١١	-٦ر٢٤	١ر١٣
نسب الاستثمار الي الناتج	٩ر٢٢	١ر١٩	٢ر٣٥	٢ر٣٣	٩ر٢٣	١ر٢٣	٩ر١٥	٨ر١٤
نسب الصادرات الي الناتج	٣ر٣٠	٥ر١٤	٥٦	٤ر٥٦	٩ر٢٦	٠ر٢٦	١ر٤	١ر٩
نسب الواردات الي الناتج	٧ر٣٠	٦ر٢٥	٦ر١٠٥	٢ر٩٥	١ر١٩	٧ر١١	٤ر٣٤	٢ر٣٣
نسب ميزان الموارد الي الناتج	-٥ر١٠	-١ر١١	-٧ر٨	٠ر٥	٧ر٨	٢ر١٤	-٢ر٣٠	١ر٢٤
نسب الطلب المحلى الي الناتج	٥ر١١٥	١ر١٢٦	١ر١٦٥	٠ر١٥٥	٦ر٩١	٠ر٨٣	٦ر١٤٠	٠ر١٣٠

المصدر : انظر الملحق

جدول (٣) ، الاستهلاك ، الاستثمار والادخار (نسب من الناتج المحلي الاجمالي)

	١٩٨٤			١٩٨٧ *			
	الاستهلاك (١)	الاستثمار (٢)	الادخار (٣)	الطلب المحلي ٪ الناتج (١)+(٢)	الاستهلاك	الاستثمار	الادخار	الطلب المحلي ٪ الناتج
البلدان الناميه								
البلدان المنخفضه والمتوسطه الدخل	٧٥ر٩	٢٣ر٤	٢١ر٣	٩٩ر٣	٧٥ر٨	٣٤ر٣	٢٣ر١	١٠٠ر١
البلدان المرتفعه الدخل	٧٨ر٩	٣٠ر٨	٢١ر٤	٩٩ر٧	٧٨ر٩	٢٠ر٨	٢١ر٢	٩٩ر٧
البلدان المتقدمه								
اعضاء منظمه التعاون والتنميه في الميدان الاقتصادي	٧٩ر٢	٣٠ر٦	٢١ر٢	٩٩ر٨	٧٩ر٠	٢٠ر٧	٢١ر١	٩٩ر٧
العالم	٧٨ر٢	٢١ر٤	٢١ر٣	٩٩ر٦	٧٨ر٤	٢١ر٥	٢١ر٥	٩٩ر٩

مصادر البيانات : البنك الدولي ، تقرير التنميه في العالم ١٩٨٩

* تقديرات اوليه .

ومن الملاحظ ايضا ان الاتجاهات التناقصيه التي ظهرت في دول المجلس في الثمانينات ربما كان منشأها تأثير السياسات الاتكماشيه والتي تجسد تأييدا احصائيا في تناقص معدلات نمو الاستهلاك الخاص وتذبذها في بعض السنوات حيث يصدق هذا علي دول المجلس الثلاث مصر ، الاردن واليمن ٠

وواقع الامر ان تطور ارقام الاستهلاك الخاص الدول المجلس لا تعطي فكره صادقه عن معدلات التطور النسبيه التي ربما تكون قد طرأت علي انماط الاستهلاك الخاصه حسب المجموعات السلعيه المختلفه او لدي فئات اجتماعيه بعينها تكون بطبيعتها اكثر تعرضا للتأثر بانماط استهلاكيه جديده تحت تأثير المحاكاه (سنحقق منها فيما بعد) .

(٢) اذا ما رجعنا الي تطور ارقام نسب ومعدلات نمو الاستهلاك النهائي فتبين الآتي :

ا ـ تتماثل نسب الاستهلاك النهائي في كل من اليمن والاردن بحيث تتجاوز ١١٧٪ ، ١٢٠٪ في الدولتين علي الترتيب عام ١٩٨٨ ، اما في مصر والعراق فتصل هذه النسب الي اقصاها في الاولي ١٠٧٪ عام ١٩٨٨ ، والي ادناها بالنسبه للثانيه حيث لا تتجاوز ٧٥٪ خلال الثمانينات ٠

ب ـ من ناحيه اخري يشير تطور ارقام معدلات نمو الاستهلاك النهائي الي تذبذب هذه المعدلات بالنسبه للدول الاربع الامر الذي يعكس عدم استقرار معدلات نمو الاستهلاك العام في غالبيه الدول حيث يلعب قطاع الخدمات العام دورا متميزا وهي خدمات تتم خارج نطاق السوق في دول المجلس في الوقت ذاته يصل متوسط نصيب الفرد من خدمات هذا القطاع العام اقصاه في الاردن بما يقارب اربع مرات مثيله في اليمن ومصر ٠

ح ـ تخفي التباينات فينسب الاستهلاك النهائي* حقيقه الاختلافات في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص حيث يرتفع هذا النصيب في الاردن الي ما يقارب ثلاثه امثال مستواه في مصر وضعف مستواه في اليمن ٠

الامر الذي يجعلنا نتوقع سلفا اختلاف مستوي ونمط وهيكل الطلب المحلي علي السلع المحليه والسلع المستورده وهي نقطه ستحلل فيما بعد ٠

(٣) باعتبار ان غالبيه الدراسات تتفق علي ان انخفاض معدلات الاستثمار قد يرجع لعده اسباب من بينها انخفاض مستويات الناتج ، مستويات الادخار ، ظاهره هروب رؤوس الاموال والمرتبطه بتواجد اسعار فائده سالبه وانظمه اسعار صرف لا تشجع علي الاحتفاظ بالمدخرات في اوعيه العملات الوطنيه ٠ فإن التأمل لأرقام ونسب الاستثمار وفجوه الموارد المحليه قد يقودنا الي التدليل علي طبيعه هذه الاسباب :

ا ـ تشير الارتباطات الاحصائيه** بين معدلات نمو الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي للاقطار الاربع الي التواكب والتلازم بين تطور ارقام نمو الاستثمار والناتج المحلي الامر الذي ينطوي علي اهميه تخطيط الاستثمار لتحقيق اهداف النمو الاقتصادي ٠

---

* قد تفسر هذه الاختلافات بالفروق في مستويات الاسعار المحليه ومعدلات نموها وكذلك بالفروق في مستويات الاستهلاك الحقيقي في الاقطار المعنيه ٠

** معامل الارتباط بين معدلات نمو الاستهلاك والناتج المحلي الاجمالي
بالنسبه لمصر = ر = ٧٢ر
بالنسبه الاردن = ر = ٨٩ر
بالنسبه العراق = ر = ٨٤ر
بالنسبه لليمن = ر = ٨٢ر

ب - باستثناء العراق هناك اتجاهات نحو تخفيض نسب فجوه الموارد بالنسبه لاقطار مجلس التعاون العربي خلال النصف الثاني من الثمانينات بشكل ملموس خاصه في الاردن ومصر اما اليمن فلازالت نسب فجوه الموارد عاليه اذ تقترب من ربع الناتج المحلي هناك .

ان هذه المحاولات نحو تضييق الفجوه كانت بسبب اضطرار هذه الاقطار الي تخفيض الواردات والي تطبيق سياسات انكماشيه في ظل قيد ندره النقد الاجنبي وتفاقم اعباء الدين الخارجي وضعف القدرة علي الاستدانه[1] وان بدء ظهور فجوه الموارد الخارجيه يرجع الي تدهور اسعار النفط وعوائده في الوقت الذي لم ينكمش فيه الانفاق القومي فيها بشكل ملموس (العراق) مصر كذلك نجدر ملاحظه ان تأثير الدعوه لترشيد الواردات قد تفسر اتجاهات تناقص نسب الواردات الي الناتج في مصر والعراق واليمن باستثناء الاردن التي تعاني من ارتفاع (نسبه الواردات الي الناتج بما يقرب من مستواه) .

وهذا يبدو للعيان منطقي لمواجهه الانخفاضات في نسب قيم الصادرات في ظل الظروف الجديده لسوق النفط العالمي التي بدأت منذ ١٩٨٦ وظروف الحرب العراقيه - الايرانيه .

---

(١) رمزي زكي ، الاقتصاد العربي تحت المصار : دراسات في الازمه الاقتصاد العالميه وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع اشاره خاصه عن الدائنيه والمديونيه العربيه ، مركز دراسات الوحده العربيه ، ١٩٨٩ ، ص ١٥١ .

جدول (٣)

تطور الميول المتوسطه للادخار والمعدلات الحديه للادخار خلال بعض السنوات لدول مجلس التعاون العربي

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	٧٠ - ١٩٨٠*	٨٢ - ١٩٨٧
مصر						
- حصص الادخار المحلي الاجمالي في الناتج المحلي	١٤ر٥	١٣ر٨	٨ر٤	٩ر٣	٢١ر٩*	
- حصص الادخار القومي في الناتج المحلي	١٥ر١	١٣ر٠	٧ر٣	١٢ر٥		
- المعدلات الحديه للادخار القومي						٢ر٧ - ٠٣٠ر
المعدلات الحديه للادخار المحلي						١ر٥ -
الاردن						
- حصص الادخار المحلي في الناتج المحلي		٢ر٠-	٢ر٢-	١ر٧	٢٦ر٣*	
- حصص الادخار القومي في الناتج المحلي		١٥ر٢	٧ر٢	٢٠ر٥		
- المعدلات الحديه للادخار القومي *						٢٧ر٩
- المعدلات الحديه للادخار المحلي *						١٤ر٠

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٠/٧٠	١٩٨٧/٨٢
العـــراق						
- حصص الادخار المحلي فـي الناتج						٢ر٢١*
- حصص الادخار القومي فـي الناتج						
- المعدلات الحديه للادخـار القومي						
- المعدلات الحديه للادخـار المحلي						
اليمـــن						
- حصص الادخار المحلي فـي الناتج	-٩ر١٢	-٠ر٩	-٢ر١٨	-٦ر٥		
- حصص الادخار القومي فـي الناتج	٧ر٢	٨ر٣	-١ر١	١ر١		
- المعدلات الحديه للادخـار القومي						-٩ر٤
- المعدلات الحديه للادخـار المحلي						+٣ر

المصدر :

الميل المتوسط للادخار وفقا للمصدر محسوب بالاسعار الجارية

* تمثل الميل المتوسط للادخار خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٠ ، ومأخوذه الارقام من حسين حسني رأس المال الاجنبي والنمو الاقتصادي في بعض الدول العربيه ،

، مذكرة خارجية ١٤١٨ ، معهد التخطيط القومي ، ابريل ١٩٨٦ ، جدول)(٨) ص ٢٥

ح – ان التأثير السلبي الذي نجم عن موقف الدين الخارجي وفجوه الموارد المحليه قد يفسر انعكاس التطور رات في معدلات الادخار المحلي (الميول المتوسطه والحديه) جدول (٣) الامر الذي يفسر جزئيا تواضع معدلات الاستثمار الممول (جدول ١) ٠ حيث تبرز الارقام تواضع الميول المتوسطه للادخار خلال الثمانينات مقارنه بفتره السبعينات (بل وتناقص في الادخار كما تشير المعدلات الحديه للادخار) بالنسبه لمصر ووجود مدخرات سالبه في كل من اليمن والاردن* ٠ وبطبيعه الحال فان ضعف مستويات المدخرات المحليه لا يفسر كليه بمشكله الديون فهناك جمله من العوامل تعتقد بمساهمتها مثل ازدياد معدلات الاستهلاك المحلي ا بالذات الكمالي ، وزياده الانفاق الحكومي علي اغراض الدفاع فضلا عن التأثير الناجم عن اعاد: توزيع الدخل القومي لمصلحه الفئات ذات الميول الاستهلاكيه (المتوسطه والجديه) المرتفعه وتباطؤ جهود التنميه التضخم ، والنمو السكاني ٠٠٠ الخ ٠

---

* ترجع مشاكل الاقتصاد اليمني الي عوامل خارجيه : انخفاض تحويلات العاملين بالخليج الجفاف ثم الي عوامل داخليه تتعلق بزياده بنفقات الحكومه العامه والزياده في تقويم الريال اليمني Overvaluation لذا فقد بدأت الحكومه منذ ١٩٨٣ في تنفيذ برنامج تثبيت لتصحيح الاختلالات الماليه والخارجيه عن طريق تخفيض الاستثمار العام وتجميد الاجور وتخفيض الريال عده مرات وتغيير الواردات ٠ اما الاقتصاد الاردني فيعاني من عجز في ميزان المدفوعات نتيجة للاعتماد البالغ فيه علي الواردات ووجود قاعدة تصديريه محدوده ، ولارتفاع اسعار البترول في اوائل الثمانينات وانخفاض المنح الا انه في منتصف الثمانينات وحتي الآن تدهور الميزان بشده نظرا لارتفاع مدفوعات خدمه الدين وعدم الاستقرار السياسي وظاهره هروب رؤوس الاموال والتي لم تشملها الاحصائيات لذا فان خطه الحكومه ٨٦ – ١٩٩٠ تدعو لتحرير التجاره ولاتباع سياسات مالية ونقديه تقييديه لتشجيع المدخرات المحليه ولتشجيع الكفاءه واتباع سياسه سعر فائده

World Trade,... Op. Cit,....PP. 227,442 - 493.

(٤) ان الاتجاهات في نسب الطلب المحلي / الناتج هي اتجاهات تصحيحيه في هياكل توزيع النواتج القطريه في مجلس التعاون العربي جدولي (١) ، (٢) . فنسب الدول الاربع في عام ١٩٨٨ هي علي الترتيب ١٢٦٪ ، ١٥٥٪ ٨٣٪، ١٣٠٪ لمصر ، الاردن ، العراق واليمن الشمالي اي ان العراق اكثر اقترابا من تصحيح التوازن يليها مصر (- ١٧٪ ، ٢٦٪) الا اننا يمكن ان نسجل الآتي :

ا - ان نسب الاستهلاك النهائي في دول مجلس التعاون العربي لازالت ابعد ما يكون عن مستوياتها التوزانيه العالميه سواء بالنسبه للدول الناميه المنخفضه او المرتفعه الدخل .

ب - فيما يخص نسب الاستثمار الاجمالي تقترب مصر والعراق من مستوياتها العالميه في الدول الناميه والدول المتقدمه جدول (٢) . الا ان الميل المتوسط للادخار لازال ابعد ما يكون عن مستوياته العالميه جدولي (٢) ، (٣) . وهو ما يستلزم معه اعاده النظر في ادوات السياسه الماليه والنقديه وتوزيع الدخول وغيرها من العوامل المسئوله عن ذلك . حيث ان الامر الخطير في المدي الطويل والذي يمكن ان يهدد دول المجلس هي استمرار هذه الاتجاهات اللاتوازنية الاختلاليه في هياكل الطلب المحلي وتزايد الاعتماد النسبي علي الواردات وهنا يبرز دور ومجهودات التكامل في الحد من هذه الاختلالات وتصحيحها بما ينعكس في النهايه في تصحيح اختلال هياكل الانتاج القطريه لهذه الاقطار والواقع فان اقتراب اقتصاديات اقطار المجلس من الحاله التوازنيه في تخصيص الموارد وبما يقترن بتصحيح هيكل الطلب المحلي الامر الذي يفسر

تناقص نسب الاعتماد علي الواردات بما ينعكس بدرجه او باخري في تزايد المديونيه الخارجيه في ظل اتجاهات انحسار الموارد النفطيه مع تغير ظروف سوق النفط وانحسار تحويلات العاملين مع مرور الاقطار بمراحل تدعيم قواعدها الانتاجيه ٠

وتتطلب علاج هذه الاختلالات في هياكل الطلب المحلي لاقطار المجلس من منظور تكاملي ان نتعرف علي الصفات المشتركه بين دول المجلس في تراكيب هياكل الطلب :-

أولا : توصيف النمط الاستهلاكي وهو ما يتلزم التعرف علي نتائج المسوح الاحصائيه لكل من المتغيرات التاليه :

ا - الاستهلاك النهائي مقسما بحسب المجموعات السلعيه الرئيسيه (الخاص والعام) ٠

ب - النسب المئويه للانفاق السنوي علي مجموعات الانفاق الرئيسيه وهو ما يتطلب النظر لبحوث ميزانيات الاسر في اقطار مجلس التعاون العربي ٠

ثانيا : توصيف النمط الاستثماري وعلاقاته

ا - تطور حجم الاستثمار وتوزيعه بين الانشطه والمكونات العينيه الرئيسيه ٠

ب - تمويل الاستثمار وتحليل التراكم حسب مصادره ٠

ح – علاقه التوسع الاستثماري بمشكله قصور النقد الاجنبـــي .

ثالثا : علاقه التنميه باختلالات متغيرات الطلب النهائي (في ضـوء جـــــدل نظريه الاتحاد الجمركي) .

المبحث الثاني : توصيف الانفاق الاستهلاكي لدول مجلس التعاون العربي

تبرز دراسه [١] اعدت حول الآثار السلبيه لانتقال النمط الاستهلاكي انسائد في البلدان النفطيه الي البلدان المصدره للعماله ، ان الانماط والعادات الاستهلاكيه الجديده التي وجدت طريقها الي المستهلك العربي والتي يجري تقنينها في شكل دالات استهلاكية تبتعد كثيرا عن الصيغه الكينزيه التي تربط تقلبات حجم الاستهلاك خلال فتره زمنيه بالتغيرات في الدخل الجاري ويتوقع ان تكون اقرب لصيغ فريدمان لداله الاستهلاك والتي ترتبط بمستويات الدخل الدائم . ونجد صعوبه في التدليل الاحصائي علي صحه هذه الفرضيه لنقص البيانات عن حجم الاستهلاك والدخل القابل للتصرف لاقطار مجلس التعاون العربي .

---

(١) محمود عبدالفضيل ، النفط والوحده العربيه : تأثير النفط العربي علي مستقبل الوحده العربيه والعلاقات الاقتصاديه العربيه ، مركز دراسات الوحده العربيه ، دار المستقبل العربي ، الطبعه الرابعه ، ١٩٨٢ ص ٨١ .

جدول (٤)

المرونه الدخليه للاستهلاك انخاص والنهائي في اقطار مجلس

التعاون العربي خلال الفتره (٨٥ - ١٩٨٨)

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	المرونه الدخليه* للاستهلاك
مصـــر					
الاستهلاك الخاص	٦٥ر	٩٩ر	٣ر٢٣	٩٢ر٠	١ر٥٥
الاستهلاك النهائي	٩٨ر	٨٨ر	٢ر٤١	٩٨ر	١ر٣١
الاردن					
الاستهلاك الخاص	-١٣ر	-٠٣ر	١ر١١	٨٦ر	٤٥ر
الاستهلاك النهائي	١ر٢٣	٢٥ر	١ر٠٥	٧٩ر	٨٨ر
العـــراق					
الاستهلاك الخاص	١٠ر	-٢ر٦٣	-١ر٤٩	٤٢ر	-٩٠ر
اليمـــن					
الاستهلاك الخاص	٨٢ر	١ر٣٩	١ر١٤	٧٩ر	١ر٠٣
الاستهلاك النهائي	١ر٠٩	١ر٦٧	١ر٤٥	٨٣ر	١ر٢٦

المصدر : محسوبه من جدول (١)

* نظراً لعدم توافر بيانات عن عدد كافي من السنوات استخدم كتقريب للمرونه الدخليه للاستهلاك متوسط نسب معدلات نمو الاستهلاك الي نظيره من الناتج المحلي وذلـــك بالاستعانه بارقام جدول (١) وهي ارقام محسوبه بالدولار بالاسعار الجاريه .

جدول رقم (٥)

النسبه المئويه للانفاق السنوي علي كل من مجموعات الانفاق الرئيسيه الي جملـــــــه الانفـاق السنوي في بعض محافظـــــات مصـــــر والاردن

	مصـــــر		الاردن	
	القاهرة	الأسكندرية	البلقـــاء	عمـــان
الطعـــام	٤٤ر٥	٤٨ر٤	٣٩ر١	٣١ر٦
المشـــروبات	٢ر٣	٢ر٦	٦ر	٨ر
والدخان والمكيفـات	٥ر٢	١ر٩	٢ر٨	٢ر٤
الاقمشه والملابـس				
واحذيـــه	٩ر٩	١٠ر١	٨ر٠	٦ر٥
المسكن ومستلزماته	٩ر٣	١٠ر٠	١٨ر٨	٢٤ر٩
- المســكـــن	٩ر٥	٥ر٩	١٤ر٠	٢٠ر٠
- الوقود والاضاءه	٢ر٣	٤ر١	٤ر٨	٤ر٩
- الاثاث والتجهيزات والخدمات العائليه	٨ر٥	٤ر٤	٦ر٦	٤ر٢
- المنفق علي الخدمات والرعايه الصحيه	٢ر٣	٢ر٣	٢ر١	٢ر٠
- النقل والمواصلات	٧ر١	٣ر٤	٦ر٦	٩ر٤
- التعلـــيم	٢ر١	١ر٧	١ر٤	٤ر٢
- المنفق علي الثقافه والرياضه والتربيه	١ر٨	١ر٢	١ر١	٢ر١
- المطاعم والمقاهـــي	٣ر٣	٣ر٦		
- اوجه الانفاق الاستهلاكي الاخري :	٥ر٤	٣ر٦		
- الادوات الشخصيه والمستلزمات				
- الشخصيه والزينه	٦ر٣	٣ر٣	٢ر٦	٢ر٧
- خدمات غير مدرجـــه	٩ر	٣ر	١٠ر٢	٩ر٢
- جمله الانفاق الاستهلاكي السنوي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر : مصر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النتائج المجمعة للدورات الأربع لبحث ميزانية الأسرة ٨١ - ٨٢ ، ١٩٨٦ .

الاردن : دائرة الاحصاءات العامة ، دراسة نفقات ودخل الأسرة ٨٦ - ١٩٨٧ .

اضافه الي ان هذا الشكل الدالي لن يكون الا وليد ظروف دخليه استثنائيه لا يوجد اي ضمان لاستمرارها في المستقبل نظرا لعدم اليقين المرتبط بمستوي العوائد النفطيه وسياسات تصدير واستيراد العماله العربيه ومن ثم تحويلات العاملين من الاردن ومصر واليمن في دول الخليج العربي ٠

لذا نكتفي بالادله القاصره المرتبطه بمفهوم المرونات التقريبيه والتي بلاشك تؤثر في دقه التحليل لارتباطها بمستوي تجميعي عالي للاستهلاك الخاص والنهائي

حيث نجد ان المرونات الدخليه لكل من الاستهلاك الخاص والنهائي في كل من مصر واليمن تتجاوز الواحد الصحيح ٠ وهو ما يتوقع معه سلفا أن تتماثل مستويات الاستهلاك ولكن دون أن نحزم بتماثل انماط الانفاق الاستهلاكي ٠ اما الاستهلاك الخاص في الاردن فيبدو انه غير مرن للتغيرات في النواتج المحليه وتقترب المرونه من الواحد الصحيح بالنسبه للاستهلاك النهائي ٠ اما العراق فلا توجد معطيات احصائيه عن الاستهلاك الخاص ويستجيب الاستهلاك النهائي للتغيرات في الناتج المحلي استجابه سالبه جدول (٤) ٠

وهكذا فان التحليل المبني علي المرونات الدخليه للاستهلاك لا يعطي نتائج قاطعه حول درجه تماثل الاستهلاك بشقيه ويلزم النزول الي مستوي اعلي من التفصيل لملاحظه انماط الانفاق الاستهلاكي ٠

انماط الانفاق الاستهلاكي حسب المجموعات السلعيه الرئيسيه

نظرا لصعوبه توافر معلومات احصائيه عن الاستهلاك العام في اقطار المجلس وفقا للمجموعات السلعيه الرئيسيه حيث، ان تقدير الاستهلاك الحكومي في الغالب يتم وفقا لنسب مستمده من الممارسات العمليه السابقه لكل مجموعه سلعيه علي حده [١] فقد استبعدنا انماط الاستهلاك الحكومي لاعتمادها علي اساليب التقدير ولعدم وجود خلفيه احصائيه لها فيما عدا الميزانيات العامه او الحسابات الختامية مع الاخذ في الاعتبار صعوبات الحصول عليها واختلاف المفاهيم المستعمله .

وفي واقع الامر ، لا توجد معطيات احصائيه كافيه تسمح بتركيب صوره احصائيه متكامله عن نمط توزيع الدخل بين الافراد حسب الشرائح الدخليه في معظم البلدان العربيه والمصدر الوحيد المتاح لتكوين صوره تقريبه - غير دقيقه - لتوزيع الدخل بين الاسر هو بحوث ميزانيات الاسره بالعينه والتي لا تتوافر سوي بعض البلدان (مصر ، الاردن) ولا تتوافر لغيرها . ومن المعروف جيدا للباحثين ان التوزيع حسب الشرائح الانفاقيه اكثر عداله ومساواه من التوزيع الحقيقي للدخل السائد نظرا للفروق في هوامش الادخار والتي تغفلها بحوث ميزانيات الاسره بالعينه . بالاضافه الي اخطاء التقدير والمبالغه في حجم الانفاق الاستهلاكي لدي الفئات الدنيا والعليا مما يشكك في دقه النتائج المترتبه علي قياسات توزيع الدخول [٢] . وغالبا لا تتطابق المفاهيم والتعاريف المعتمده عند اجراء بحوث ميزانيات الأسره الذي يؤثر بدوره علي دقه وصلاحيه المقارنات حول الصوره التوزيعيه

---

(١) حسين صالح ، تخطيط ومتابعه التجاره الخارجيه في ج.م.ع الاساليب الحاليه وامكانات التطوير ، مذكرة خارجية ١٤٢١ ، معهد التخطيط القومي ، يوليو ١٩٨٦ ص ٥١ . يتم في مصر وفقا للدراسه المذكوره تقدير المفردات السلعيه وفقا لنسب تتراوح بين ٥ - ٨ ٪ من الاستهلاك العائلي وفقا لظروف كل مجموعه سلعيه علي حده .

(٢) مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي - التنمية العربيه مركز دراسات الوحده العربيه ، ١٩٨٩ ، ص ٢١٨

للدخل فيما بين تلك البلدان نضف الي ماتقدم انه بالرغم من اهميه قضيه توزيع الدخل في التأثير علي انماط الانفاق الاستهلاكيه داخل اقطار المجلس[١] الا انها ليست نقطه محوريه من وجهه نظر موضوع الدراسه ونري انه من الاهميه التعرف علي نمط توزيع الانفاق علي المجموعات الرئيسيه لعلاقته الوثيقه بالآفاق المستقبليه لاسواق مجلس التعاون العربي واقتصاديات الحجم المترتبه علي توسيع هذه الاسواق في ظل نمط تكاملي مختار .

لذا وفقا للمتوافر من بحوث ميزانية الأسره لكل من مصر والاردن يتضح لنا الآتي :-

١ - اذا اعتبرنا المجموعات السلعيه الطعام ، المشروبات والدخان والمكيفات والاقمشه والملابس والاحذيه هي نفس المجموعات السلعيه المناظره لتصنيف التجاره الدوليه المأخوذ به في الدراسه SITC يتضح لنا ان هذه المجموعات تناظر علي الترتيب المجموعه (٥) : الطعام ، المجموعه (٦) المناظره للمشروبات والتبغ ، والمجموعه 8 + 6 المناظره للاقمشه والملابس والأحذيه .

---

(١) ذكرت دراسه اعدت : عثمان محمد عثمان : التخطيط في ظل نقص البيانات مصفوفه الحسابات التخطيطيه : مجله المال والصناعه ، بنك الكويت الصناعي ، العدد السادس ، ١٩٨٥ ، ص ٥٤ انه قد تم اجراء بحث ميزانيه اسره باليمن ولكن نتائجه الاوليه لم تجهز للشك في دقه بياناته .

٢ - بالمقارنه بين القاهره والاسكندرية داخل القطر الواحد ومصر) وبين البلقاء وعمان داخل الاردن نجد أن نسبه الانفاق علي الغذاء في العاصمتين تقل عن نسبه الانفاق علي الغذاء في المحافظتين الاخرتين ٠

وهو ما يعني ان نمط الانفاق الاستهلاكي متحيز ضد مجموعه الطعام (الغذاء) في المناطق الاكثر تحضر بحيث تصل في القاهرة الي نحو ٤٥٪ من اجمالي الانفاق، ٣٢٪ في الاردن مقابل ٤٩٪ في الاسكندرية ، ٣٩٪ في البلقاء الا ان هناك فروق مميزه بين نسب الانفاق علي الغذاء بين القاهره وعمان تبلغ كفرق مطلق ١٢٪ مقابل ١٠٪ كفرق مطلق بين الاسكندريه والبلقاء وهو ما يعني تفوق نمط ا لانفاق الاستهلاكي للاسره الاردني* في الحد من او التركيز علي الغذاء في ميزانيه الأسره كذلك يبدو ان الأسره في المدينه العاصمه اكثر نجاحا في تحقيق ذلك من المحافظات الحضريه الأخري ونفس الشئ يصدق علي الاسره في محافظه القاهره مقارنه بالاسره في محافظه الاسكندريه ٠

٣ - واذا قارنا نسب الانفاق السنوي علي مجموعه الاغذيه والمشروبات والتبغ (١ + ٥) في القطرين علي مستوي المحافظات العواصم والمحافظتين الحضرتين الأخرتين يتضح لنا اتساع الفجوه بين انفاق الاسره علي مجموعه الغذاء

---

* تشير بعض الدراسات الي ان انفاق الاسر العربيه علي الطعام يصل الي ما نسبته ٥٢٪ من متوسط الانفاق الكلي للاسره (١٩٧٢) في سوريا مقابل ٧٩٪ في السودان ، ٦١٪ في مصر : عبدالمؤمن علي - انماط الاستهلاك في الوطن العربي في المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، انماط التنميه في الوطن العربي ٦٠ - ١٩٧٥ ، المعهد ، الكويت ، ١٩٨٠ انماط الانفاق العام والاستهلاك وتوزيع الدخول في الوطن العربي ٠

والمشروبات والتبغ في العاصمتين الي ١٧٪ مقابل فرق بين محافظتين التحضر الاسكندرية والبلقاء يصل ١٦٪ اي أن هناك فجوه ثابته بين قطري انمجلس في انفاق الأسره سواء علي مستوي العواصم او علي مستوي مدن التحضر ٠

٤ – اما فيما يخص المجموعه 8 + 6 والمناظره في جدولنا للاقمشه والملابس والاحذيه فمن الواضح انه علي المستوي القطري : في مصر لا توجد فروق في نفقات الاسره علي الملابس والاحذيه بين العاصمه ومدن التحضر الاخري (الممثل لهاالاسكندرية) اما في الاردن فالفرق اكبر قليلا لا يتجاوز ٥ر١٪ بين العاصمه والمدن الاخري (الممثل لها البلقاء) ويلاحظ اجمالا ان نسبة انفاق الاسره علي هذه المجموعه السلعيه يرتفع قليلا في مصر عنه في الاردن ولا يتجاوز في الحالتين١٠٪ من اجمالي الانفاق السنوي للأسره في البلدين ٠

٥ – باعتبار المجموعتين السلعتين (1 + ٥) ، 8 + 6 اي الاغذيه والملابس نجد ان متوسط انفاق الاسره في مصر علي الاقل ٦٠٪ من ميزانيه الاسره بينما يصل الي ٥٠٪ في الاردن وبحيث يقل كثيرا في العاصمه ٠

٦ – بالاخذ في الاعتبار ما يتعلق بالانفاق الاسري علي الاستثمار البشري من تعليم وصحه وثقافه ورياضه وتربيه يبرز لنا تقارب نسب انفاق الاسره في القطرين علي مستوي محافظات التحضر ٥٪ تقريبا وترتفع قليلا النسبه في محافظه عمان بحيث تصل الي ٨٪ مقابل ٧٪ في القاهرة ٠ اي ان العاصمه تتحيزفي انفاقها علي متطلبات الاستثمار البشري مقارنه بالمدن الاخري ٠

٧ - بخصوص الانفاق علي المسكن ومستلزماته فمن الواضح ان الأسرة في الاردن اكثر انفاقا علي هذا البند في مصر سواء علي مستوي العواصم او مستوي مدن التحضر بحيث تتجاوز النسبه ثلاثه امثالها في مصر وبينما لا يوجد فروق في الانفاق بين العاصمه والمدينه الاخري في مصر في الوقت ذاته نجد اختلافا واضحا بين عاصمه الاردن ومحافظه البلقاء .

٨ - اجمالا تكاد تتماثل انماط انفاق الاسره في مصر والاردن علي الاغذيه والمشروبات والملابس والاحذيه والمسكن ومستلزماته لمجموع كلي - بالرغم من التباينات بين انماط الانفاق داخل المجموعات السلعيه الفرعيه - بما يمثل ٦٥٪ الي ٧٠٪ من اجمالي الانفاق السنوي للاسره .

تقودنا الملاحظات السابقه الي نتائج هامه (١) وهي أن الاختلافات الواضحه بين انماط انفاق الاسره في الاردن ومصر قد تفسر جزئيا الاختلافات في المرونه الدخليه للاستهلاك (من الناتج المحلي الاجمالي) بين مصر والاردن - جدول (٤) ولكنها لا تفسر كليه ان قيم المرونه الدخليه المتوسطه للاستهلاك الخاص في مصر تتجاوز ثلاث امثال مثيلتها في الاردن . حيث يتضح وجود تباينات في انماط الانفاق علي المجموعه الاولي الغذاء والمشروبات +١٥ حيث تقدم بعض التفسير من جهه اخري فان نسبه الانفاق السنوي علي الغذاء والمشروبات والملابس والتي تتجاوز في مصر ٦٠٪ من الانفاق السنوي تتضمن بنود ذات مرونه دخليه بطبيعتها مرتفعه نسبيا من الدخل الجاري بعكس الانفاق علي المسكن ومستلزماته فاغلب الظن ان تقل المرونه الدخليه له وقد يعتمد علي مفهوم الدخل الدائم لداله فريدمان (كما اشرنا سابقا). وقد تقدم الاختلافات في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بين مصر والاردن -

تفسيراً آخر لقيم المرونه نظر لان دخل الفرد في الاردن قد يصل لثلاثه امثالـه في مصر جدول (١) ٠

(ب) تتفق النتائج السابقه مع حدوث تحولات واسعه في النمط الاستهلاكـي ومستويات الرفاهيه الاقتصاديه في المنطقه العربيه والتي يعتقد انهـا ارتبطت : يتزايد حجم السكان ، تزايد حجم المدن ثلاث مرات[١] ارتفاع عدد اجهزه الراديو والتليفزيون الي عشر مرات اعدادها ، تضاعف عـدد المسافرين في الخارج ارتفاع حجم الواردات من الحبوب (وهي نقطـه ستصل فيما بعد) ومن ثم انعكست في ظهور معدلات سالبه للادخـار القومي جدول (٣) في الاردن واليمن ٠ بحيث ساهمت في تصاعد حجـم مدفوعات الدين العام الخارجي كنسب من حصيلة صادرات السلع والخدمات في بعض (٦) اقطار مجلس التعاون العربي ٠

---

(١) تفيد دراسه اعدتها ، أمال شلاش ، خصائص القوي العامله في اقطار مجلس التعاون العربي ، مجله النفط (التنميه ، العدد الاول ، ١٩٩٠ ، ص ٤١) بان العراق قد سجلت اعلي معدلات الارتفاع في مستوي التحضـر في حين يصل مستوي التحضر في اليمن الشمالي الي ادني مستوي له بيـن المجموعه بينما تسبق كل من العراق والاردن مصر في مستوي التحضـر وتري الدراسه انه هذه النسب قد ارتبطت بمستويات الانفاق التنمـوي ونمط الهجره ٠ وفي مصر والاردن فان معدل الهجره الداخليه قد ارتبـط بنمط تخصيص الاستثمار بين الريف والمدن مما ترتب عليه تمايز فـي مستويات المعيشه ومستويات الدخل ٠

جدول (٦)

نسبه حجم مدفوعات الدين الخارجي/ الي حصيله صادرات السلع والخدمات

القطـــــر	١٩٨١	١٩٨٦
الاردن	٥ر٧	٢٨ر٧
مصـــــر	٢٢ر٦	٢١ر٣
اليمن العربيه	٤ر٥	٥٩ر٦

المصدر : مشروع استشراف ... مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥١

وهي بلاشك نسب حرجه وتفرض قيود علي الحركه المستقبليه لاقتصاديـــات مجلس التعاون العربي وترتبط ببعض الاختلالات الهيكليه والتي نذكر بعضهـــا

- التوسع المفرط في استهلاك السلع المعمره والترفيه - والتي لا يتوافر دليـل احصائي للتحقق منها سوي نمط الانفاق علي الاثاث والتجهيزات والـــــذي لا يتجاوز في القطرين ٧٪ جدول (٥) .

- المغالاه في الاستثمار في قطاع الاسكان والعقارات (ذات الطابع المضاربي)
- قصور الاستثمارات في مجال راس المال الثابت (المعدات والتركيبـــات الراسماليه) والمرتبط بضآله حجم القاعده الرأسماليه في اقطار مجلس التعاون العربي والتي تفرض مجموعه من القيود علي حركه التنميه المستقبليه فـــــي ظل نمط تكاملي لاقطار مجلس التعاون العربي .

المبحث الثالث : العلاقه بين الاستثمار والاضافه للطاقه الانتاجيه علي المستوي الكلي ثم انماطه لاقطار مجلس التعاون العربي

استعرضنا في المبحث الاول من الدراسه كل من معدلات نمو الاستثمار للاقطار الاربع ومعدلات نمو النواتج المحليه القطريه وتبين لنا ان هناك ارتباط احصائي بين الظاهرتين يكشف عن وجود اتجاه زمني واضح بين الاستثمار والناتج المحلي لكل قطر علي حدي الا انه لا يمكن الوثوق بمثل هذه العلاقه الاحصائيه المبينه علي عدد قليل من المشاهدات . بالاضافه الي توقع وجود فترات ابطاء بين التغير في الاستثمار والتغير في الناتج المحلي كما تقره النظريه الاقتصاديه وتأثير العديد من الظروف الاقتصادية والسياسية الخارجيه مثل تحويلات العاملين في الخارج (مصر ، اليمن ، الاردن) سوق النفط (مصر والعراق) ، ظروف الحرب العراقية ، سياسات ترشيد الواردات ... وقد يساعد تحليل الابعاد الرئيسيه للاستثمار في الكشف عن الآثار المحتمله لهذا الاستثمار علي التنمية الاقتصاديه لاقطار المجلس من منظور تكاملي . فكما هو معروف فان توزيع الاستثمار بين قطاعات الانتاج السلعي (الزراعة ، الصناعه بصفه اساسيه) وبين قطاعات الخدمات الانتاجيه منها وداخل كل قطاع له آثارمتباينه من زاويه تأثيره علي المتغيرات الاقتصاديه الرئيسيه في الاقتصاديات القطريه مثل الناتج المحلي الاجمالي ، العماله ، الصادرات والواردات وغيرها . وقد يكون من المفيد ان نتعرف علي تطور انتاجيه راس المال علي مستوي القطاعات المختلفه - ولكن نظرا لتعذر الحصول علي البيانات الدقيقه ولخروج هذا عن نطاق الدراسه نكتفي بابراز هذه الفروق علي المستوي الكلي للاقتصاديات كل علي حدي .

جدول رقم (٧) تطور انتاجيه رأس المال الحديـــــــه

(الناتج / رأس المال) لدول مجلس التعاون العربي(الاسعار الجاريه،العملات المحليه)

الدوله	السنوات	الاستثمار الثابت الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	التغيرفي الناتج	انتاجيه رأس المال الحديه(الناتـــج / راس المال)
مصـــــــر	١٩٨٣	١ر٧٣٠١	٧ر٢٢٢٠٥	٤ر٣٨٨٥	٥٣ر
	١٩٨٤	٤ر٧٧٤٨	٦ر٢٧١٨١	٩ر٣٩٧٥	٥١ر
ملايين	١٩٨٥	٧٢٧٢	٢٤٢١١	٤ر٧٠٢٩	٩٧ر
الجنيهات	١٩٨٦	٧٧٥٢	٣٨٢٢١	٠ر٤٠١٠	٥٢ر
	١٩٨٧	٧٧٠٠	٤٤٠٥٠	٠ر٥٨٢٩	٧٦ر
الاردن	١٩٨٣	٥ر٥٤٨	١ر١٧٢٨		
ملايين	١٩٨٤	٤ر٥٣٠	٦ر١٨١٨	٥ر٩٠	١٧ر
الدينارات	١٩٨٥	٦ر٤٥٥	٠ر١٨٨٠	٤ر٦١	١٣ر
	١٩٨٦	٤ر٤٢٣	٦ر٢٠٢٤	٦ر١٦٢	٣٨ر
	١٩٨٧	٤١١٨	٢ر٢٠٧٣	٦ر٤٦	١١ر
العـراق	١٩٨٣	٦ر٤٧١٢	٢ر١٢٨٩٥		
ملايين	١٩٨٤	٤ر٣٩٢٨	٠ر١٥١٤١	٨ر٢٢٤٥	٥٧ر
الدينارات	١٩٨٥	٤ر٣٦٩٩	٤ر١٥٤٥٨	٤ر٣١٧	٠٩ر
	١٩٨٦	٨ر٣٢٧١	١ر١٥٢٢٦	٣ر٣٤٢-	١٠-ر
	١٩٨٧	٤ر١٩٧٧	٠ر١٦٢١٨	٩ر١٥٩١	٨١ر

تابع جدول رقم (٧) تطور انتاجيه راس المال الحديـــــه

(الناتج /رأس المال) لدول مجلس التعاون العربي(الاسعار الجاريه ، العملات المحليه)

السنوات		الاستثمار الثابت* الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	التغير في الناتج	انتاجيه راس المال الحديه(الناتج / راس المال)
	١٩٨٣	٤٣٩٣	٢١٨٧٠		
اليمـــن	١٩٨٤	٤٤٠١	٢٤٧٥٦	٠ر٢٨٨٦	٦٦ر
الشمالي	١٩٨٥	٤٥٤٧	٣٠٩٦٩	٠ر٦٢١٣	١ر٢٧
ملايين	١٩٨٦	٤٩٣٨	٣٨٣٨٩	٠ر٧٤٢٠	١ر٥٠
الريالات	١٩٨٧	٦٢٠٠	٤٣٥٥٩	٠ر٥١٧٠	٨٢ر

المصادر : العراق : الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعه الاحصائيه السنويه ، ١٩٨٨ والناتج المحلـــي الاجمالي بالدينار وبتكلفه عناصر الانتاج بالاسعار الجاريه جدول (٤/٥ ص ١٦٧

الاردن : النشره الاحصائيه ، عدد ٣٩٠ ، جدول رقم ٨٢١

اليمن :كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٧

مصـــر : السيد دحيه ، سعد حافظ : دراسه تحليليه عن تطور الاستثمار في جمهوريه مصر العربيه مع الاشاره للطاقه الاستيعابيه للاقتصاد القومي ، ديسمبر ١٩٨٥ ، سلسلـه قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٠) جدول (١) ص ٥ اما البيانات ٨٥ - ١٩٨٧ ، فمأخوذه IFS, April, 1988, PP. 469.

* (١) تجدرالاشاره الي ان جزءا من رقم الاستثمار الثابت الاجمالي يمثل انفاقا للمحافظه علي الطاقه الانتاجيه القائمه وهو ما يعرف بمخصص اهلاك راس المال والفرق بين ذلك والاستثمار الاجمالي يعطي الاستثمار الصافي والذي يمثل الاضافات الجديده للطاقات الانتاجيه القائمه . وبناء عليه يتعين عند حساب انتاجيه رأس المال الحديه قسمه التغير في الناتج المحلي الاجمالي علـــي صافي الاستثمار الا انه نظرا لعدم توافر بيانات عن مخصص الاهلاك بالنسبه لكل اقطار المجلس ولان ما يهمنا اساسا هو اتجاه انتاجيه راس المال الحديه فقد تم حسابها وفقا للاسلوب الموضـح اعلاه .

(٢) تشير مقارنه ارقام الاستثمار في جدولي (١)،(والملحق (١)) ، (٧) الي ان ارقام الاردن والعراق تسير في نفس الاتجاه (التدهور) بينما ارقام مصر واليمن تسير في اتجاهين متضادين فـــي الجدولين مما يفسر جزئيا باختلاف وحدات التقييم والمفاهيم المستخدمه وفقا لمصادر البيانات .

(١) تبرز التطور العام لقيم انتاجيه راس المال الحديه (التغير في الناتج المحلي الاجمالي مقسوما علي الاستثمار الثابت الاجمالي) حدوث تباينات واضحه في تلك القيم بين دوله واخري ولكن الاتجاه العام يظهر تحسنا في كل من مصر واليمن وتدهورا في كل من الاردن والعراق جدول (٧)

(٢) ان هناك تباينات واضحه بين اقطار المجلس في الحدود الدينا لانتاجيه راس المال الحديه ففي مصر يصل رقم الانتاجيه الي ٥ر علي الاقل مقابل ١١ وفي الاردن ، - ١٠ ر في العراق ، ٦٦ر في اليمن الشمالي ٠

(٣) ان اقصي قيمه حققها رقم الانتاجيه في مصر كانت عام ١٩٨٥ وذلك في السنه التي سبقت الانهيارات في سوق النفط ١٩٨٦ مما اثر علي رقم الانتاجيه بحيث تدهور من ٩٧ر الي ٥٢ر عام ١٩٨٦ ثم شهد تحسنا واضحا في عام ١٩٨٧ مع بدايه الخطه الخمسيه الحاليه ٠ اما الاردن فمن الواضح ان ضعف انتاجيه راس المال لصيقه بالاقتصاد الاردنيواعتماده الشديد علي الواردات من الخارج مقارنه ببقيه اقطار المجلس ٠ اما العراق فبالرغم من قسوه ظروف الحرب بما عنته من تدمير لبعض المشروعات وتكاليف فك مشروعات اخري ونقلها وتركيبها في مناطق جديده الا ان قيم الانتاجيه لراس المال مرتفعه باستثناء سنتي ٨٥ ، ١٩٨٦ ٠ اما الاقتصاد اليمني فمن المتصور ان قيم انتاجيه راسماله مرتفعه ٦٦ر بالرغم من التحسن الذي طرأ علي الناتج المحلي مع ظهور النفط وتسويقه منذ عام ١٩٨٤ ٠

(٤) باستثناء الاقتصاد الاردني ، تتقارب قيمالانتاجيه في مصر ، اليمن الشمالي العراق (باستثناء سنتي ٨٥ ، ١٩٨٦)٠
والواقع ان بعض الاختلافات في قيم انتاجيه رأس المال لاقطار المجلس يمكن ان تفسر ولو جزئيا بطرق توزيع الاستثمار علي المكونات العينيه ٠

جدول رقم (٨)

هيكل توزيع الاستثمار الثابت الاجمالي حسب المكونات العينيه في بعض اقطار مجلس التعاون العربي خلال بعض السنوات

القطر	السنه	مباني وتشييدات وتجهيزات	اعمال وانشاءات اخري	الآت ومعدات وعدد	وسائل نقل	اخري	...
مصر	١٩٨٢/٨٢		٣٩	٤٠ر٩	١٣ر٤	٦ر٧	١٠٠
	٨٢/٨٢ - ٨٧/٨٦		٥٠ر١	٣٢ر٦	٨ر٧	٥ر٣	١٠٠
	١٩٨٨/٨٧		٤٢ر٤	٤١ر٧	٧ر١	٢ر	١٠٠
العراق	١٩٨٦	٤٠	٣٦	٢٢ر٢	١ر٩		١٠٠
	١٩٨٧	٣٦	٣٥	٢٦ر٠	٢ر٦	٤ر	١٠٠
الاردن	١٩٨٦	٢٧ر١	٣٣ر٨	٢٤ر٠	١٥ر١	-	١٠٠
	١٩٨٧	٢٠ر٦	٣٦ر٦	٢٦ر٧	١٦ر١	-	١٠٠

المصادر : بالنسبه لمصر : بيانات عام ١٩٨٢/٨٢ من سعد حافظ ... تطور الاستثمار .. مرجع سبق ذكره ص ٢٤اما اعوام ٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، ١٩٨٨/٨٧ فتمثل المنفذ في المتوسط من سنوات الخطه الخمسيه ٨٢/٨٢ - ٨٧/٨٦ - والمتوقع ١٩٨٨/٨٧ وزاره التخطيط والتعاون الدولي ، الخطه الخمسيه الثانيه للتنميه الاقتصاديه والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ وخطه عامها الاول ١٩٨٨/٨٧ الجزء الاول المكونات الرئيسيه ، مايو ١٩٨٧ ص ٢٨٧

العراق : المجموعة السنويه .... ١٩٨٨ ، مرجع سبق ذكره ص ١٧٢

الاردن : النشره الاحصائيه .... ١٩٨٨ ، مرجع سبق ذكره

بدايه تجدر الاشاره الي انه بجانب اهميه تحقيق التوازن القطاعي في توزيع مخصصات الاستثمار علي مستوي مجلس التعاون العربي من اجل ضمان تنميه اقتصاديه متوازنه دون حدوث اختناقات يجب ان تتحقق توازن في توزيع الاستثمار بين مكوناته العينيه المختلفه ، ذلك ان فعاليه استخدام الاصول الانتاجيه الرأسماليه من الآت ومعدات تقتضي ضروره توافر بنود المباني والانشاءات والمعدات وتوافر خدمه نقل كافيه وايدي عامله تلزم لتشغيلها حيث تبين لنا من البيانات الوارده في جدول (٨) ارتفاع الاهميه النسبيه للآلات والمعدات والعدد في مصر عنها في العراق والاردن (٤٢٪ ، ٢٦٪ ، ٢٧٪ علي الترتيب) مقابل ذلك ارتفعت قيم نسب المباني والتشييدات واعمال الانشاءات في كل العراق والاردن بما يتجاوز كثيرا رقم مصر ٥٠٪ (متوسط سنوات الخطه الخمسيه ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) ٧١٪ للعراق ويقترب منه ٥٧ر٢ ٪ (الاردن) . وقد يجد هذا التطور تفسيره في رغبه المخطط في مصر استكمال المشروعات القائمه وتوفير الالات والمعدات اللازمه للاحلال والتجديد مع احداث توازن في بند المباني والانشاءات بما يتفق ورقم الالات والمعدات ويرتبط ارتباطا مباشرا بتوزيع الاستثمارات وفقا لطبيعه المشروع والذي يمكن تقسيمه بالاخذ في الاعتبار متطلبات الخطه الخمسيه الحاليه ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩١/٩٠* جدول (٨) والذي تترجمه رقم سنه الخطه الاولي ١٩٨٨/٨٧ . اما بالنسبه للاقتصاد العراقي فيبدو ان ما تتوافر من معلومات [1] لدينا يتناقض

---

* يفيد الجزء الاول - المكونات الرئيسيه ... مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ ، جدول (٧٦) بأن مشروعات الاحلال والاستكمال تمثل ٥١ر٤٪ من اجمالي الاستثمارات مقابل ٤٨ر٦٪ .

(١) ندوه المدخل التخطيطي للتكامل الاقتصادي العربي - التنميه والتخطيط في الاقتصاد العراقي والتكامل الاقتصادي - القاهره ١٢- ١٤ ابريل ١٩٨٨ ، ص ٢٠٧

وارتفاع الاهميه النسبيه لبند المباني والتشييدات والانشاءات جدول (٨) . فقد التزم المخطط هناك باستكمال والتوسعات والاحلال والتجديد دون البدء في مشروعات جديده الا في الحدود التي تزيد من نسب استغلال الطاقات الانتاجيه القائمه دون العمل علي خلق طاقات جديده لان الزيادات في الانتاج كانت اقل من الزيادات التي تحققت في تكوين راس المال بالاضافه الي تقلص الموجودات الاجنبيه وانخفاض القدره علي تمويل الاستثمارات بشكل عام او توفير المستلزمات المحليه لها .

ويبدو جليا ان بند وسائل النقل يحظي باهتمام اكبر في الاقتصاد المصري والاردني بالمقارنه بالاقتصاد العراقي (اكثر ١٥٪ مقابل ٢٪) .

التوزيع القطاعي للاستثمار

يوضح جدول (٩) التوزيع القطاعي للاستثمار الثابت الاجمالي بين القطاعات الرئيسيه في الاقتصاديات لدول مجلس التعاون العربي :

١ - حيث يبرز تباين بين اقطار المجلس في الاهميه النسبيه للاستثمارات التي تشغلها القطاعات السلعيه وهذا قد يرجع في جزء منه الي تفاوت قدره الاقطار علي استيعاب المخصصات الاستثماريه والي تباين مواردها الاقتصاديه وطبيعه المرحله التي تمر بها والسياسه التي تنتهجها وفي حالتنا هذه يصعب اعطاء صوره دقيقه وقاطعه حول هذا التباين لاختلاف الفترات الزمنيه ولتأخر الفتره التي تغطيها البيانات في حالات الاردن والعراق .

٢ - يتضح ان الزراعة تحتل اقل نصيب من الاستثمارات داخل القطاعات .

جدول رقـم (٩)

هيكل توزيع الاستثمار الثابت الاجمالي بين القطاعات الرئيسية في بعض السنوات ولاقطار مجلس التعاون

القطـر	سنوات	مجموع الاستثمارات	الزراعة	الصناعة والتعدين	الكهرباء والغاز والماء	البناء والاسكان	النقل والتخزين	قطاعات اخـري
مصـــر	٧٨ – ٨٢	٣٣٧٨٧	٩ر٥١	٢٣ر٢	١٢ر٣	٨ر٣	٣٦ر٣	١٢ر٥
	١٩٨٦ / ٨٧	٧٨٣٥	١١ر٤	٢٣ر٩	٧ر٠	٢٢ر٩	١٧ر١	١٨ر٧
	١٩٨٨/١٩٨٧	١٠٦٣٩ر٥	٩ر٨	٢٧ر٠	٧ر٣	١٣ر٢	١٩ر٤	٢٣ر٣
الاردن	٧٦ – ٨٠*	٢٨٥١	٥ر٦	٢٧ر٠	١٧ر٤	١٢ر٨	١٩ر٦	١٧ر٥
العراق	٧٦ – ٨٠*	٤١٨٥٣	١٧ر٨	٣٤ر٢	١٩ر	١٢ر٥	١٥ر١	٢٠ر٢
اليمن	٧٦ – ٨١*	٤٣٩٥	١٥ر١	١١ر٩	٨ر٧	١٥ر١	٣١ر٤	١٧ر٨
الشمالي	١٩٨٦	٣٠٨٥	١٠ر٧	١٠ر٣	١٦ر٢	٢١ر٠	١٤ر٠	٢٧ر٩
	١٩٨٧	٤١٤٩	١٢ر٣	٩ر٤	١١ر٩	٣٠ر٥	٢٣ر٧	٢٢ر٢

المصدر : * تشير الأرقام الاستثمارات الموجوده في الخطط السنويه للاقطار ومأخوذه من عباس التميمي – النمو الصناعي في الوطن العربي ، جامعه الموصل ١٩٨٥ ، ص ٣٢٥ – ٣٢٧ جدول ٥/١

اما بقيه الاعوام لمصر واليمن فهي علي الترتيب محسوبه من :

اما اليمن من الاحصاء السنوي ... مرجع سبق ذكره ، جدول رقم ١٥/١٩

السلعيه في كل من مصر والاردن حيث ان نصيبها يقترب من ١٠٪ من اجمالي الاستثمارات في مصر ، ٦٪ في الاردن · ونتفق علي ان هناك معوقات امام تنميه الزراعه العربيه عموما وفي اقطار مجلس التعاون العربي تتمثل في عوامل طبيعيه - ارتفاع نسبه الزراعه المعتمده علي المطر ، نظام الملكيه الزراعيه عوائق اقتصاديه متمثله في السياسات الزراعيه ···· ايجار الاراضي ، نظم توزيع مستلزمات الانتاج ، التسعير للمنتجات الزراعية ؟ اسعار الصرف ، نظم الضرائب ، حصص التصدير ، ندره الائتمان المتاح للمصدرين · ويقتضي التدليل علي بعض هذه الحقائق باعتبارها قيود هيكليه تقف عقبه علي طريق انجاز التكامل شبه الاقليمي (المجلس) لتحقيق تنميه زراعيه حقيقيه ان تشير الي قاعده التنميه الزراعيه وهذه نقطه تخرج عن نطاق الدراسه الحاليه ·

ومن الواضح وفقا للبيانات المتوافره ان العراق واليمن الشمالي تولي اهتماما نسبيا اكبر للزراعه ·

٢ - ان الاستثمارات الصناعيه قد حظيت بارتفاع نسبي في نصيبها الي اجمالي الاستثمارات في مصر والاردن والعراق نظرا لوجود قاعدة صناعيه متطوره نسبيا وبالاخص في مصر والعراق (حيث تتواجد صناعه بتروكيماويه مرتبطه بالنفط الخام) ·

٤ - اما بالنسبه لقطاع الكهرباء والغاز والماء فمن الملاحظ انخفاض النصيب النسبي لاستثماره في مصر مقارنه بستوات الخطه ٧٨ - ١٩٨٢ · اما في اليمن الشمالي فقد تزايد النصيب النسبي للقطاع مع تطور حركه العمران والتحضر في المدن اليمنيه · اما الاردن فلازالت تحظي بنصيب مرتفع له ١٧٪ ·

٥ - من التطورات الايجابية في هيكل توزيع الاستثمار الثابت اتجاه الاستثمارات المخصصه للبناء والتشييد للارتفاع من ٨٪ خلال ١٩٨٢/٧٨ الي نحو ١٢٪ عام ١٩٨٨ في مصر . وتقترب النسبه المخصصه له من تلك الموجوده في الاردن والعراق وقد يكون هذا مبررا لاهميه قطاع السياحه في الاردن والرغبه في ارساء قواعد البنيه الارتكازيه لمواجهه التوسعات المحتمله في القطاع اما قطاع التشييد والاسكان في العراق فيبدو انه كان وزال متاثرا بطفرة البترول والتي بدأت في السبعينات وارتبطت بالتوسع في القطاع ذاته . ومن الاهميه الاشاره الي ان تطور قطاع التشييد والاسكان في مصر لازال دون احتياجات التوسع في قطاع الصناعة وتزايد اعداد السكان . اما اليمن الشمالي فحركه العمران والتحضر قد استلزمت ايضا التوسع في هذا القطاع .

٦ - اما فيما يخص قطاعات الخدمات الانتاجيه فارتفاع النصيب النسبي لقطاع النقل والمواصلات والتخزين في اقطار المجلس يرجع لزيادة الاهتمام بخدمات النقل لمواجهه التوسعات في كل من الانشطه السلعيه والخدميه . وهذا قد يفسر ارتفاع الرقم خلال خطه ٧٨ - ١٩٨٢ في مصر وتناقصه فيما بعد . حيث استلزمت التوسعات في قناه السويس بعد فتحها للملاحه ان يحقق هذا الرقم اقصاه مقارنه بمستويات اعوام ٨٧ ، ١٩٨٨ . ويمثل هذا القطاع اهميه متقاربه مع مثيله في الاردن والعراق من حيث الاهميه النسبيه للاستثمارات المخصصه له من اجمالي الاستثمارات بينما تأخذ الاهميه النسبيه له اتجاها نزوليا في اليمن الشمالي مقارنه بسنه الخطه ٧٦ - ١٩٨١ الا ان النسبه المخصصه له في ١٩٨٧ تجاوز النسبه المخصصه لاستثماراته في مصر .

تمويل الاستثمار

بالرغم من ان دراسه تمويل الاستثمار تتطلب ان تتم في ضوء توزيع الدخول وتحليل التراكم حسب مصادره وخاصه حسب مصادره الداخليه الذاتيه في اقطار مجلس التعاون العربي وذلك لما لا من دلالات لكفاءه المجتمع في تعبئه موارده وعلي استيعاب الاستثمارات الجديده الا أنه يعوزنا الكثير من البيانات التي لا تتوافر لكل اقطار المجلس ولذا سنكتفي سريعا باعطاء مثال سريع لمدي تغطيه الادخار القومي الاجمالي الاستثمار في ضوء المتوافر من البيانات القطريه لكل من مصر واليمن الشمالي ·

حيث تشير البيانات المتاحه الي ان اجمالي الادخار القومي (شاملا التحويلات) جدول (١٠) الي انه بسبب التحويلات من العالم الخارجي سواء كانت تحويلات اليمنيين ، المصريين او الاجانب استطاعت المدخرات القوميه في القطرين ان تغطي حوالي ٥٠٪ من الاستثمارات (في اليمن) حول

جدول (١٠) نسبه تغطيه الادخار القومي (شاملا التحويلات لاجمالي الاستثمار لبعض اقطار مجلس التعاون العربي

		٨٢	٨٢	٨٤	٨٥	٨٦	١٩٨٧
مصر		٦٠ر٦	٨٧ر١				٧٤ر٦
اليمن	الادخار	١١٤٤		١٩٠٥	١٤٢٣	٢٧٩٢	٥١٩
	الاستثمار الثابت	٤٢٩٣		٤٤٠١	٤٥٤٧	٤٩٣٨	٦٢٠٠
	نسبه تغطيه الادخار القومي لاجمالي الاستثمار	٢٦ر٠		٤٢ر٣	٣١ر٣	٥٦ر٥	٨ر٤

المصادر : مصر : سعد حافظ ···· الخطه الخمسيه الثانيه ، مرجع سبق ذكره المكونات الرئيسيه ، مرجع سبق ذكره ص ٦٦ – ٦٧ جدول (٥٢)

عام ١٩٨٦ الا انها اختفت في العام التالي ١٩٨٧ حيث اقتصرت نسبه التغطيه علي ٨٪ من الاستثمار وذلك يعني ان اليمن قد اعتمد في تغطيه تمويله علي عجز ميزان المدفوعات أما بالنسبه للاقتصاد المصري فنسب تغطيه الادخار القومي للاستثمار تتجاوز ١٠٠٪ وهذا يتناقض مع تحليلات جدول (٣) والتي اوضحت تناقص معدلات الادخار القوميه في مصر وتسجيلها لارقام سالبه من الناتج في اليمن . وهذا بطبيعه الحال يشكل خطوره علي الاقتصاديات في كلا البلدين والذي يعاني من عجز مزمن ويمثل قيدا علي نمو الاستثمار في المستقبل .

وحيث ان نسب الادخار لا تعبر عن مقدره المجتمع علي تعبئه الادخار في حد ذاته لذا يستلزم الأمر استكشاف العلاقه بين نمو الدخل وتمويل الاستثمار والواقع ان هذه النسب تتحدد في ضوء العوامل الخارجيه وفي مقدمتها دور التمويل الخارجي ، العوامل التي ساهمت في تشكيل واقع القوي العامله في الاقطار الاربع والمرتبطه بالعامل النفطي وجهود التنميه المشتركه .

ارتباط تمويل الاستثمار بالتمويل الخارجي

اكدت دراسه ما [١] علي ان الاقطار الاربعه تتماثل في عدم التناسب النوعي بين تغير هياكل الانتاج وهيكل القوي العامله حيث اختلفت متطلبات هياكل الانتاج من نوعين العماله عن هيئه انظمه

(١) آمال شلاش ، خصائص القوي العامله في اقطار مجلس التعاون العربي النفط والتنميه ، شباط ، ١٩٩٠ ، ص ٤٢ - ٤٣

تكوين المهارات والتعليم والتدريب ، الرسميه وغير الرسميه . والتي تشكـــل بينه الطلب لذلك فان هناك تشابه في نمط توزيع القوي العامله الي حد كبيـــر بحيث يشغل قطاع الخدمات نسب تتراوح بين ٤٥٪ الي ٦٥٪ بالنسبه للاقطـــار الاربع وقد ترتب علي ذلك ارتفاع نسبه العمل غير المنتج وشيوع ظاهره البطاله المقنعه . في الوقت ذاته يمثل قطاع الصناعه الاهميه النسبه الثالثه بعد الخدمـات والزراعه في التشغيل (باستثناء مصر) واذا كانت معظم الدراسات تتفـــق علي ان حركه القوي العامله في الدول العربيه قد اتسمت بالعفويه وعدم التخطيـط

جدول (١١)

ارقام موازين المدفوعات والسلع والخدمات ونسب التحويلات الخاصه الي اجمالي عجوزات موازين مدفوعات في بعض اقطار مجلس التعـــاون العربـــي

	السنوات	مصـــر	الاردن	العراق	اليمـن الشمالـي
ميزان السلع والخدمات	١٩٨١	-٤٣٦٧٫٦	-٢٢٢٠٫١		-٢٠٦٢٫٤
	١٩٨٤	-٦٠٦٠٫٨	-١٩٧٨٫٥		-١٥٣١٫١
	١٩٨٦	-٤٣٨٤٫٢	-١٩٧٧٫٢		-١٠٩٦٫٢
ميزان المدفوعات	١٩٨١	-٢١٢٧٫٨	-١٢٩٧٫٩		-٩٩٣٫٦
	٨٤	-٢٠٧٩٫٧	-٩٥٢٫٠		-٤٤٦٫٠
	١٩٨٦	-١٨٦٨٫٩	-٩٩٠٫٦		-٣٢٦٫٨
نسبه التحويلات الخاصه الي ميزان السلع والخدمات	١٩٨١	٥١٫١	٤١٫٥		١٩٣
	١٩٨٤	٦٥٫٧	٥١٫٩		١٤١٫١
	١٩٨٦	٥٧٫٤	٤٩٫٩		١٤٢٫٥

المصدر : مأخوذه من فاديه عبدالسلام ، دور التكتلات الاقليمية العربيه والدوليه في التنميه الاقتصاديه العربيه (مع التركيز علي التكتلات العربيه) مذكـــره خارجيه ١٤٩٥ ، معهد التخطيط القومي ، ١٩٨٨ ، جدول (٧)

وان التغير في حجم العماله لا يرتبط بشكل مباشر وقوي بالعائدات النفطيه او الانفاق الحكومي رغم كونهما المتغيرات الماليه الأساسيه في الاقتصاديات النفطيه والانفاق العام وان كان احد محركات النشاط الاقتصادي فيها الا انه يؤثر علي العماله فقط خلال آليات اقتصاديه واجتماعيه ممصغره تؤثر علي وصول آثار تغيرات الانفاق العام ويعود ذلك الي نمط الاستثمار المتجه نحو كثافه أعلي لرأس المال مع تشغيل كثيف العماله في قطاع الخدمات . كما تظهر ارقام التحويلات الخاصه ونسبها الي عجوزات السلع والخدمات للدو ل المصدره الرئيسيه جدول (١١) للعماله مصر والاردن واليمن الشمالي فقد ساهمت في تحسن اوضاع موازين المدفوعات حيث اظهرت تغطيه حوالي ٥٠٪ من عجوزات موازين السلع بالنسبه لمصر والاردن واكثر من ١٠٠٪ بالنسبه لليمن الشمالي فقد ساهمت في تحسين اوضاع موازين المدفوعات حيث اظهرت تغطيه حوالي ٥٠٪ من عجوزات موازين السلع بالنسبه لمصر والاردن واكثر من ١٠٠٪ بالنسبه لليمن الشمالي .

جدول (١٢)

التدفقات المالية الاجمالية (العامة) الخارجية لاقطار مجلس التعاون العربي ونسبـه المتدفقات من المؤسسات الثنائيةوالمتعدده الاطراف في الاجمالي (مليون دولارات)

		١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٦
مصـر	تدفقات ثنائيه	١١٠٥ر٠	١٢٤١ر١	١٦٥٠ر٦	٢٣٧٨ر٠
	تدفقات متعدده الاطراف	٣٥١ر٤	٣٩٣ر٩	٣٦٣ر٩	٢٢٧ر٥
	اجمالي تدفقات	١٤٥٦ر٤	١٦٣٥ر٠	٢٠١٤ر٥	٢٦١٥ر٥
	٪	٦٠ر٥٪	٥٠ر٤٪	٦٤ر٦٪	٩٩ر٢٪
	التدفقات المالية الاجماليه الصافيه	٢٤٠٧ر١	٣٢٤٤ر٧	٣١١٧ر٤	٢٦٣٦ر٥
الاردن	تدفقات ثنائيه	١١١ر٩	٨٢ر٢	٦٣ر٨	١١١ر٨
	تدفقات متعدده الاطراف	٩٢ر٠	٤٩ر٦	٣٥ر١	٧٦ر٤
	اجمالي تدفقات	٢٠٣ر٩	١٣٢ر٨	٩٨ر٩	١٨٨ر٢
	٪	١٣ر٦٪	١٦ر٥٪	١٢ر٢٪	٢٠ر١٪
	التدفقات المالية الاجمالية الصافيه	١٤٩٥ر١	٨٠٢ر٥	٨١٠ر٩	٦٢٥ر٦
اليمن الشمالي	تدفقات ثنائيه		٢٠٨ر٢	٦٥ر٤	١٠٥ر٨
	تدفقات متعددة الاطراف		٥١ر٢	٥٢ر٧	٥٢ر٤
	اجمالي تدفقات		٢٥٩ر٤	١١٨ر١	١٥٢ر٢
	٪		٥٥ر٢٪	٢٧ر٠٪	٥٠ر٤٪
	التدفقات المالية الاجمالية الصافيه		٤٦٩ر٨	٢١٩ر١	٢٢ر٩
العراق	تدفقات ثنائيه		٦٢٧ر٩	١٨٠٩ر٤	٩٦ر٠-
	تدفقات متعددة الاطراف		٢ر٨-	٤ر٠-	٣ر٠-
	اجمالي تدفقات		٦٢٥ر١	١٨٩٥ر٤	٩٩ر٠-
	٪		٩٦ر٨٪	٧٧ر٢٪	٢٠٧ر١٪-
	التدفقات المالية الاجمالية الصافية		٦٤٥ر٧	٢٤٥٦ر٧	٤٧ر٨-

المصدر : محسوبه من دراسه دور التكتلات الاقتصاديه ... مرجع سبق ذكره ، جدول (٩)
Hand book of International trade and development Statistics, 1988.

يوضح جدول (١٢) ان حصه الدول الصناعيه المتقدمه DAC في التدفقات الماليه في التدفقات الماليه الخارجيه لاقطار مجلس التعاون العربي المقترضه قد اتجهت نحو التزايد خلال الثمانينات حيث اتجهت حصه تدفقات DAC نحو التزايد من ٦٠٪ ، ٣١٪ لكل من مصر واليمن علي الترتيب عام ١٩٨١ الي ٩٩٪ ، ٥٠٪ علي الترتيب نحو عام ١٩٨٦ . اما الاردن فالاتجاه العام يميل قليلا نحو التناقص من نصيب ١٤٪ عام ٨١ الي نحو عام(٨١) ٣٠٪ عام ٨٦ واغلب الظن ان هذا الاتجاه قد ارتبط بتناقص حصه العون العربي من اجمالي التدفقات الماليه الخارجيه للدول العربيه غير النفطيه (جمعاء) من ٨٠٪ عام ١٩٨١ الي نحو ٤٦٪ عام ١٩٨٤ وتعتقد ان هذا العون ربما قد تركز في دول عربيه بعينها مثل الاردن وسوريا وهذا يعكس بطبيعه الحال تزايد اعتماد الدول العربيه المقترضه علي مؤسسات التنميه العربيه - الوطنيه والاقليمية - وصناديق التنميه العربيه وذلك يمثل قفزه في المساعده العربيه للتنميه في الاقطار العربيه حيث ان هذا العون قد اقتصر فقط علي ١٥٪ [(١)] ممن مجموع الدين القائم في نهايه السبعينات .

اما بخصوص العراق فالبيانات تشير الي تناقص حصه تدفقات DAC من ٩٧٪ عام ١٩٨٢ الي نحو ٧٧٪ عام ١٩٨٤ وهذا يتواقت مع تزايد العون العربي لدول الخليج منذ بدايه الحرب العراقيه الايرانيه الا ان هذه التدفقات الي الداخل قد انعكس اتجاهها فيما بعد عام ١٩٨٦ بحيث مثلت تدفقات رؤوس اموال الي الخارج وهذا مشكوك فيه نظرا لظروف الحرب هناك .

---

(١) فاديه ... دور التكتلات - مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥

المبحث الرابع : امكانيات وجدوى اقامة نظام تكاملي بين دول مجلس التعاون (في ضوء جدل نظريه الاتحاد الجمركي)

تركز الجدل الدائر حول نظريه فاينرللاتحاد الجمركي والتي استندت علي مفاهيم خلق التجاره وتحويلها اساسا - حيث قصد بخلق التجاره زياده في الواردات البينيه للدول المساهمه في الاتحاد مما يترتب عليه تحول المستهلكين من المنتجات المحليه ذات التكلفه المرتفعه الي الواردات الرخيصه من مصادر عرض شركاء الاتحاد اما تحويل التجاره فيعني الاستبدال بواردات ذات تكلفه منخفضه من الدول غير الاعضاء في الاتحاد - علي الاتي نلخص مجمله :

(١) اثر تحويل التجاره علي الاتحاد ككل ربما يكون موجبا عندما تتوازن مكاسب عارض التجاره الجديد مع خسائر الدوله الشريكه وهو مايعني ان العلاقه بين خلق التجاره وتحويلها يبني علي معيار الاثر علي رخاء الاتحاد ككل باعتباره المحتوي الرئيسي لنظريه التكامل .

(٢) ان هناك آثار اخري للاتحاد مثل الآثار علي الانتاج والاستهلاك قد طورت بواسطه كل من ميد Meade وليبساي Lipsey [1] بحيث ان الاثار الموجبه المترتبه علي الاتحاد تتزايد كلما تزايدت التجاره بين الشركاء المحتملين في الاتحاد مقارنه بعلاقاتهم التجاريه بدول ثالثه وتقل كذلك كلما قلت تجارتهم الخارجيه بالمقارنه بتجارتهم الداخليه

---

(١) ملخص ذلك تجده في :

A.M.Rahman and A.R, Bhwfa "The Trade effects of a south Asia Customs Union: An expository study Problems of integration theory in relations to the developing countries, Inter Economics, No. 7/8. 1978, 175 - 76.

قبل قيام الاتحاد وهو ما يعني ان قدره الاتحاد علي خلق التجاره مرتبطـــــــه بتوافر مجموعه من الشروط قبل قيامه :

- ارتفاع مستوي الضريبه الجمركيه بينها
- تنافس اقتصادياتها مقابل مرونه اجهزتها وتطورها
- ارتفاع الاهميه النسبيه لعلاقاتها التجاريه مع بعضها مقابل انخفاضهـــــــا النسبي مع الخارج
- انخفاض نسبه تجارتها الي اتفاقها القومي
- استجابه الطلب علي الواردات للتغيرات السعرية/ المرونه السعريه للطلب
- مستوي الانخفاض في الاسعارالذي تترتب علي الغاء التعريفات حيث انه من المعروف في اديبات التعريفه المثلي ان تأثير ازاله التعريفه يزيـــد كلما ارتفعت المرونات السعريه للتجاره (١)

(٢) ان النظريه تقتصر علي مفاهيم ومكاسب الرفاهيه المترتبه علي النمـــــــط الحالي للتجاره والذي يعكس المزايا النسبيه في السلع وفي عوامل الانتـــــاج (وفره الموارد البشريه والماليه) ونظرا لخصوصيات الدول الناميه لا يمكـــن تطوير نظريه التكامل بدون العوده لنظريه التنميه الاقتصاديه . وهذا المنهـج من التفكير يعتمد علي اثر التصنيع للتكامل بين الدول الناميه والـــــــذي يرتبط باقتصاديات الحجم المتحققه من الاتحاد الجمركي(٢) وكذلك علي اثـــر

---

(1) Harris, R.G. and Cox D., 1984, Trade, Industrial Policy and Candian Manufacturing, Ontario R.F Mikesell, "The Theary of Common Markets as Applied to Arrangement among developing Countries" Chapter (8) in R Harrod, International Theory in a Developing World, Proceeding to Conference held by international Economic Association London 1963, Problems of integration, Op, Cit pp. 177 - 178.

توفير النقد الاجنبي لاستبدال الواردات · لدرجه ان البعض ذهب لحد استخدام مفاهيم خلق وتحويل التنميه كبدائل لمفاهيم خلق وتحويل التجاره بحيث انه في ضوء هذه المتغيرات تصبح مفاهيم خلق وتحويل التجاره غير صحيحه في نطاق الدول الناميه مما يترتب عليه ان يصبح تحويل التجاره حتميا في حاله دوله ناميه حيث تتوافر الظروف بحيث لا تتواجد بدائل عمليه لانتاج محول للتجاره Trade diverting Production فنظرا لأن التكامل هي نظريه استاتيكيه لاعاده التخصيص للموارد الحاليه ففي حاله الدول الناميه يصبح من الضروري اعتبار الاثر علي حجم ونوعيه العوامل وعلي نطاق الانتاج (اي علي تطوير الموارد ذاتها واستخدامها داخل عمليه الانتاج · وعلي حد تعبير Balassa فانه لو ان الاثر الحالي للاتحاد هو تحويل للتجاره فان الدخل المتزايد وعوامل ديناميكيه اخري يمكن ان تفيد الاتحاد في الاجل الطويل ·

لذا يصبح من الضروري لخلق ظروف تكامل ناجح ان نراعي ظروف البطاله والانظمه السعريه المختلفه ، النظم الضريبه ، ندره النقد الاجنبي وكذلك وجود استثمارات اجنبيه ، واعمال بعض الشركات المتعدده الجنسيات حيث ان وجود الشركات الاجنبيه قد يجعل انسياب التجاره وتكامل الاسواق في ظل تكنولوجيات غير ملاءمه لا تحسن تخصيص الموارد ولا تساعد في تحقيق التوزيع العادل للمنافع وتظل فائده المنطقه التكامليه في تعظيم انتشار الصناعات التي تتمتع باقتصاديات الحجم والانتشار عبر السوق الاقليمي ولذا فان من الاهميه البحث عن تلك الصناعات وضمان حركتها وانتشارها كذلك فان مستوي وتجانس التطور الصناعي وحجم المنطقه قد تصبح المتغيرات الرئيسيه في عمليه التكامل ·

واذا كان لنا ان نناقش الآفاق المحتمله لمجلس التعاون العربي في ظل الاختلالات في هياكل الطلب النهائي : انماط الاستهلاك ، الاستثمار ، التجـــاره (وفي ضوء جدل نظريه الاتحاد الجمركي) فعلينا أن نوضح الآتي :

١ - ماهي الاهداف الطويله الاجل للتنميه والتي يجب ان يقيم في ضوئهـــــا الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون العربي ؟

٢ - اذا اخذنا في الاعتبار الوضع التاريخي والجغرافي لدول مجلس التعـــاون العربي ماهي ؟ آفاق التنميه ومستويات التطور الممكنه التحقق ؟

٣ - ان الهدف من هذا البحث ليس تقديم تقدير كمي لآثار التجارة الاستاتكيه بقدر ماهي القاء الضوء علي منهجيه التفكير في كيفيه حساب الاثر المتوقـع للاتحاد الجمركي في ضوء هياكل الطلب النهائي والتدليـــل علي صحه الفرضيات النيوكلاسيك لنظريه الاتحاد الجمركي .

الفرضية الاولي : مدي ارتفاع مستوي الضريبه الجمركيه بين اقطار مجلـــــس التعاون العربـــــي

تبرز دراسه [1] ما انه في ظل اتفاقيه السوق العربيه المشتركه قرار(١٧) لعام ١٩٦٤ كانت التجاره الخارجيه تخضع كليه (مصر) او جزئيا (العـــراق) لسيطره الدوله في حين كانت خاصه في الاردن كما ان تخطيط التجـــــاره

(١) عبدالحميد ابراهيمي - ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمـــالات المستقبل ، مركز دراسات الوحده العربيه ، عام ١٩٧٧ ، صـــــ ١٢٦ - ١٢٨ .

والمدفوعات قطع شوطا كبيرا في مصر وكان في بدايته او مهده في العـــــراق والاردن حيث تراوحت درجات حمايه الصناعات الوطنيه بين ٢ر٥٧٪ في مصـــر، ٢ر٢١٪ في الاردن ، ٢٣٪ في العراق · وفي ظل الظروف الراهنه فان مصـــر* تتبع نظام ، حظر الاستيراد لبعض السلع مع السماح باستيراد باقي السلـــع في حين تتبع كل من الاردن واليمن الشمالي نظام تراخيص الاستيراد وتتبـــع العراق نظام المنهاج الاستيرادي (خطه استيراديه لكل عام) الذي يوضع فـــي بدايه كل عام لكل من القطاعين الحكومي والخاص ·

ونظرا لضعف الخلفيه الاحصائيه والتطبيقيه لمستوي التعريفـــات الجمركيه وتقسيماتها المناظره لتصنيف المجموعات السلعيه SITC فقد استلزم للمقارنه بين مستويات التعريفه الجمركيه الاعتماد علي مؤشر خام وهـــو اجمالي قيمه التعريفات الجمركيه الي قيمه الواردات لحساب تقريب لمعـــدل التعريفه المتوسط · ويبين جدول رقم (١٢) ان معدل التعريفه لمصر تصل لاعلـــي مستوياتها ٤١ر في ١٩٨٦ ولكن تصل قيمتها لأدني مستوي في ١٩٨٨ ٢٧ وامـــا الاردن ففي حدود ما توافرمن احصائيات يصل معدل التعريفه الي ٢٩ر٠

---

* تتراوح في مصر نسب التعريفات الجمركيه بين ٥٪ ، ١١٠٪ علي الواردات حيث ترتفع بزياده درجه التصنيع وذلك حسب قرارات ١٩٨٦ ولكـــن فيما بعد تزامن هيكل تعديل هيكل التعريفه الجمركيه مع التعديلات فـــي الدولار الجمركي الذي اصبح يسري عليه الآن سعر السوق المصرفيه الحره ·

جدول رقـــم (١٢)

(التعريفه)

قيمه ومعدلات الرسوم الجمركيه لبعض دول مجلس التعاون العربي لبعض السنوات

الدوله		١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
مصـــر	بالعملات المحليه				
	ا٠ رسوم جمركيه		٢٨٦٧	٢٨٤٠	٣١٢٠
	ب ٠ رسوم جمركيه		١ر٤	٣٥ر	٢٧ر
	قيمة الواردات				
الاردن	عملات محليه				
	ا٠ رسوم جمركيه	٢٥٠	٢٤٩	٢٦٦	N.A
	ب٠ رسوم جمركيه	-	٢٩٠ر	٢٩ر	
	قيمه الواردات				
اليمـن الشمالي	عملات محليـــه				
	ا٠ رسوم جمركيه	١٨٦٢ر٥	٢٢٧٦ر٦	٢٢٩٩ر٥	N.B
	ب٠ رسوم جمركيه			٢٥ر	N.A
	قيمه الواردات				
متوسط معدلات الضريبه الجمركيه	في حاله قيام اتحاد بين اقطار المجلس			٣٠ر	

المصادر : بالنسبه لمصر : فان ارقام الرسوم الجمركيه قد اخذت كمتوسطات للسنوات الماليه الوارده في ميزانيه الدوله وكتقديرات للميزانيه وليست ارقام فعليه ٠

Central Bank of Egypt, Annual Report, 1987/88, Table, (3/1),pp.102-103.

هامش الجـــدول

* بالنسبه للاردن : لعدم توافر رقم الرسوم الجمركيه فقد اعتمدنا علي رقـــم الضرائب غير المباشره ولا نعتقد بان ذلك سيغير النتائج خاصه وانـــه من المعروف ان الرسوم الجمركيه تمثل علي الاقل ٧٥٪ من قيمه الضرائـــب الغير مباشرة في دول مجلس التعاون ومن بينها الاردن والارقام مأخـــوذه من :

محمد وهيب العلمي ، النظم الضريبه لدول مجلس التعاون العربي ، نحـــو سياسه تشقيقيه لتلك النظم ، مؤتمر ظاهره التجمعات الاقليميه فـي عالم اليـوم كلية التجارة ، جامعه اسيوط ، ٢٠ - ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩ ، جـدول رقـــم (٢) ، ص ٥ .

بالنسبه لليمن : الرسوم الجمركيه مأخوذه من كتاب الاحصائـي السنوي ..... مرجع سبق ذكره ، جدول رقم ١٢/١ تابع ص ٢٤ - ٢٢٥ .

تبرز دراسه اعدها المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، الحلقه النقاشيه الثالثـــه للعام الدراسي ١٩٨٠/٧٩ حول (آفاق التنميه العربيه في الثمانيات : علـــي توفيق صادق - السياسات النقديه والماليه والتنميه العربيه في الثمانيات ، ينايـر ١٩٨١ ، ص ٢٧٢ - ٢٨٢ بان مصادر دخل الحكومه في بعض الاقطار العربيـــه تتركز في الضرائب المحليه علي السلع والخدمات والضراب علـــي المبـــادلات التجارية الدوليه اذ ان مساهمه هذان المصدران تكون اكثر من ٥٠٪ مـن الدخـل الحكومي بينما خفت مساهمه ضرائب الدخل والارباح كما تظهر بيانات متوافـــره لعام ١٩٧٦ من الجدول لبعض اقطار مجلس التعاون العربي (جدول (١٩) .

	مصـــر	الاردن	اليمن الشمالي
ضرائب علي الدخل الانتاج	٨ر٦	٨ر٩	٣ر٤
ضرائب محليه علي السلع والخدمات	١ر١٢	٥ر١٢	٦ر٤
ضرائب علي المبادلات الدوليه	١ر٢١	٢ر٥٢	٦ر٦٤

حيث ان ارتفاع مساهمه الضرائب المحليه وضرائب المبادلات مقارنه بمساهمـــه الضرائب علي الدخل والارباح يرجع لسهوله تحصيل الاولي مقارنه لصعوبه تحصيـــل الثانيه وبالتالي تستطيع سياسات الماليه في اقطار المجلس ان تلعب دورا فـــي

تقليص فجوات الدخول بسياسات ضريبية تصاعدية ومن المفيد هنا الاشارة الي العلاقه بين ميزانيه الدوله واسلوب تحويلها وعرض النقود وتضخم الاسعار وسيطره السياسه الماليه علي السياسه النقديه هناك ٠

اما اليمن الشمالي فمستوي الحمايه مقاسا بمستوي التعريفه الجمركيه يصل الـــــي اقل قيمه ٢٥ ر بين اقطار المجلس (باستثناء العراق) وباعتبار ان تحديـــد معدلات التعريفه المشتركه للاتحاد تقوم بناء علي مطلب الجـــــات GATT بالا تتجاوز معدلات التعريفه للاتحاد متوسط معدلات التعريفه الجمركيه للـــدول الاعضاء قبل قيام الاتحاد فان هذا ينطوي علي متوسط ٣٠ر كمعدل تعريفـــــه مشتركه مع العالم الخارجي يطبقها مجلس التعاون العربي - وهذا يعني ان هـــذا المعدل مماثل لمستواه في الاردن قبل قيام الاتحاد ، يرتفع عن معدله فـــــي اليمن الشمالي بينما ينخفض عن معدله في مصر - وهو ما يعني من وجهه نظـــــر الاثار الاستاتيكيه المحتمله لقيام الاتحاد بين اقطار المجلس فقدان لايـــرادات في الموازنه العامه للدوله اما اليمن الشمالي فالمتوقع ان تستفيد من ارتفـــــاع ايرادات الجمارك - وهنا تثار عده تساؤلات :

- هل سيكفل الاتحاد تقديم ميكانيزم تعويض فما هي الصياغه الرياضيه لطريقـه الحساب وهي سيضمن قيام الاتحاد تشكيل صندوق دعم لمواجهه مثل هذه الخسائر
- هل مستوي التعريفه المتوسطه هو الامثل ؟ وماهو مستوي الحمايه المطلوب ٪ ؟
- من سيصدر قرار الحمايه المجلس ام الاقطار ؟
- هل سيتم اعتماد منهج المنتج / منتج لتخفيض التعريفات لتجنب الانخفاضات غير المرغوب فيها في الانتاج للصناعات الاستراتيجيه ؟
- هل يجب اعتماد مبدأ حصص الاستيراد بالنسبه لبعض السلع ؟
- ماهي المعايير والاسس العامه لمنح الحمايه هل توضع من منظور اهـــداف استراتيجيه للتنميه الصناعيه في المنطقه ام من منظور قطري ؟

من الواضح ان الاجابه علي هذه النقاط ليست في صلب موضوع الدراسه ولكن هناك اسس ثابته يمكن الاسترشاد بها الي جانب اولويات استراتيجيه التصنيع - وهو ما يتطلب بطبيعه الحال ان تصاغ استراتيجية تحدد اهداف مجلس التعاون العربي واولوياته بحيث تمثل نقطه الانطلاق لآليات التنفيذ لتحديد اسس ومعايير حمايه الصنعات المحليه ·

- قدره الصناعه المحليه وهذا يرتبط بمدي توافر المزايا النسبه الديناميكيه
- نسبه التصنيع المحلي
- طبيعه السلع ونوعيه وجوده الانتاج اذ ان المطلوب هو رفع مستوي الرفاهيه للمستهلك وجعل الصناعات التصديرية تنافسيه ·
- حجم الانتاج الي الاستهلاك : لابد ان يكون حجم الانتاج من السلع المطلوب حمايتها متناسب مع حجم الاستهلاك الاقليمي بحيث لا تكون النسبه متدينه ·
- ماهي الصناعه التي لن تعمم حمايتها علي النطاق الاقليمي وسبل تقديم المساعدات الكافيه للحفاظ علي مستوي انتاجيتها ووجودها وهو يتطلب بطبيعه الحال خلق صندوق دعم اقليمي للصناعه (لاقطار مجلس التعاون العربي) ·

الفرضية الثانية : ما الاهميه النسبيه لتجارة اقطار مجلس التعاون العربي مع بعضها البعض مقابل تجارتها مع العالم الخارجي ؟

يلاحظ المتبع لنمو حركه التجاره بين اقطار مجلس التعاون بعضهم البعض ومع العالم الخارجي جدول (١٤) انها تستحوذ علي نصيب ضئيل

جدا علـي جانب الصادرات والواردات (باستثناء الاردن) حيث تتراوح هذه النسب بين ٠٠٢ر ، ٠٣٧ر علي جانبي الصادرات والواردات معا لمصـــــــر مع مجلس التعاون العربي ٠

اما العراق تتراوح نسبتها بين ٠٢ر ، ٢٨ر اما اليمن فتنحصر تجارتهـــــــا البينيه بين صفر – ٠١ر ، اما فيما يخص الاردن فتحصر نسبتها بيـــــــن ١١ر – ٢٩ ر علي جانبي الصادرات والواردات ويلاحظ ان الاردن اكثـــــــر تكثيفا لعلاقاتها التجارية مع العراق تليها مصر ٠

جـــــــــــــــدول رقـــــــم (١٤)

تطور حجم اقطار مجلس التعاون العربي في التجارة البينيه علي جانبي الصادرات والـــــــــــواردات لـــــــــــدولة مختـــــــــــاره

		١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
جمهوريه مصر العربية							اجمالي صادرات بالمليون جنيه				
	اجمالي الواردات بالمليون جنيه	٧٥٣٦ر٠٧	٦٩٧٢ر٠٦	٨٠٥١ر١٤	١١٢٥٧ر٨٣	١٦٣٠٨ر٥٧	٢١٩٧ر٩٣	٢٥٩٩ر٩٤	٢٠٤٣ر٩٦	٢٠٤٦ر٠١	٢٩٩٤ر٤٤
	١٠ دول مجلس التعاون العربي	٩٠ر١١	٢٠٨٦ر	٤٧ر١٢	٨٤ر٢٧	٨١ر٢٢	٢٢ر٢٧	٢٥ر٩	٢٥ر٣٣	٣٩ر٣١	١٤٦ر٦٥
	الاردن	٤ر٧٦	٧ر٥٢	١٧ر١٦	٧٠ر٨٠	٤٥ر٤١٠	٦ ر٢٨	٦ر٤٦	٨ر٥٢	١٩ر٨٣	٦٠ر٠٠
	العراق	٧ر٠٥	١٣ر٢٨	٣٠ر٨١	١٢ر٩٤	٣٤ر٢٥	١٥ر٩٣	٢٧ر٤٧	١٤ر٩٨	١٦ر٧٨	٧٠ر٩٧
	اليمن	٠٩ر	٠٧ر	١٤ر	٠٤ر	١ر٤٦	١ر٨٦	١ر٦٧	١ر٨٢	٢ر٧٠	١٥ر٦٨
	٢ ٠ بقيه العالم	٧٥٢٤ر١٧	٦٩٥٣ر١٩	٨٠٠٤ر٠٢	١١٣٧٢ر٥٦	١٦٢٢٧ر٣٥	٢١٧٤ر٧	٢٥٦٤ر٠	٢٠٢٨ر٦٠	٣٠٠٦ر٧	٣٨٤٧ر٨
	٣٠ حصه التجاره البينيه في الاجمالي	٠٠٢ر	٠٠٣ر	٠٠٦ر	٠٠٧ر	٠٠٥ر	٠١١ر	٠١٤ر	٠١٢ر	٠١٣ر	٠٣٧ر
الاردن	واردات بالمليون دينار اردني						واردات بالمليون دينار				
				٨٥٠ر٣٠	٩١٥ر٥٥	١٠٣٢ر٤٧			٣٢٥ر٦٢	٣٤٨ر٧٧	٣٢٥ر٧٢
	١٠ دول مجلس التعاون			٨٩ر٤٨	١١٠ر٠١	١٢٧ر١١			٤٦ر٤٤	٧٣ر٣٣	٧١ر٨٩
	مصـــــــر			١ر١٧	٩ر٦٢	٩ر٧٤			٣ر٩٨	١٣ر٤٥	٧ر٢٠
	العـــراق			٨٠ر٢٧	٩٩ر٤٠	١١٧ر٣٧			٤٢ر٤٠	٥٩ر٨٧	٦٤ر٦٩
	اليمـــن			٠٤ر	٩٩ر	-			-	-	-
	٢٠ بقيه العالم			٧٢٠ر٧٢	٨٠٥ر٥٤	٨٩٥ر٣٦			١٧٩ر١٨	١٧٥ر٤٥	٢٥٣ر٤٣
	٣٠ حصه التجاره البينيه في			١١ر	١٢ر	١٢ر			٢٠ر	٢٩ر	٣٢ر
العراق	واردات بالمليون دينار عراقي						صادرات بالمليون دينار عراقي				
		٢٣١٨ر٣٢	١٩٧٧ر٣٠		١٢٩ ٨ر٠		٤٦ر٩٠٠	٣٦ر٥٠	٦٠ر٤٨		
	١٠ دول مجلس التعاون	٤٣ر٥٧	٤٢ر٢٤		٤٩ر٣٥		٦ر٩٥	٧ر٥٠	٣ر٩٩		
	مصـــــــر	٧ر٩٠	٤٣٦ر٥		٦ر٢٤		١٧ر	٥٠ر٤	١٦ر		
	الاردن	٣٥ر٦٦	٣٦ر٩٠		١١ر٤٣		٦ر٧٦	٦ر٩٥	٣ر٨٢		
	اليمن	صفر	صفر		صفر		٠١٥ر	٠١٢ر	صفير		
	٢٠ بقيه العالم	٢٣٢٣ر٧٦	١٩٣٤ر٨٦		١١٤٨ر٦٥		٣٩ر٩٥	١٩ر٠	٥٦ر٤٠		
	٣٠ حصه التجاره البينيه في الاجمالي	٠٠٢ر	٠٠٢ر		٠٠٤ر		١٥ر	٢٨ر	٠٦٦ر		
اليمن	واردات بالمليون ريال				٩١٧٦ر٣٩	١٢٥٣٣ر٦	صادرات بمليون ريال			٣١٨ر٣٩	٤٦٠٧ر٢١
	١٠ دول مجلس التعاون				٤٩ر٨٤	١٤١ر٨١				١ر٧٨	٠ر٢١
	مصـــــــر				١٩ر٨٨	٧٨ر١٨				١ر٧٨	١ر٣١
	الاردن				٢٨ر١٠	٥٨ر٤٨				٥	صفر
	العـــراق				٨٦ر١	٥ر١٥				صفير	صفير
	٢٠ بقيه العالم				٩١٢٦ر٣٢	١٢٣٨١ر٧٩				٣١٦ر٥	٤٦٠٦ر١٠
	٣٠ حصه التجاره البينيه في				٠٠٦ر	٠٠١ر				٠٠٦ر	صفر

لذا فان تطوير علاقات التجاره يتوقف علي مدي النجاح في التعرف علي العوامل وطرح الحلول خاصه وان تجاره دول مجلس التعاون العربي مع المنطقه العربيه اكثر تكثيفا من تجارتها مع بعضها البعض والبدايه في تطوير علاقات التجاره ستكون مرتبطه باجراء تعديلات في هياكل الانتاج والتوزيع حيث تتجلي اهميه تطوير وتنويع هذه الهياكل وزيادتها وتوزيع استثمارتها بصوره تنسجم مع احتياجاتها واولوياتها وذلك في اطار استراتيجيه العمل الاقتصادي المشترك بحيث تقوم التنميه التكامليه باعطاء دفعه للتبادل التجاري بين البلدان داخل الاقليم .

اجمالا يتضح لنا انخفاض نسبه مساهمه التجاره البينه لمجلس التعاون العربي في اجماليالتجاره لاقطاره وباعتبار ان دول السوق العربيه المشتركه (والتي تشمل حاليا دول مجلس التعاون العربي) تسجل مع الدول الصناعيه ٦٢٪ [١] (عام ١٩٨٤) . فان العروض والتحليلات السابقه تبرز وجود تبعيه اقتصاديه للعالم الخارجي ومع انخفاض نصيب تجاره اقطار المجلس البنيه في اجمالي تجارتها الخارجيه وهي بعكس الفرضيه الثالثه لقيام الاتحاد الجمركي وباعتبار الارتفاع النسبي في قيمه (الصادرات + الواردات) لاقطار مجلس التعاون الي الفواتح المحليه (وهي تمثل جدول (١)) معكوس الفرضيه الرابعه في نظريه الاتحاد الجمركيفانه يتوقع في ظل نفس النظريه ان تصبح قدره مجلس التعاون العربي علي خلق التجاره محدوده وهو ما يستلزم التفكير في خلق وتنميه التجاره بينها من خلال تخطيط التكامل والتعاون الاقليمي وهو يتطلب ضروره التعرف علي هيكل الصادرات والواردات بشكل تفصيلي ما امكن .

---

(١) فاديه عبدالسلام ... مرجع سبق ذكره ، جدول (٤)

مرونات الطلب والعرض للتجاره الخارجيه لاقطار المجلس في ضوء انمـــاط التجارة الخارجيه الحاليه وظروف التنميه :

يظهر جدولي (١٥) ، (١٦) انماط التجاره الخارجيه لاقطار مجلـــس التعاون العربي ويتضح منها الآتـــي :

(١) ان مجموعتي الوقود المصري ، والسلع المصنعه مصنفه حسب الماده (3+6) تستحوزان علي اكثر من ٧٠٪ من اجمالي الصادرات السلعيه المصريه كذلـــك تليهـــا صادرات مجموعات خامات ماعد الوقود ثم صادرات المـــواد الغذائيه (0) بنسب ١٠٪ ، ٩٪ علي الترتيب .

وعلي جانب الواردات تحتل واردات مجموعه الآلات (7) اعلـي نصيب ٢٦٪ ويليها واردات المجموعه (0) الاغذيه ثم سلع مصنعه ومصنفـــه حسب الماده (6) . وعلي مستوي التصنيف السلعي بحسب كل مجموعـــه تظهر الخضر والفاكهه ، سكر ، الحيوانات الحيه كاهم صادرات مصر ضمـــن مجموعه (0) اما علي جانبي الواردات فتمثل الواردات من الحبوب ، اللحـوم السكر ، بن ، والشاي الاهميه العظمي ضمن هذه المجموعهوفيما يخص المجموعـــه الثانيه المشروبات والتبغ تبرز ضآله مساهمه في الواردات والصادرات فهـــي اساسا صناعه تعتمد علي مستلزمات مستورده من الخارج .

- اما مجموعه خامات ماعد الوقود (2) فتظهر مصر مصدره ومستورده للالياف النسيجيه ويقتصر ظهور المواد الحيوانيه والنباتيه الخام علي جانـــب الصادرات اما علي جانب الواردات فنجد استحواز بند الفلين والخشـــب تليها الالياف النسيجيه وبنود اخري مثل عجائن الورق فالاسمده فالفلزات .

جدول (٥)

حصه المجموعات السلعيه (Onedigit) STTC في اجمالي الصادرات والواردات لاقطار مجلس التعاون العربي

		مصـــــر ٪		الاردن ٪		العـــراق ٪		اليمن الشمالي ٪	
		صادرات	واردات	صادرات	وادرات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
اغذيه وحيوانات حيه	(0)	(٨ر٩)	(٣ر٤)	(٩ر٣)	(١٦ر٩)	(٣٣ر٤)	(٢٦ر٥)	(١٠ر٦)	(٢٨ر٩)
مشروبات وتبغ (١)	(1)	(١ر٠)	(١ر١)	(٠٥ر)	(٧ر)	(١٦ر٥)	(٣ر١)	(٤ر١)	(٣ر٢)
خامات ماعدا الوقود	(2)	(٩ر٩)	(٧ر٧)	(٤٥ر٢)	(٣ر٧)	(١٤ر١)	(٧ر١)	(٢ر٦)	(٢ر٥)
وقود معدنـــــي	(3)	(٣٣ر٢)	(٢ر٦)	(ـ)	(١٥ر٤)	(٢٥ر٥)	(٣ر)	(٨ر٤)	(١٤ر٣)
زيوت دهون حيوانيه	(4)	(-)	(٨ر١)	(-)	(١ر١)	صفر	(٧ر)	(-)	(٤ر١)
مواد كيماويـــــه	(5)	(١ر٣)	(١٢ر١)	(٣٨ر٢)	(٩ر٨)	(٥ر٢)	(١٠ر٣)	(-)	(١٠ر٠)
سلع مصنوعه مصنفه حسب الماده	(6)	٣٩ر٨	(٢٠ر٦)	(١٠ر٩)	(١٧ر٣)	(٧ر٨)	(٢٣ر٤)	(٧ر)	(٢١ر٦)
مكنســـات ومعدات نقل	(7)	(-)	(٢٦ر٨)	(١ر٢)	(٢٢ر٩)	(-)	(٢٩ر٩)	(-)	(١٣ر٧)
مصنوعات منوعه	(8)	(٤ر٨)	(٣ر١)	(٤ر٣)	(٧ر٤)	(-)	(٥ر٥)	(-)	(٥ر٢)

(-) قيم صغيره

المصادر : انظر الملحق

- مجموعه الوقود المعدني فمصر تصدر وتستورد في نفس الوقت وتتركز النفط علي جانب الصادرات اكثر من الواردات حيث يظهر الفحم والنفط ·

- اما مجموعه الزيوت والدهون الحيوانيه فهي قليله جدا علي جانب الصادرات وتظهر علي جانب الواردات ·

- مجموعه المواد الكيماويه فتبين ان قطاع الكيماويات يصدر ويستورد في نفس الوقت ولكن ترتفع الاهميه النسبيه للواردات مقارنه بالصادرات (١٣ ٪، ١ ٪) وتظهر الزيوت العطريه كاهم البنود تليها اللدائن الاوليه ثم الاسمده · ويظهر تنوع اكثر للبنود السلعيه علي جانب الواردات حيث تبرزمره اخري اللدائن الاوليه (لبنود تصدير واستيراد في آن واحد) مواد الصباغه ، ثم الادوية·

- مجموعه السلع المصنوعه مصنعه حسب الماده (6) حيث تصدر وتستورد مصر الخيوط النسيجيه ، الحديد والصلب ولكن تتركز الصادرات وتنحصر في تكون الخيوط النسيجيه وعلي الرغم من تصدير الحديد والصلب الا انه يشغل مكانه هامه ضمن واردات هذه المجموعه ·

- مجموعه الآلات ومعدات النقل فتصدر الصناعه التجميعيه اجهزه كهربيه كاهم البنود يليها معدات خاصه بالصناعات ثم وسائل نقل وتظهر نفس البنود علي جانب الواردات ولكن بشكل اكثر تنوع ·

- اما مجموعه المصنوعات المتنوعه (8) فتحتل الملابس والنصيب الضئيل يليها الاثاث والاحذيه اما علي جانب الواردات فتبرز بنود الصناعات الراسماليه الاكثر تخصصا مثل اجهزه التصوير ، الاجهزه الطبيه ·

(٢) فيما يخص الاردن يتضح تأثير تنوع قاعده الموارد الطبيعيه والمعدنيه علي الاوزان النسبيه لانماط الصادرات والواردات حيث تحتل مجموعه الخامات ماعدا الوقود ٤٥٪ من اجمالي الصادرات تليها مجموعه المواد الكيماويه ٢٨٪ ثم المجموعات (0 ، 6) تتقارب في اوزانها النسبيه وتظهر مجموعه الآلات ادني مساهمه ثم مجموعه المصنوعات المنوعه.وعلي جانب الواردات يظهر تنوع اكثر في الحصص النسبيه للمجموعات السلعيه بحيث تتقارب اهميه ثلاث مجموعات الاغذيه ، الوقود ، السلع المصنوعه (6و3و0) بما يتراوح بين ١٥٪ ، ١٧٪ . وتبدو اهميه الالات كاهم بنود المجموعات السلعيه ٢٣٪ وباعتبار الهيكل السلعي للصادرات والواردات يتضح الآتي :

- تركيز الاردن في صادراتها من المجموعه (0) علي الخضروات والفواكه ٦٥٪ ثم الالبان وتظهر بنود الواردات المناظره لنفس المجموعه اكثر تنوعا حيث تستورد ايضا الالبان ، القمح ، الارز ، السكر والفواكه والخضروات .

- ان مجموعه (2) فتتركز في الموارد الطبيعيه الفوسفات والبوتاس بينما تستورد الاردن الاخشاب والالياف النسجيه كاهم البنود .

- اما مجموعه (3) فالاردن مستورد رئيسي للنفط بنسبه ٨١٪ من اجمالي واردات المجموعه(3) .

- تبرز مجموعه المواد الكيماويه تأثير توافر المدخلات الاوليه حيث تصدر الاردن الاسمده ٥٢٪ فالادويه وعلي الواردات تتنوع بنود السلع وتستورد الاردن ايضا الادويه والمستحضرات الطبيه والمواد البلاستيكيه .

- اما مجموعه السلع المصنوعه (G) فتكشف عن وجود صناعه غزل ونسيج في الاردن حيث تصدر وتستورد منتجات الصناعه في آن واحد وتظهر اهميه الواردات من الحديد والصلب (المدخلات وسيطه للصناعه) ٢٤٪ ·

- اما مجموعه الآلات ووسائل النقل فتعكس ضآله الاقتصاد الاردني حيث لا توجد صناعه رأسماليه تسمح حتي بالصناعات التجميعيه للسلع المعمره والآلات ووسائل النقل ·

- اما مجموعه مصنوعات منوعه (B) :فتتركز اساسها علي صادرات الملابس والمصنوعات البلاستيكيه في الوقت الذي تساهم فيه الملابس والاحذيه بنسبه ٢٥٪ ، الاثاث والاجهزه العلميه ٢٥٪ كاهم بنود المجموعه ·

جدول (١٦)

الهيكل السلعي للصادرات والواردات حسب وفقا للمستوى الثاني (Two digits) لتصنيف التجاره الدوليه
لاقطار مجلس التعاون العربي خلال عام واحد

المجموعات السلعية	الحصص النسبيه لاهم السلع في كل مجموعه مقاطره	
	صادرات	واردات
الغذيه وحيوانات حيه (0)	مصر : خضر وفواكه ٦٩٪ ، سكر ٧٪ ، حيوانات حيه ٥٪ الاردن : البان ٢٠٪ ، خضروات وفواكه ٦٥٪ ، اعلاف ٥٪ العراق : فواكه وخضروات ٨٧٪ اليمن الشمالي : بن وشاي٢١٪، خضروات وفواكه٢٣٪، حبوب٢٨٪	مصر : حبوب ٢٦٪ ، لحوم ١٢٪، سكر١٠٪، بن وشاي ٩٪، اعلاف ٧٪ الاردن : البان ١٧٪، قمح ١٠٪، ارز٨٪، سكر٦٪، فواكه وخضر ١٠٪ العراق : لحوم ٢١٪، حبوب١٨٪، البان ١٧٪،سكر١٢٪ ، بن وشاي ٨٪ ، اعلاف ٥٪ اليمن الشمالي: حبوب ٢٥٪، حيوانات حيه١٧٪، سكر ١٥٪، اعلاف ٩٪، البان ١٢٪
مشروبات وتبغ (1)	مصر : مشروبات ٣٧٪، وتبغ ٢٣٪ الاردن : تبغ ٩٢٪ العراق : تبغ ٩٩٪ اليمن : تبغ ٩٩٪	مصر : ٩ر٩٩٪ تبغ الاردن : ٤٧٪ تبغ العراق : ٥٠٪ اليمن الشمالي : ٩٧٪ تبغ
خامات ماعدا الوقود (2)	مصر : الياف نسيجيه٨٪، موادحيوانيه ونباتيه خام١٪ الاردن : فوسفات ٥٢٪، بوتاس ٢٨٪ العراق : ٤٧٪، جلودمدبوغ ، الياف نسيج ٢١٪، (قيمه صغيره) اليمن الشمالي : جلودوفراء خام ٧٠٪، بذور اشمار زهنه ٢٩٪	مصر : خشب ومشغولاته ٥٣٪، هجائن ورق ٩٪، الياف نسيجيه ١٢٪، أسمده٨٪ ، فلزات ٢٪ الاردن : الاخشاب والفلين ، الياف نسيجيه ، حبوب ومكسرا زيتيه ٤٩٪ العراق : الخشب والفلين٢٢٪، الياف نسيج٢١٪، اسمده١٩٪، مطاط ١٠٪ اليمن الشمالي : فلين وخشب ٤٩٪، اسمده ٢٨٪
وقـــود معدنـــي (3)	مصر : نفط ومنتجات ٩٨٪ الاردن : لا يوجـــد العراق : ٩٢٪ فحم وفحم كوك اليمن الشمالي : مكتشف حديثا	مصر : فحم كوك ٢٧٪، نفط ٥٦٪ ، غاز طبيعي ٧٪ الاردن : نفط ٨١٪ العراق : نفط ٩٩٪ اليمن الشمالي : نفط ٩٩٪
زيوت ودهون حيوانيه (4)	مصر : زيوت ودهون نباتيه ٨٢٪ الاردن : لا يوجـــد العراق : لا يوجـــد اليمن الشمالي : لا يوجد	مصر : زيوت نباتيه ٦٢٪، دهون حيوانيه٢٤٪، زيوت ودهون ١٢٪ الاردن : زيوت ودهون حيوانيه العراق : زيوت نباتيه ٥٦٪ اليمن الشمالي : زيوت وشحوم نباتيه ٨٩٪
مواد كيماويـــــه (5)	مصر : زيوت عطريه٥٩٪، لدائن اوليه ١٠٪، اسمده ٥٪ الاردن : ادويه ٢٠٪، اسمده ٥٣٪، اصمغه ٩٪ العراق : العناصر والمركبات الكيماويه ٨٩٪ (قيمه صغيره) اليمن الشمالي : ٩٩٪ مستحضرات زينه ومنظفات	مصر : لدائن اوليه ٢٦٪، منتجات دوائيه١٥٪، مواد صباغه ٨٪ ، موادكيماويه عضويه وغير عضويه ٢٣٪ الاردن : ادويه ومستحضرات طبيه ٢٥٪، موادبلاستيكيه ٢٨٪ ، اسمده وعطور ٨٪ العراق : ادويه طبيه ٢٩٪، موادبلاستيكيه ٢١٪، منتجات كيماويه ٢٠٪ ، مركبات كيماويه ١٠٪ اليمن الشمالي : ادويه طبيه ٤٢٪، موادبلاستيكيه ٢٨٪، منتجات كيماويه غير عضويه ٧٪
سلع مصنوعه مصنفه حسب المادة (6)	مصر : خيوط نسيجيه ٥٩٪، فلزات غير حديديه ٢٣٪، ٦حديد وصلب الاردن : الوراق ١٤٪ ، غزل ونسيج ٣٧٪ العراق : ٨٥٪ مصنوعات من معادن لافلزيه اليمن الشمالي : جلود مدبوغه ٧٠٪	مصر : حديدوصلب ٢٣٪، ورق ١٥٪، خيوط نسيجيه ٩٪، منتجات معدنيه لافلزيه ١٣٪ ، مطاط وفلين خشب ١٣٪ الاردن : مصنوعات مطاطيه ١٠٪، ورق ١٢٪، غزل ونسيج ١٩٪ حديد وصلب ١٤٪ العراق : حديدوصلب ٢٧٪، مصنوعات من معادن ١٨٪، غـــزول نسيجيه ٢١٪، ورق ٨٪ ، مصنوعات مطاطيه ٩٪

المجموعـــات السلعيـــه	الحصص النسبيه لاهم السلع في كل مجموعـــه مقاطـــــره	
	صـــــــادرات	واردات
مكنات ومعدات نقـــل (7)	مصر : اجهزه ٤٤٪ ، معدات صناعه ومكن ٣٠٪ ، وسائل نقل الاردن : لا يوجـــد العراق : قيم صغيره اليمن الشمالي : لايوجد	مصر : مركبات بريه ١٩٪ ، اجهزه كهربيه١٩٪، مكنات صناعات ٤١٪ الاردن : الآت كهربيه وغير كهربيه ٥٩٪، وسائل نقل العراق : مكائن غير كهرمائيه ٤١٪، مكن كهربيه ٢٩٪، وسائل نقل ٢٤٪ اليمن الشمالي : عربات نقل٢٨٪، الآت للصناعه غير مذكوره ٢١٪، الآلات متخصصه للصناعه ٢١٪ ، اجهزه مواصلات ٩٪
(8)	مصر : ملابس ٦٧٪، اثاث ٢١٪،احذيه٥٪ الاردن : ملابس ومصنوعات بلاستيكيه ٥٠٪ العراق قيم صغيره اليمن الشمالي : مصنوعات منوعه ٩٩٪ (قيمه صغيره)	مصر : ادوات واجهزه مهنيه وعلميه ٢٨٪، اجهزه تصوير٢١٪، منتوعات ٢٩٪ الاردن : ٨٪ اثاث ، ملابس واحذ ٢٪، اجهزه علميه ١٧٪ العراق : اجهزه طبيه ٤٢٪، ملابس ١٨٪، مصنوعات متفرقه ٢٢٪ اليمن الشمالي : ملابس ٢٣٪، مصنوعات منوعه ٢٢٪، اجهزه مهنيـــه وعلميه ٢٧٪، اثاث ٩٪ ، احذيه ١١٪

مصدر : مركز المعلومات التخطيطيه ، مرجع سبق ذكره ، عام ١٩٨٨ ، الاردن : النشره الاحصائيه
العراق : النشره الاحصائيه ـ ـ ـ مرجع سبق ذكره احصائيه عام ١٩٨٧ ،
... مرجع سبق ذكره ، عام ١٩٨٨
اليمن الاحصاء السنوي ..... مرجع سبق ذكره ١٩٨٧

(٢)- اما بخصوص الاقتصاد العراقي فيبدو ان ظروف الحرب الايرانيه العراقيه قد تركت آثارها حيث تبين لنا الآتي :

- ظهور مجموعه الاغذيه والحيوانات الحيه (٥) ٢٢٪ كأهم مجموعات الصادرات وذلك عكس التوقعات (حيث ان العراق مصدر رئيسي للنفط وعضو في الاوبيك) تليها مجموعه الوقود المعدني ٢٥٪ ويبدو انه بخلاف الدول اعضاء المجلس فان مجموعات المشروبات والتبغ ذات اهميه في صادرات العراق ١٧٪ اما مجموعه الخامات ماعدا الوقود فتحظي ب ١٤ ٪ وتبرز ضآله مساهمه صادرات المواد الكيماويه والسلع المصنوعه(٥ر٢ ٪ ، ٨ر٧٪ علي الترتيب) . وذلك عكس المتوقع وهو تطور الصناعه البتروكيماويه ، وصناعه سلع الاستهلاك النهائي الخفيفه اما الواردات فتشهد تركيزا علي الآلات ومعدات النقل ٣٠٪ ثم الاغذيه والحيوانات الحيه ٢٧٪ فالسلع المصنوعه مصنفه حسب الماده .

ويطلعنا جدول (١٦) علي الآتي :

- تركيز صادرات العراق داخل المجموعه (٥) علي الفواكه والخضر ٢٨ ٪ في الوقت الذي تتنوع فيه صادراتها من السلع الغذائيه بين اللحوم والحبوب والالبان والسكر .

- اما المجموعه الخاصه بالمشروبات والتبغ فتظهر توزيعا عادلا بين بنود التبغ والمشروبات علي جانب الواردات وتركيز علي التبغ في الصادرات .

- اما مجموعه الخامات ماعدا الوقود (2) فتظهر الميزه النسبيه للعراق في تصدير الجلود غير المدبوغه ٤٧٪ وايضا الياف النسيج ٣١ ٪ ولكن نظرا لظروف الحرب فان القيمه المطلقه للصادرات متواضعه .

- اما مجموعه الوقود فتصدر العراق الفحم الكوك وتستورد النفط .

- اما مجموعه المواد الكيماويه فتعكس ضآله في مساهمه الصناعه البتروكيماويه في الاقتصاد العراقي حيث ان العراق تصدر وبقيمه صغيره العناصر والمركبات الكيماويه ٨٩٪ وهو ما يظهر ان الصناعه غير متنوعه في الوقت الذي تتنوع واردات القطاع بين ادويه طبيه ، مواد بلاستيكيه مركبات كيماويه .

- اما المجموعه (6) فبالرغم من ضآله مساهمتها الا انها تكشف تركيزا علي المصنوعات من معادن لافلزيه ٨٥٪ علي جانب الصادرات وتستورد حديد وصلب وغزول نسيجيه (وهي منتجات تصدرها مصر) .

- اما مجموعه الآلات فمن الواضح انه لا يوجد قطاع بالمعني الواسع لهذا فالقطر يستورد كل متطلباته من الخارج .

- اما مجموعه مصنوعات متنوعه (8) فلا يوجد قطاع يصدر وانما يستورد فقط .

(٤)- في الاقتصاد اليمني يظهر تأثير ظهور البترول لاول مره في صادرات اليمن حيث ترتب علي ذلك انفراد باكبر حصـــــه في الصادرات السلعيـــه ٨٥٪ وبحيث تليه المجموعه الغذائيه (O) ١١٪ اما الواردات فتتنـوع بين المجموعات السلعيه ولكن تتركز في مجموعه الاغذيه والسلع المصنوعـــه المصنفه (6) ٢٢٪ ثم مجموعه الوقود المعدني ١٤٪ . وهذا التجميـــع السلعي يخفي اهميه بعض البنود السلعيه في الصادرات والواردات .

- فتتمتع اليمن بمزايا نسبيه في تصدير البن والشاي والخضروات والفواكـــه ٢٣٪ ثم الحبوب ٢٨٪ . في الوقت ذاته تتركز واردات المجموعه فـــــي الحبوب ٢٥٪ والحيوانات الحيه ١٦٪ ثم السكر والالبان والاعلاف .

- اما مجموعه المشروبات والتبغ رغم تواضع مساهمتها الا ان اليمن تصـــــدر وتستورد اساسا التبغ بنسبه تزيد عن ٩٠٪ .

- اما مجموعه الخامات ماعدا الوقود فتبرز تفردا لليمن في انتاج الجلود الخـام وبذور اثمار الزينه ٧٠٪ ، ١٩٪ علي الترتيب اما علي جانب الواردات فتظهر اهميه الفلين والاخشاب ثم الاسمده .

- اما مجموعه الوقود المعدني فيبدو جليا اثر البترول واضح .

- باستثناء ذلك لا توجد منتجات صناعيه بالمعني الحقيقي .

ويتضح لنا من خلال التحليلات السابقه :

ا – انه باستثناء مصر حيث تتصدر السلع الصناعيه قائمه الصادرات فـــان غالبيه اقطار المجلس تعتمد في صادراتها علي صادرات المواد الغذائيـه الزراعيه او المواد الخام او الوقود ٠

ب – ان الصادرات الصناعيه الموجوده تعتمد اساسا علي المدخلات مـــن المواد الاوليه المتوفره في المنطقه مثل القطن ، منتجات الصناعـــات الغذائيه ، الفوسفات ، الجلود ، مستحضرات الزينه والمنظفات ٠

ح – انه في نطاق عدد كبير من السلع الصناعيه وغير الصناعيه تصدر الاقطـار وتستورد نفس السلعه مثل الياف النسيج ، الحديد والصلب ، البتـــرول الالبان ، سكر ، لدائن أوليه ، الاسمده ، الآلات ومعدات النقـــــل (خاصه في مصر) ، صناعه الملابس ٠

د – وباعتبار ان القليل من السلع الصناعيه (الواح الصلب ، والمعادن غيـــر الحديديه والورق) التي يمكن ان تدخل مجال التجاره بين اقطار مجلس التعاون العربي هي سلع معياريه او قياسيه Standarized اما الغالبيـه العظمي فهي سلع متنوعه ومتمايزه differentiated goods. يمكـــــن ان تحمي وتصدر وفي وجود تنويع للمنتج القومي فان تخفيضات التعريفـه بين اقطار المجلس وبما تؤدي الي تبادل متزايد لاصناف الملابـــــس

العربات وسلع استهلاكيه اخري بدون تغيرات هامه في هيكل الانتـــاج وبدون فقد حمايه صناعات استبدال الواردات وهو مايطلق عليه تخصـــص داخل الصناعه (الفروع) Intra - industry specialization ولذا مـــن المتوقع ان يزداد هذا التخصص داخل الصناعه مع تطور الصناعه التحويليه ٠

ه - انه بالرغم من التشابه بين انماط الصادرات بين اقطار المجلس (اليـــاف النسيج ، الاسمده ، الوقود المعدني (بترول) ، خضروات فواكـــــــه ملابس) الا انه يتوقع مع زياده التخصص والتجاره ان تتزايد الرفاهيـــه المترتبه علي التبادل المتزايد من السلع الاستهلاكيه (كفاءه التبـــادل والوفاء بحاجات الاستهلاك) ٠ كذلك فانه مع التخصص في نطاق ضيـــق من الآلات والمنتجات الوسيطه يتوقع ان يسمح ذلك باستغلال اقتصاديات الحجم والتوسع في الانتاج ٠

و - ولكنه من غير المتوقع من الناحيه النظريه [1] باعتبار ان اقطار المجلـــس منتجيه للسلع الزراعيه والمواد الخام والانتاج الصناعي معتمد علي تصنيـــع المنتجات الاوليه ان يصبح الاتحاد الجمركي ذات قيمه لهذه الاقطـــــار خاصه ان تطبيق هذه النظريه يتطلب حد ادني من التصنيع لكي تجنـــــي الآثار الديناميكيه الطويله الاجل للسوق الاقليمي للمجلس ٠ بخلاف ذلـك لا توجد فرص لتخفيض التكلفه في القطاع الصناعي داخل منطقه التكامـــل وتتوافر فرص محدوده للاستفاده من اقتصاديات الحجم الممكنه ٠

B. Ballass a, Tariff reductions and Trade in Manufactures, American Economic Review, Vol. VI, No. 3, June 1966, pp. 469.

للتحقق من ذلك يتعين ان نقف علي خصائص قطاع الصناعه التحويليه في اقطار المجلس لنتعرف سريعا علي اوجه التماثل والاختلاف بين الاقطار :

هيكل الصناعه التحويليه في اقطار مجلس التعاون عام١٩٨٦

القطر	الاغذيه والزراعه	المنسوجات والملابس	الآلات ومعدات نقل	الكيماويات	اخري
العراق	٪١٩	٪٢٤	٪١٨	٪٤	٪٣٥
الاردن	٪٢٨	٪٥	٪٢	٪٧	٪٥٨
مصر	٪٢٠	٪٢٧	٪١٣	٪١٠	٪٣١
اليمن الشمالي	٪٢٠ (١)	٪٥ (١)	صفر (١)	٪١ (١)	٪٢٨ (١)

المصدر : المصرف الدولي ، تقرير التنميه ١٩٨٧

(١) بيانات اليمن لعام ١٩٧٠

م - بالرغم من الاختلافات في هيكل الصناعه التحويليه من حيث الاهميه النسبيه لفروع الصناعه المختلفه الا ان الارقام تكشف الولاء ان الهياكل الانتاجيه متنافسه الي حد كبير حيث تتشابه وتتقارب نسب مساهمات الصناعات الزراعيه الغذائيه في بلدان المجلس في القيمه المضافه للصناعات التحويليه بحيث تتجاوز ٢٠٪ في غالبيه الاقطار .

(1) J: Stranbhean, Berne, South - South Trade: Is Integrtion a solution, Intereconomics, Jan/Feb. 1987., P.37.

ب - اما الوزن النسبي لصناعه المنسوجات والملابس فهي تتماثل في كل من العراق مصر بما يصل لنحو ٢٥٪ تقريبا اما في الاردن واليمن فلازالت الصناعه ضئيله الاهميه ·

ح - اما الصناعات الرأسماليه فيبدو انها قد قطعت شوطا مافي مجال الآلات ، معدات النقل في كل من مصر والعراق وتزيد مساهمتها عن ١٠٪ في البلدين اما الصناعات الكيماويه فتبرز تباينا في نسب المساهمه في القيمه المضافه في مصر والاردن والعراق (٤٪ ، ٧٪ ، ١٠٪ ؟٪ على الترتيب) الا انها لازالت قليله الاهميه ·

د - يبدو جليا في حاله الاردن ان الصناعات الخفيفه المتنوعه هي صناعات صغيره اكثر اهميه داخل الصناعه التحويليه ٥٨٪ وهو ما يعني ضروره التحقق او الاستفاده من امكانيه التوسع في هذه النوعيه من الصناعات لسد احتياجات المنطقه ·

وتفيدنا احدي الدراسات [١] بمعلومه عن ان ظروف انتاج الصناعات الراسماليه في الاوبك (ومن ضمنها العراق) تؤدي الي زياده تكاليفها بنسبه تتراوح بين ٤٠٪ - ١٠٠٪ عن مثيلها في البلدان الصناعيه بالرغم من تكاليف الطاقه الرخيصه في هذه البلدان في الوقت ذاته قدرت دراسه حمدي بسيو [٢]

---

(١) د· سناء عبدالله العمري ، التنمية العربيه في نموذج (آيني) عن التنميه خلال التعاون ، الاقتصادي العربي ، السنه السادسه ، نيسان ، ١٩٨٢ ، اتحاد الاقتصاديه العربي ، بغداد ، ص ٩٣ - ٩٤ ·

(٢) فؤاد حمدي بسيسو ، التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون الخليجي المنهاج المقترح والاسس المضمونيه والعملية ، مركز دراسات الوحده العربيه سلسله اطروحات الدكتوراه (٦) ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ·

ان حجم الاسواق العربيه لعض الصناعات مقاسا (بحجم الانتاج المحلي + الواردات - الصادرات) مقارنه بالحجم السائد للمصنع في بريطانيا تبرر قيام الصناعات الغذائيه والملابس وهو ما يعني ان السوق الاقليمي لمجلس التعاون العربي يمثل سوقا متسعا محتملا امام الكثير من الصناعات حيث تظهر تحليلات الدراسه المذكوره ان اقتصاديات النطاق المتعلقه بتكاليف الانتاج لا توجد فقط في الصناعات الانتاجيه ذات الكثافه الراسماليه كالصناعات الكيماويه والصلب ولكن تنطبق ايضا علي الصناعات الاستهلاكيه كالمنسوجات حيث تتراوح نسب الاقتصاد في معدل تكلفه الوحده من ٥٦٪ في صناعه الاثيلين الي ما نسبته ٢٠٪ بالنسبه لصناعه الغزل والمنسوجات وتتحقق اكبر نسبه في اقتصاديات التكلفه في مجموعه المنتجات الكيماويه والتي تزيد نسبه مساهمه اقتصاديات الحجم الكبير فيها عن ٤٠٪ من معدل التكلفه فلذلك بالنسبه لصناعه الاسمنت والصلب والتي تصل فيها النسبه الي ٤٦٪ ، ٤٠٪ علي الترتيب وهو ما يعني امكانيه قيام صناعات باقتصاديات حجم في مجال الصناعات الخفيفه (مثل الغزول والمنسوجات) والصناعات الكيماويه والصلب للاستفاده من السوق الموسع لاقليم المجلس بشرط توافر التمويل لهذه الصناعات .

تقديرات للمرونات الدخليه للطلب علي الواردات ولعرض الصادرات

بالاعتماد علي منهج بيلا بلاسا[1] في حساب تقرييات للمرونات الدخليه للطلب علي الواردات ولعرض الصادرات في ظل عدد محدود من المشاهدات امكن اجراء تقديرات للمرونات الدخليه للطلب علي الواردات ولمرونات عرض

(1) B. Balana, Trade Creation and Trade Diversion in the European Common Market, The Economic Journal, 1967.

عرض الصادرات جدولي (١٦)، (١٧) بهدف القاء الضوء حول اتجاهات خلق التجاره وتحويلها داخل مجلس التعاون العربي في ضوء هذه المرونات ذلك لانه في ظل عدم توافر بيانات عن التوزيع السلعي للتجاره البنيه داخل اقطار مجلس التعاون العربي - حتي نستطيع ان نتوقع سلفا امكانيات الخلق والتحويل في ضوء مرونات الاستبدال بين شركاء المجلس والدول الغير مشتركه في المجلس - لايمكن اعداد مقارنات بين مرونات الطلب علي الواردات من اقطار المجلس (الشركاء) وبين مرونات الطلب علي الواردات من خارج اقطار المجلس . للحكم علي خلق التجاره داخل منطقه التجاره البينيه (المجلس) وخارج المنطقه . وكذلك امكانيه تحويل التجاره بعد قيام اتحاد بين الشركاء اقطار مجلس التعاون العربي ولذا نكتفي بتقدير المرونات لاجمالي الواردات مقسمه علي حسب المجموعات السلعيه (مع اجمالي تجاره الواردات) .

ونجدر ملاحظه الآتي :

(١) ان المرونات الدخليه للطلب علي الواردات المجموعه (0) مرتفعه في مصر واليمن الشمالي ومن السهوله تفسير ذلك بالنسبه لمصر حيث

---

(١) حيث يقدر بلاسا مرونه الطلب علي الواردات بمتوسط معدلات التغير في الواردات الي متوسط معدلات التغير في الدخل . وقد استعضنا كبديل لمتغير الدخل (بالناتج المحلي الاجمالي) اما مرونات عرض الصادرات فقد استعضنا في حسابها بمتغيرات بخلاف الناتج المحلي نعتقد بقدرتها في تفسير الصادرات مثل تغير القيمه المضافه للزراعه في حاله مجموعه الغذاء (0) اما المواد الخام (2) فاعتمدنا علي متغير القيمه المضافه في الصناعه التحويليه او الزراعه اما مجموعه الوقود المعدني فاستخدمت القيمة المضافه في الصناعات الاستخراجيه اما لمجموعات الكيماويات والسلع الصناعية الاخري فالقيمة المضافه للصناعه (وهذا يعتمد على المفهوم المبسط لدالة الطلب والعرض للصادرات والواردات فى شكلها التقليدى) .

ان تفضيلات المستهلك ونمط الانفاق لازال متجه نحو السلع الغذائيه[١] انظر جدول (٥) ولا يوجد دليل قاطع علي صحه تحيز المستهلك في اليمن الشمالي نحو السلع الغذائيه لعدم توافر احصائيه عن نمط انفاق الاسره ، ولكن قد نسترشد بتطورات متوسط دخل الفرد التي لازالت تتفوق قليلا عن الفرد في مصر انظر جدول (١) . والواقع ان الانخفاض في قيمه المرونه الدخليه للطلب علي الواردات الغذائيه في الاردن والعراق يتفق مع صحه اعتقادنا بتفسير قيمه المرونه . وقد نجد تبريرا من قيم مرونات عرض الصادرات حيث ان مرونه عرض الصادرات لنفس المجموعه السلعيه مرتفعه في كل من مصر واليمن الشمالي . الا اننا نعتقد ان تفضيلات المستهلك لازالت تتجه نحو الواردات من الخارج لانواع معينه بذاتها وبالرغم من ان هذا قد يكون صحيح بالنسبه لليمني الا انه غير صحيح للمصري حيث انه يعكس عدم كفايه الانتاج المحلي من عده منتجات زراعيه مثل الحبوب ، السكر اللحوم والواقع ان تقديرات مرونات عرض الصادرات لكل من الاردن ، والعراق غير صحيحه ومبالغ فيها حيث انها سالبه بالنسبه للعراق ومرتفعه جدا (١٠) للاردن[٢] وقد يكون السبب في ذلك الاختيار غير الموفق للمتغير المعبر عن العرض المحلي لمنتجات الصادرات الزراعيه (وهو اجمالي القيم المضافه لقطاع الزراعه بما لا يخفي علينا من عيوب ومشاكل التجميع) وقد لا نجد تبريرا من جدول (١٨) والذي يعكس التغيرات في اسعار الوحده

---

(١) ويتفق مع نمط استهلاك الفرد من Engle عند مستويات الدخول الدنيا حيث يقرر ان مرونه الطلب الدخليه للغذاء اقل من الواحد الصحيح وتعني ان حصه الغذاء من الاستهلاك الكلي ستنخفض كلما ارتفع مستوي الدخل ملخص ذلك نجده في :
H.Cheneryor M. Syrquin - Patterns of Dvelopment 1950 - 70. Aworld Bank Research publication, World Bank, Oxford Un. Press 1975, P.6.

(٢) من المعروف ان مرونات عرض الصادرات منخفضه بالنسبه للسلع الزراعيه

جدول (١٦)ب

تقدير المرونات الدخليه للطلب علي الواردات وفقاللمجموعات السلعيه

خلال الفتره (٨٤ - ١٩٨٨)

المجموعه السلعيه مصنفه وفقا للتصنيف الدولـــي SITC	مصـر	الاردن	العراق	اليمن الشمالي
اغذيه وحيوانات حيه (0)	١ر٥١	-١ر٨٥	٤٢ر	٢ر٦٧
مشروبات وتبـغ (1)	٢٦ر	٦ر٩٠	١٧ر٦٦	٢ر٩١
خامات ماعدا الوقود (2)	١ر٥٣	٩ر٩٣	-٤ر٣١	١٥ر٤٥
وقـود معدنـــي (3)	٤٦ر	-٢ر٧٤	-٤ر٩١	-
زيوت ودهون حيوانيه (4)	٢ر٠٢	١٣ر٦٧	-٧٠ر	-٢٥ر
مواد كيماويه (5)	٢ر٤٧	٩ر٣٨	-٢ر٠٤	٤ر٥٨
سلع مصنوعه مصنعه حسب الماده (6)	١ر٣٥	٣ر٣٢	-٦ر١٨	٣ر٢٥
مكنات ومعدات نقل (7)	١ر٤٢	٤ر١٥	-٧ر٠٨	-٦٣ر
مصنوعات منوعـــه (8)	١ر٤٧	١٠ر١٤	-٧ر٠٦	٤ر٨٢
اجمالـــي الواردات	١ر٤٨	٤١ر	-٥ر١٢	٤ر٠٥

المصـدر : انظـر الملحـــق

جدول رقـــم (١٧)

تقدير مرونات عرض الصادرات وفقا للمجموعات السلعيه لاقطار مجلـس التعاون العربي (٨٤ - ١٩٨٨)

المجموعه السلعيه مصنفه وفقا للتصنيف الدولـــي SITC		مصـر	الاردن	العراق	اليمن الشمالي
اغذيه وحيوانات حيه	(٥)	٢ر٠٣	٩ر٦٢	-١ر٦٨	٣ر٦
مشروبات وتبـــغ	(١)	small base	small base	small base	١ر٧٠
خامات ماعـدا الوقـود	(2)	٠ر١٢	٢ر١٤	-١٠ر٥	٤ر٨٥
وقـــود معدنـــي	(3)	-٢ر٨١	small base	٢ر٢٠	New base
زيوت ودهـون حيوانيه	(4)	small base	small base		small
مـواد كيماويـــه	(5)	-ر١٩	-٢ر١٥	small base	small
سلع مصنوعه مصنعه حسب الماده	(6)	٤ر١٧	-٢ر٧٢	small base	١٠ر٧٣
مكنات ومعدات نقـــل	(7)	small base	small base	small base	small base
مصنوعات منوعـــــه	(8)	٤ر٦٩	١ر٥٢	small base	small base
اجمالـــي الصـــادرات					

المصـدر : انظر الملحـــق

من جدول (١٨) والذي يعكس التغيرات في اسعار الوحده من الصادرات ووالواردات لكل من مصر والاردن · فمتوسط معدل التغير في متوسط سعر الوحده من الصادرات والواردات الاردانيه من المجموعه (٥) بين ١٩٨٥ ، ١٩٨٨ يتراوح بين +٦،٦ ـ ٦ ٪ وبالاخذ بالاعتبار ان العموميه في اجراء المقارنه كانت تتطلب توافر احصائيات لبقيه الاقطار عن متوسط اسعار الوحده للصادرات (لتقديم دليل علي درجه التأثير علي قيمه الصادرات) كذلك فان في غياب المعلومات الموثوق فيها عن مرونات الاسعار وعن التغيرات في علاقات الاسعار النسبيه للتصنيف السلعي المستخدم فان تأثير التغيرات في علاقات الاسعار سواء علي جانب الواردات او الصادرات من الصعب تقديرها · · والواقع ان استخدام نفس المكمش deflator السعري فيما يتعلق بواردات مجموعه سلعيه معينه من كل مصادر العرض من المحتمل ان يؤدي ايضا الي اخطاء في تقديرات حجم الواردات ·

(٢) ان المرونات الدخليه للطلب علي الواردات من مجموعه المشروبات والتبغ تظهر تباينا بين اقطار المجلس حيث تصل لادناها في مصر وتحقق أعلي قيمه لها في العراق (الاردن) حيث تصدر العراق نسبه مرتفعه منها ٥ر١٦٪ مقارنه ببقيه اقطار المجلس وهذه النتيجه تتناقض مع نمط انفاق الاسره في كل من مصر والاردن جدول (٥) حيث يخصص لها نسبه تتراوح بين ٢ ـ ٧٪ في القطرين وكذلك لاتفسر بالانخفاض في متوسط سعر الوحده للصادرات والواردات بمعدل ١٦٪ ، ١٢٪ علي الترتيب (بين ١٩٨٨ ، ١٩٨٥) ·

(٣) اما مجموعه الخامات ماعدا الوقود فتكشف ايضا عن اختلافات واضحه في مرونات الطلب علي الواردات للمجموعه هذا بالرغم من انها تضم بنود سلعيه تعتبر مدخلات اوليه ومستلزمات انتاج الصناعات وسيطه ونهائيه مثل الغزول ، الاثاث ، الورق ، الاسمده ، الصناعات المعدنيه . فالمقارنه تكشف عن ان قيمه المرونه في الاردن تصل الي عشره امثالها في مصر علي الرغمن من ان مصر والاردن مشتركتان تقريبيا في نفس السلع التي تستوردها داخل المجموعه جدول (١٦) .

ونفس الكلام يسري علي قيم المرونه لكل من العراق واليمن الشمالي حيث تظهر الأولي مرونه دخليه سالبه للطلب علي واردات هذه المجموعه وقد يفسر هذا بالنسبه لليمن بارتفاع الاهميه النسبيه لهذه النوعيه من الواردات وعدم وجود بديل من الانتاج المحلي (خاصه الاسمده) . اما بالنسبه للعراق فقد تكون النتيجه متحيزه لعدم توافر قدر كافي من المشاهدات وتقدم لنا مرونه عرض الصادرات جدول (١٧) تفسيرا لاتجاه قيم مرونات الطلب علي الواردات لنفس المجموعه.فاستجابه الصادرات من هذه المجموعه للتغيرات في قطاع الزراعه ضعيفه (١٢ر) في مصر ، بينما تغيرات العرض المحلي في الاردن في قطاع الصناعه الاستخراجيه قد حفز زياده الصادرات من الفوسفات والبوتاس وشجع الطلب علي الواردات من الاخشاب والياف النسيج التي لا تنتج محليا . مما ساعد علي ارتفاع مرونه العرض الي عده امثال قيمتها في مصر ونفس الحديث يسري علي اليمن حيث ان القطاع المحلي ينفرد بانتاج الجلود وبذور اثمار الزينه ويفتقد الي خامات الاسمده والقلين والخشب . اما العراق فبالرغم من ان القطاع الزراعي يقدم الياف صناعه الغزول وان العراق تصدره وتستورده

الا ان مرونات الطلب علي الواردات والصادرات سالبه · ونعتقد بانه بالاضافه الي ما ذكر من عدم توافر قدر كافي من المشاهدات (مما اثر علي طريقه الحساب) فان القيمه المضافه للصناعه التحويليه قد انخفضت عام ١٩٨٧ مقارنه ب ١٩٨٦ انظر الملحق ·

(٤) اما المجموعه الخاصه بالوقود المعدني فتبرز مرونه منخفض للطلب عليه في مصر ٤٦ ر وهذا يبدو منطقيا لان مصر تنتج وتصدر نفس الوقود وتظهر الرقم سالبا في الاردن وهذا غير مثير للدهشه خاصه وان الاقتصاد الاردني مستورد رئيسي صافي له ولكن من المحتمل ايضا ان الآثار الانكماشيه في الاقتصاد قد أثرت علي الطلب علي الطاقه ايضا ·

اما العراق فظروف الحرب قد انعكست علي الطلب علي الوقود المعدني علي جانبي الصادرات والواردات بحيث اثرت علي المستورد منه بسبب الظروف القاسيه التي يعاني منها الاقتصاد ·

(٥) اما الزيوت والدهون فليست موضع اهتمام لضآله انتاجها في اقطار المجلس جدول (١٦) ·

(٦) اما مرونات الطلب علي الواردات من المجموعه (5) فمنطقي ان تكون مرتفعه مع زياده مستوي التصنيع (حيث ان المرونات للسلع الصناعيه بصفه عامه اعلي من المرونات للسلع الزراعيه) ·

وما يهمنا ليس القيم ولكن اتجاهاتها · ويبدو الاقتصاد الاردني اكثر مرونه للطلب علي الواردات من مصر واليمن بالرغم من انها تصدر وتستورد احيانا من نفس البنود جدول (١٦) (مثل الادويه ، والاسمده) وان نسبه الانخفاض في متوسط سعر الوحده من وارداته بلغت ٢١٪ بين عامي ٨٥ ، ١٩٨٨ اما بالنسبه للاقتصاد المصري والاقتصاد اليمني فان ارتفاع قيم مرونات الطلب قد تفسر في مصر في ضوء ضعف الانتاج المحلي منه وعدم كفايته اما اليمن فلا توجد صناعه كيماويه اساسا فيه · ولعل هذا يفسر بمرونات عرض الصادرات في كل من مصر والاردن حيث انه بالرغم من تطور الصناعه التحويليه الا ان انتاج الصناعات الكيماويه لازال لا يساير الطلب المحلي عليه وذلك بالرجوع لخطا نهج سياسه التصنيع والتي ركزت منذ الستينات علي استبدال الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكيه النهائيه دون ان تنتقل لمرحله استبدال الواردات في مجال الصناعات الوسيطه وفي الواقع ان الصناعه الكيماويه في اليمن لازالت ووبعده وتعتمد اساسا علي وليده مستحضرات الزينه والمنظفات والتي ترتبط بتوافر المدخل الخام الاولي اثمار الزينه · ويتضح لنا ان الاردن لم تستطع تطوير الصناعات الكيماويه بها بالرغم من توافر خام الفوسفات والبوتاس ممن الثابت انها تصدر كخام اولي

(٧) وترتفع قيمه المرونات الدخليه للطلب على الواردات من المجموعه (6) لكل من مصر والاردن واليمن حيث يرتبط هذا في الاردن بتطور صناعات الغزل والنسيج والحاجه لبعض المنتجات

الوسيطه · ويبدو ان هذه القطاعات تحمي (لاستبدال الواردات) وتصدر في آن واحد جدول (١٦) وتبرز الصادرات مرونه عرض موجبه ومرتفعه بالنسبه لمصر وسالبه بالنسبه للاردن في الوقت الذي انخفض فيه متوسط سعر الوحده من المجموعه علي جانب الصادرات بنسبه ٢٪ عام ١٩٨٨ مقارنه ١٩٨٥ وارتفع متوسط سعر الوحده علي جانب الواردات بنسبه ١٢٪ خلال نفس الفتره وترتفع قيمه مرونه الطلب في اليمن وتبدو غير منطقيه بالنظر الي ارتفاع مرونه عرض الصادرات من نفس المجموعه (لانطلاقها من قاعده صغيره)

(٨) اما مرونات الطلب علي الواردات فتبدو مرتفعه ومنطقيه في كل من مصر والاردن اما اليمن والعراق فتظهر قيم سالبه وتتناقض مع ظروف ووضع صناعه السلع الراسماليه في العراق واحتياجات التنميه اليمنيه ·

اما بالنسبه لمصر والاردن فيفسر ذلك في ضوء هيكل توزيع الاستثمار الثابت والذي يتحيزفي كلتا البلدين للآلات ووسائل النقل جدول (٨) ·

(٩) اما المجموعه الاخيره مصنوعات متنوعه فالمتوقع سلفا ان تكون مرونات الطلب عليها مرتفعه وفوق الواحد الصحيح ولكنها تبدو كذلك فقط في اليمن ومصر اما الاردن فتبرز مرونه اقل من الواحد الصحيح بالرغم من ان المجموعه تضم كل سلع الاستهلاك النهائي مثل الملابس ، الاثاث الاحذيه ، اجهزه التصوير من ناحيه اخري فان تقديرات مرونات عرض الصادرات منها هي قيم موجبه في كل من الاردن ومصر ·

جـــدول (١٨)

الارقام القياسيه لسعر الوحده من الصادرات والواردات حسب المجموعات السلعيه
(٨٤ - ١٩٨٨) لبعض اقطار مجلس التعاون العربـــــي

		مصـر ١٩٨٠ = ١٠٠		الاردن	
		صادرات	واردات	صادرات	واردات
اغذيه وحيوانات حيه	١٩٨٤	١٧٤ر٥		١٠٠ر٦	١١١ر١
	١٩٨٥	١٦٩ر٩		١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
	١٩٨٦	١٥١ر٦		٩٨ر٣	٩١ر٨
	١٩٨٧	–		٩٥ر٤	٨٣ر٠
	١٩٨٨	–		١٠٥ر٨	٩٤ر٢
مشروبات وتبـــغ	١٩٨٤	١٩٣ر١		١٠٢ر٠	٩٨ر٤
	١٩٨٥	١٨١ر٠		١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
	١٩٨٦	–		١١٨ر٧	٨٤ر٨
	١٩٨٧	–		٨٠ر٥	٨٠ر٥
	١٩٨٨	–		٨٤ر٢	٨٧ر٨
خامات ماعدا الوقود	١٩٨٤	١٨٣ر١		١٠٤ر٠	١٠٢ر٣
	١٩٨٥	١٩٣ر١		١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
	١٩٨٦	١٩٨ر٤		٨١ر١	٨٦ر٧
	١٩٨٧	–		٧١ر٢	٨٤ر٥
	١٩٨٨	–		٩٠ر٩	٩٧ر٩
وقـــود معدنـــــي	١٩٨٤	٥٥٧ر٤			٩٨ر٨
	١٩٨٥	٥٣٧ر١			١٠٠ر٠
	١٩٨٦	٤٤٧ر١			٤٨ر٤
	١٩٨٧	–			٥٦ر٠
	١٩٨٨	–			٥٨ر٣
زيوت ودهون حيوانيه	١٩٨٤	٩٤ر١		١٠٥ر٢	٩٩ر٢
	١٩٨٥	١٤٨ر٤		١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
	١٩٨٦	١٥٧ر١		٨٦ر٢	٨٩ر٠
	١٩٨٧	–		٨٧ر٣	٦١ر٨
	١٩٨٨	–		٩٥ر٢	٥٨ر٠

المصادر : مصر : جهاز التعبئه والاحصاء ، ارقام اوليه (١٩٨٦)

الاردن : النشره الاحصائيه الشهريه ... مرجع سبق ذكره جدول ١/٣/١٩

		مصر ١٩٨٠ = ١٠٠		الاردن	
		صادرات	واردات	صادرات	واردات
مواد كيماوية	١٩٨٤	٢٤٦ر٣		١١٨ر١	١٠٥ر٣
	١٩٨٥	٢٤٧ر٨		١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
	١٩٨٦	٤٩٢ر٣		٨٦ر٣	٧٤ر٤
	١٩٨٧	-		٨٧ر٣	٩١ر٥
	١٩٨٨	-		٩٥ر٢	٦٨ر٤
سلع مصنوعه حسب الماده	١٩٨٤	١٣٣ر٥		٩٨ر٧	١٠٠ر٨
	١٩٨٥	١٢٧ر٥		١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
	١٩٨٦	٢٠٢ر٧		٩٤ر٧	٩٣ر٦
	١٩٨٧	-		٩٠ر٣	٩٦ر٢
	١٩٨٨	-		٩٧ر٣	١١٢ر١
مكنات ومعدات نقل	١٩٨٤	٣٠٠٠ر٠			٩٨ر٧
	١٩٨٥	٢٨٣ر١			١٠٠٠ر٠
	١٩٨٦	١١٠ر٣			٨٤ر٢
	١٩٨٧	-			٨٧ر٢
	١٩٨٨	-			١٠٤ر٨
مصنوعات منوعه	١٩٨٤	١٤٣ر٥		١٠٠ر٤	٩٨ر٧
	١٩٨٥	١٧٤ر٠		١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
	١٩٨٦	٢٥٤ر٧		٨٢ر٥	٧٩ر٣
	١٩٨٧	-		٦٨ر٠	٩٣ر٩
	١٩٨٨	-		٨٨ر٩	٨٩ر٠

المصادر : مصـــر : جهاز التعبئة والاحصاء ، أرقام أولية (١٩٨٦) .

الاردن : النشرة الاحصائية الشهرية ... مرجع سبق ذكره (جدول ١/٣/١٩).

(١٠) يتضح مما تقدم ان مرونات الطلب الدخليه بالنسبه لاقطار مجلس التعاون العربي (باستثناء العراق) بصفه عامه مرتفعه وتزيد علي الواحد الصحيح ، وفيما يتعلق بمرونات عرض الصادرات لنفس المجموعات السلعيه تظهر المرونات مختلفة وغير واقعيه احيانا ولذا تتوقع وفقا للنظريه الا تؤدي الاتحاد الي خلق تجاره اجمالا (من كل مصادر العرض) خاصه في ظل ظروف ضآله حجم التجاره البينيه وتماثل هياكل الانتاج عند مستوي منخفض من الاكتفاء الذاتي الغذائي وتطور الصناعه التحويليه . اي مالم يتغير هيكل الانتاج عن طريق تخطيط التكامل التنموي . حيث انه من الممكن جدا ان معظم سلع دول مجلس التعاون تمثل بدائل دينا لمنتجات مماثله من دول خارج المجلس والذي بدوره سينخفض مرونه استبدال الواردات من الدول الاعضاء ويرفع الواردات من خارج الاتحاد ومن المحتمل ان يحقق القرب الجغرافي للدول الشركاء مزايا تكاليف نقل منخفض نسبيا بالاضافه الي الاسواق المجمعه الحره نسبيا كذلك يمكن ان نفترض ان الواردات خارج المجلس في الدوله العضو اما ان تكون من الناحيه التنافسيه متفوقه او مختلفه جدا ومتنوعه عن الواردات البينيه المنافسه highly differentiated . مما تقدم يتضح اننا لم نصل الي نتائج قاطعه بخصوص جدوي قيام اتحاد جمركي بين اقطار المجلس للاسباب الآتية :

ا — ان هناك ملاحظات علي الاسلوب المتبع والمرتبط بالمرونات وطريقه حسابها في الدراسه الحاليه والمعتمد علي مفهوم معدلات التغير وليس من خلال معادلات انحدار .

ب - عدم توافر بيانات علي مستوي مجموعات سلعيه وعلي مستوي سلـــــع بذاتها تدخل التجاره البينه لاقطار المجلس .

ح - ان التغيرات في الاسعار علي مستوي التجاره الخارجيه ومجموعاتهـــا وعلي مستوي متغيرات الدخل والقيم المضافه للصناعه التحويليـــــــه والاستخراجيه والزراعه تخفي الكثير من الاخطاء في تقدير المرونـــات في الدراسه كقيم وحتي كاتجاهات وانه لو توافرت بيانات سعريـــــه للاقطار الاربع فمن المتصور ان يوحد اساس المقارنه بالاخذ فـــــي الاعتبار تغييرات اسعار صرف العملات ونتوقـــع ان نختلـــــف النتائج بالاخذ في الاعتبار اسعار الصرف واسعار السلع وهكمـــــش متغيرات الدخل (علي سبيل المثال deflat• GNP.) .

د - ان تقديرات المرونه المزعومه تتجاهل تأثير القيود الكميه علـــــــي الواردات وان الأثر الوحيد علي الاسعار بعد قيام الاتحاد يكمـــــن في تغيرات التعريفه الجمركيه (خاصه وانه من المعروف ان الـــــدول الناميه تحمي في الغالب بالاعتماد اكثر علي القيود الكميه للواردات) .

ملاحق الجزء الثالث

الملحق جدول (١)

صوره هياكل الطلب المحلي لاقطار مجلس التعاون العربي

جمهوريه مصر العربيه

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
١) الناتج المحلي الاجمالي مقيما بالدولار	٢٢١٠٠ر٤	٢٦٢٩٨ر٠	٢٨٢٠٦ر٥	٢٢٢٣٧ر٢	٢٢٥٤٤ر٠٠
٢) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	٥٢٤ر٦	٥٤٢ر٢	٥٧٠ر٦	٥٧٨ر٢	٤٥٣ر٦
٣) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالدولار	٢١ر٨	-٢٢ر٥	٧ر٦	٢ر٩	-١٩ر٧
٤) الاستهلاك الخاص (بالدولار)	١٥٨٢٨ر٩	١٨٧٨١ر٦	٢٠١٩٣ر٩	٢٢٨١٧ر٢	١٨٦٩٥ر١
٥) معدل نمو الاستهلاك الخاص	٢٧	٢٢ر٢٠٠	٧ر٥	١٢	١٨ر١٠٠
٦) نسب الاستهلاك الخاص الي الناتج المحلي	٧٤ر٩	٧٥	٧٥ر٦	٨٢ر٩	٨٦ر٢
٧) نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص	٢٧٦	٣٨٧	٣٠٧	٤٥٠	٣٦٠
٨) قيمه الاستهلاك العام بالدولار	٤٢٠٠ر١	٤٣٩٠ر٨	٤٥٢٧ر٣	٤٢١٥ر٨	٣١٠٦ر٤
٩) معدل نمو الاستهلاك العام	٢٥ر٤	-٢٦ر٣	٢ر١	-٦ر٩	-٢٦ر٣
١٠) نصيب الفرد من الاستهلاك العام	١٠٠	٩١	٩١	٨٢	٦٠
١١) الاستهلاك النهائي بالدولار	٢٠٠٢٩	٢٣١٧٢	٢٤٧٢١	٢٧٠٣٢	٢١٨٠١
١٢) معدل نمو الاستهلاك النهائي	٢٨ر٧	-٢٢ر١	٦ر٧	٩ر٤	-١٩ر٤
١٣) نسب الاستهلاك النهائي الي الناتج المحلي	٩٤ر٨	٩٢ر٦	٩٢ر٥	٩٩ر٤	١٠٧
١٤) الاستثمار بالدولار	٧٣٦١ر٦	٥٧٤٢ر٧	٦٠٣٠	٥٤٢٧ر٩	٤١٤٠ر٨
١٥) معدل نمو الاستثمار بالدولار	٢٢ر٥	-٣٠٩	٥	-١٠	-٢٢ر٧

تابع جمهورية مصر العربية	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
١٦) نسب الاستثمار الي الناتج المحلي الاجمالي	٢٤ر٩	٢٢ر٩	٢٢ر٦	٢٠	١٩ر١
١٧) صادرات السلع والخدمات غير المنظوره بالدولار	٦٦٥٣	٥٠٧٢	٤٤٦٩	٤١٤٩	٣١٤٧
١٨) نسب الصادرات الي الناتج المحلي	٣١ر٥	٢٠ر٣	١٦ر٧	١٥ر٣	١٤ر٥
١٩) قيمة واردات السلع والخدمات غير المنظوره	١١٩٤٢ر٠	٧٦٩٠ر٠	٦٩١٣ر٥	٧٢٧٢ر٧	٥٥٤٤ر٨
٢٠) نسب الواردات الي الناتج المحلـــي	٥٦ر٥	٣٠ر٧	٢٥ر٩	٢٦ر٧	٢٥ر٦
٢١) ميزان الموارد قيمـــــا بالدولار	-٥٢٩٠	-٢٦١٨	-٢٤٤٥	-٣١٢٤	-٢٣٨٩
٢٢) نسب ميزان الموارد الـــي الناتج المحلي	-٢٥	-١٠ر٥	-٩ر١	-١١ر٥	-١١ر١
٢٣) قيمه الطلب المحلـــــي ((١)+(٨)+(١٤))	٢٧٣٩٠ر١	٢٨٩١٥ر٧	٣٠٧٥١ر٠	٣٢٤٦٠ر٩	٢٥٩٤١ر٨
٢٤) نسب الطلب المحلي الي الناتج المحلـــي	١٢٩ر٧	١١٥ر٥	١١٥ر١	١١٩ر٤	١٢٦ر١

الاردن	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
١) الناتج المحلي الاجمالي مقيما بالدولار	٣٣٠١ر٦	٤٠٧٥ر٦	٤١٨٧ر٣	٤٩٨٠ر٣	٤٦٤٨ر٤
٢) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	١١٢٩ر٥	١١٦٤ر١	١٢٨٩ر٤	١٢١٣ر٥	١٢٠٧ر٤
٣) معدل نمو الناتج المحلـــــي الاجمالي بالدولار	٣١ر٧	٤ر٥	١٥	٦ر٢	-٦ر٦
٤) قيمة الاستهلاك الخـــاص (الدولار)	٢٧٨١ر٧	٣٥٥٧ر٤	٣٥٢٩ر٧	٣٧٨٣ر٨	٣٥٦٦ر٤
٥) معدل نمو الاستهلاك الخاص	١٥ر٦	-٦ر	-٥ر	٦ر٩١	-٧ر٥
٦) نسب الاستهلاك الخاص الي الناتج المحلي	٩٢ر٨	١٠٠ر٨	٨٨ر٤	٨٨ر٦	٨٩ر١
٧) نصيب الفرد من الاستهلاك	٩٥٢	١٠١٦	٩٧٤	٩٩٨	٩٢٦
٨) قيمه الاستهلاك العـــــام بالدولار	٨١٧ر٨	١٠٢٨ر٤	١٢٨٥ر٩	١٣٥٧ر٤	١٣٠٨ر١
٩) معدل نمو الاستهلاك العام	٤ر٤	٤ر٨	٢٥	٥ر٦	-٣ر٦
١٠) نصيب الفرد من الاستهلاك العـــام	٢٨٠	٢٩٤	٣٥٤	٣٥٨	٣٤٠
١١) الاستهلاك النهائي بالدولار	٣٥٩٩	٤٥٨٦	٤٨٢٦	٥١٤١	٤٨٧٤
١٢) معدل نمو الاستهلاك النهائي	١٢ر٨	٦	٥ر٢	٦ر٥	-٢ر٥
١٣) نسب الاستهلاك النهائـــي الي الناتج المحلي	١٢٠ر١	١٢٩ر٩	١٢٠ر٥	١٢٠ر٣	١٢١ر٨

تابع الاردن	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
١٤) الاستثمار بالدولار	١٢٥٥ر٥	١٢٤٢ر٣	١٢٨٦ر٣	١٢١٦ر٧	١٢٢٧ر٠
١٥) معدل نمو الاستثمار بالدولار	٤ر٥	-١ر٧	٥ر١١	-٥ر٠	٨ر
١٦) نسب الاستثمار الي الناتج المحلي الاجمالي	٤٥ر٢	٣٥ر٢	٣٤ر٦	٣٠ر٨	٣٢ر٢
١٧) صادرات السلع والخدمات غير المنظوره بالدولار	١٥٧٢	١٩٧٥	١٨٠٢	٢٢٢٥	٢٢٥٨
١٨) نسب الصادرات الي الناتج المحلي	٥٢ر٥	٥٦	+٤٥	١ر٥٢	٥٦ر٤
١٩) قيمه واردات السلع والخدمات غير المنظوره	٣٢٢٥ر٨	٣٧٢٨ر٢	٣٣٢٦ر٢	٣٧٠٤ر٤	٣٨١١ر٣
٢٠) نسب الواردات الي الناتج المحلي	١٠٧ر٧	١٠٥ر٦	٨٣ر١	٨٦ر٧	٩٥ر٢
٢١) ميزان الموارد مقيما بالدولار	-١٦٥٣	-١٧٥٣	-١٥٢٥	-١٤٨٠	-١٥٥٣
٢٢) نسب ميزان الوارد الي الناتج المحلي	٤ر٢	-٨ر٧	-ر١٢	-٢ر٩	٥ر٠
٢٣) قيمه الطلب المحلي	٤٩٥٤ر٥	٥٨٢٩ر٣	٦٢١٢ر٣	٦٤٥٧ر٧	٦٢٠١ر٠
٢٤) نسب الطلب المحلي الي الناتج المحلي	١٦٥ر٣	١٦٥ر١	١٥٥ر١	١٥١ر١	١٥٥ر٠

العـــــــراق	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
١) الناتج المحلي الاجمالـــي مقيما بالدولار	٥٢٥٨٦ر٦	٤٩٤٤١ر٥	٤٧٨٣٠ر٦	٥١١٧٠ر٦	٤٢٠٤ر٨ ◎
٢) نصيب الفرد من الناتـــج المحلي الاجمالي	٤٠٤٧ر٩	٣٢١٣ر٦	٣٠٢٤ر١	٣١٤٠ر٣	٣٢٣٩ر١
٣) معدل نمو الناتج المحلـــي الاجمالـــي	٣٣ر٢	٣ر٩	-٣ر٢	٧	٥
٤) قيمه الاستهلاك الخـــاص					
٥) معدل نمو الاستهلاك الخاص					
٦) نسب الاستهلاك الخـــاص الي الناتـــج					
٧) نصيب الفرد من الاستهلاك					
٨) قيمه الاستهلاك العـــــام بالدولار					
٩) معدل نمو الاستهلاك العام					
١٠) نصيب الفرد من الاستهلاك					
١١) الاستهلاك النهائي بالدولار	٢٠٢٩٣	٢٢٦٧١	٢٦٤٨٨	٢٢٧٠٢	٢٢٤٠١
١٢) معدل نمو الاستهلاك النهائي	-١٥ر٦	٤ر	٨ر٤	-١٠ر٤	٢ر١
١٣) نسب الاستهلاك النهائي الي الناتج المحلي	٣٧ر٩	٦٧ر٧	٧٤ر٥	٦٢ر٣	٥٩ر٩
١٤) قيمه الاستثمار بالدولار	١٦٢٤٧	١١٩٠٠ر٦	٨٧٧٤ر٤	١١٥٨٠ر٨	١٢٨٦٧ر٦

تابع العـــــراق	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
١٥) معدل نمو الاستثمار بالدولار	٤٦ر٣	-٨ر٥	-٢٦ر٣	٣٢	١١ر١
١٦) نسب الاستثمار الي الناتج	٢٠ر٤	٢٣ر٩	١٧ر٩	٢٢ر١	٢٣ر١
١٧) صادرات السلع والخدمات غير المنظوره	٢٣٩٠٣	١٢٣٧٩	١١٧٥٥	١٣٥٦٩	١٤٤٧١
١٨) نسب الصادرات الي الناتج	٦٣ر٤	٢٦ر٩	٢٤ر٠	٢٥ر٨	٢٦ر٠
١٩) قيمه واردات السلـــــع والخدمات غير المنظوره	١٦٨٥٦ر٥	٩٥٠٩ر٢	٩١٨١	٦٦٨١ر٥	٦٥٤٠
٢٠) نسب الواردات الـــــي الناتـج	٣١ر٥	١٩ر١	١٨ر٧	١٢ر٧	١١ر٧
٢١) ميزان الموارد مقيما بالدولار	١٧٤ر٦	٢٨٧٠	٢٥٧٤	٦٨٨٧	٧٩٣٦
٢٢) نسب ميزان الوارد الـــــي الناتج المحلي	٣١ر٩	٧ر٨	٣ر٥	١٣ر١	١٤ر٢
٢٣) قيمه الطلب المحلي	٣٦٥٤٠	٤٥٥٧١ر٦	٤٥٢٦٢ر٤	٤٤٢٨٢ر٨	٤٦٢٦٨ر٦
٢٤) نسب الطلب المحلي الي الناتج المحلـــي	٦٨ر٣	٩١ر٦	٩٢ر٤	٨٤ر٤	٨٣ر٠

اليمن الشـــــمالي	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
١) الناتج المحلي الاجمالي مقيما بالدولار	٣٣٥١ر٨	٤٢٠٥ر٦	٣٩٨٠ر٩	٤٢١٢ر٢	٥٠٦٧ر٠
٢) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	٤١٠ر٩	٤٦١ر٠	٤٢٩ر٢	٤٤٦ر٨	٥٢٨ر٧
٣) معدل نمو الناتج المحلـــــي الاجمالي	١ر٨	-١ر٩	-٥ر١	٥ر٨	٢٠ر٣
٤) قيمة الاستهلاك الخاص	٣١٨٥ر٦	٤٠٠٠ر٣	٣٧١٥ر٤	٣٩٥٨ر٨	٤٥٩٠ر٥
٥) معدل نمو الاستهلاك الخاص	٣ر٣	-٧ر٥	-٧ر١	٦ر٦	١٦ر٠
٦) نسب الاستهلاك الخاص الي الناتـج	١٠٨ر٣	١٠٥	١٠٢ر٨	١٠١ر٣	٩٧ر٥
٧) نصيب الفرد من الاستهـلاك الخاص	٣٩١	٤٣٩	٤٠١	٤٢٠	٤٧٩
٨) قيمه الاستهلاك العام بالدولار	١٩٤ر٦	٧٤٩ر٦	٦٣١ر١	٧٥٢ر١	٩١٤ر٦
٩) معدل نمو الاستهلاك العام	٢٢ر٣	-٢٠ر٩	-١٩ر٨	١٩ر٢	٢١ر٨
١٠) نصيب الفرد من الاستهلاك العـــام	٨٥	٨٢	٦٨	٨٠	٩٥
١١) الاستهلاك النهائي بالدولار	٣٨٨٠	٤٧٥٠	٤٣٤٧	٤٧١١	٥٥٠٥
١٢) معدل نمو الاستهلاك النهائي	٧ر٦	-٩ر٩	-٨ر٥	٨ر٤	١٦ر٩
١٣) نسب الاستهلاك النهائي الي الناتج المحلي	١٢١ر٩	١٢٤ر٧	١٢١ر٤	١٢٠ر٦	١١٦ر٩
١٤) الاستثمار بالدولار	١٢٧٧ر٩	+٦٠٧ر٢	+٥٠٦ر٩	٦١٤	٦٩٤ر٦

تابع اليمن الشـــمالي	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
١٥) معدل نمو الاستثمار بالدولار	٨ر٨	-٢٤ر٦	-١٦ر٥	٢١ر١	١٢ر١
١٦) نسب الاستثمار الي الناتج	٤٣ر٤	١٥ر٩	١٤ر٢	١٥ر٧	١٤ر٨
١٧) صادرات السلع والخدمات الغير المنظوره	١٧٦	١٥٨	١٢٠	١٥٦	٤٢٩
١٨) نسب الصادرات الي الناتج المحلـــي	٦	٤ر١	٣ر٣	٤	٩ر١
١٩) قيمه واردات السلـــــع والخدمات غير المنظوره	١٩٨٢ر٩	١٣٠٩ر٧	٩٩٢ر٢	١٢٦٩ر١	٥٦١ر٦
٢٠) نسب الواردات الي الناتج	٦٧ر٤	٣٤ر٤	٢٧ر٧	٣٢ر٥	٢٣ر٢
٢١) ميزان الموارد مقيمـــــه بالدولار	-١٨٠٦	-١١٥٢	-٨٧٢	-١١١٣	-١١٢٣
٢٢) نسب ميزان الموارد الي الناتج المحلـــي	-٦١ر٤	-٣٠ر٢	-٢٤ر٤	-٢٨ر٥	-٢٤ر١
٢٣) قيمه الطلب المحلـي	٥١٥٧ر٩	٥٢٥٧ر٣	٤٨٥٢ر٩	٥٣٢٥	٦١٩٩ر٧
٢٤) نسب الطلب المحلي الـــي الناتـــج	١٧٥ر٣	١٤٠ر٦	١٢٥ر٦	١٤١ر٧	١٣٠ر٠

المصدر : كل السطور مأخوذه من الحسابات القوميه للبلدان العربيه او الصندوق العربـــــي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الكويت ، مايو ١٩٨٩ بملايين الدولارات)

أما الصفين (٢٣) ، (٢٤) فحسوبين بمعرفه الباحث .

حساب المرونة الدخلية للواردات وفقاً لطريقتين*

ملحق جدول (أ)

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	معدل التغير السنوي للواردات والناتج ١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	معدل التغير السنوي للواردات ١٩٧٧ - ١٩٨٦	قيم المرونة الدخلية للشعبة	متوسط معدل التغير السنوي (٨٤-١٩٨٨)	المرونة الدخلية (٨٤-١٩٨٨)
مهورية مصر العربية				مليون جنيه										
لغذيه وحيوانات حيه	١٧٦٥ر٦٦	١٥٩٥ر١٧	١٨٣٣ر٠	٢٦٤٤ر٩٤	٣٨١٦ر٤٨	- ٧ر٩٪	١٤ر٩٪	٤٤ر٤٪	٤٤ر٣٪	- ٥٦ر	١ر٥٢	٢ر٣٩	٦ر٦١	٤٩ر١٪	٢٢ر٦	٥ر١
شروبات وتبغ	١٥٤ر٩٩	١٤٦ر٣٢	١٣٣ر٨١	١٥٣ر٣١	١٧٨ر٠٣	- ٥ر٦٪	- ٨ر٦٪	١٤ر٦٪	١١ر١٦٪	- ٣٣ر	- ٨٨ر	٨٦ر	٨٧ ر	١٢ر	١٣ر٤	٢٦ر
امات ماعدا الوقود	٤١٣ر٨٣	٥٣١ر٧٥	٤٥١ر٢١	٧٥٢ر٠٥	١٢٥ر٧٨	- ١ر٢٢٪	- ١٥ر٢٪	٦٦ر٧٪	٦٦ر٣٪	- ٣ر١	- ٥٥ر١	٣ر٩٢	٣ر٥٨	١ر١٧	٢٢ر٩	١ر٥٣
سود معدني	٣٣٩ر١	٢٦٤ر٢١	٢٧٦ر٢٢	٣١٥ر٠	٤١٦ر٦٥	- ١ر٢٢٪	٤ر٦٪	١٤ر٠٪	٣٢ر٣٪	- ٢٨ر١	٤٧ر	٨٢ر	١ر٧٥	٤٤ر	٧ر٢	٤٦ر
يوت ودهون حيوانيه	١٤٢ر٣٢	١٣٤ر٠	٤٣٦ر٨٤	٢٥٠ر٩٤	٣٩٣ر٩٠	- ٩ر٥٪	٢١٨ر٥٪	- ٣ر٤١٪	١٧ر١٪	٣٤ر	٢٢ر٣	- ٤٢ر٣	٩٢ر	٥ر٢٩	٤٧ر١٣	٢ر٠٣
واد كيماويه	٦٤٧ر٩٣	٦٣٦ر٢١	٧٥٤ر٨٥	٢٧٩ر٨٢	٣١٣٣ر٤٨	- ١ر٨٪	١٨ر٧٪	٨٢ر٨٪	٥٤ر٦٪	- ١٠ر	١ر٩١	٤ر٨٧	٢ر٩٥	٢٩ر٨	٢٨ر٥٨	٢ر٤٧
لمع مصنوعه مصنعه حسب الماده	١٦٤٣ر١٢	١٦٨٦ر٧٤	١٨٣٢ر٥٨	٢٣٤٢ر٤٢	٢٣٥٣ر٦٨	٢ر٧٪	٨ر٧٪	٢٢ر٤٪	+ ٥٠ر٤٪	١٦ر	٨٩ر	١ر٣٣	٢ر٧٢	١ر٢٧	٢١ر٠٥	١ر٢٥
لات ومعدات نقل	٢١٩٦ر٥١	١٧٦٨ر٥٦	٢٠٦٦ر٤٢	٣٣٢١ر٠٠	٤٣٦١ر٧٩	- ١٩ر٥٪	١٦ر٨٪	٥٦ر٤٪	٣٥ ٪	- ١٢ر١	٧١ر١	٣ر٣٣	٨٩ر١	١ر٤٥	٢٢ر١٨	١ر٤٢
صنوعات متنوعه	٢٣٢ر٦٩	٢١٠ر٠٨	٢٧٧ر٤	٣٨٨ر٣٣	٥٠٣ر٧٨	- ٩ر٧٪	٢٢ر٠٪	٤٠ر٠٪	٢٩ر٧٪	- ٥٦ر	٢ر٢٧	٣ر٣٥	١ر٦٢	١ر٦٧	٢٣ر٠	١ر٤٧
جمالي الواردات	٧٥٣٦ر٠٧	٦٩٧٣ر٠٩	٨٠٥١ر٤٣	١١٣٥٧ر٨٤	١٦٣٠٨ر٥٧	- ٧ر٥٪	١٥ر٥٪	١ر٤١٪	٤٣ر٦٪	- ٤٤ر	١ر٥٨	٢ر٤٢	٢ر٣٦	١ر٤٨	٢٣ر١٨	١ر٤ ٨
ناتج القومي الاجمالي بالدولار	٣٦٧٩٩ر٥	٢٧٥٩٠ر٠٣	٢٩١٧٧ر٤	٣٠٦٨٦ر٦	٢٤٦٧٢ر٧											
ناتج الاجمالي بالجنيه	٣٠٦١ر٥٢	٢٥٨٧٨ر٠٧	٢٩٣٧٥ر٧	٤٦٠٧٦ر٠	٥٤٥٨٧ر٨	١٧ر٢٪	٩ر٨٪	١٧ر٠٪	١٨ر٥٪					١٥,٧٢		
سعر الصرف للجنيه)	١ر٢٠٣	٧٦٩ر	٧٤١ر	٦٦٦ر	٤٥٢ ر											
لاردن				مليون دينار اردني												
لغذيه وحيوانات حيه	١٨٤ر٣٢	١٧٥ر٧٨	١٦٥ر٥٧	١٥٥ر٧٢	١٧٢ر٩١	- ٦ر٤٪	- ٥ر٨٪	- ٦ر٠٪	١١ر٠٪	- ٢ر٢٩	٣ر٣٢	+ ٩٤ر١	٢٤ر٥	٢٩٪	١ر٢٥	- ١ر٨٥
شروبات وتبغ	٧ر٦٨	٤ر٠٤	٦ر٦٧	٧ر٠٠٠	٦ر٨٢	- ٤ر٤٧٪	١ر٦٥٪	٥٪		- ٢ر٦٪	٣٣ر٨٥	٣٦ر٠	- ٦١ر١	- ٢٤ر١	٥ر٧	٦ر٨١
امات ماعدا الوقود	٢٩ر٨٩	٣٣ر٠٧	٣٨ر٦٥	٢٨ر٥٣	٢٧ر٥٩	- ٦ر١٠٪	- ١٣ر٤٪	صفر	٣١ر٨٪	- ٧ر٥٧	٣٦ر٥ه	صفر	١ر١٥	٥٤ر	٧ر٢٥	٩ر٩٣
سود معدنـــي	٢١٣ر٥٥	٢٢٣ر٢٧	٢١٦ر٤٨	١٥٦ر١٤	١٥٧ر٨١	٦ر٤٪	٨ر٤٧٪	٤ر٣٤٪	١ر١٪	٣ر٢٩	١٩ر١٢	١١ر٠	٥٢ر	١ر٨-	٢ر٠-	٣ر٧٤-
يوت ودهون حيوانيه	١٠ر٤٨	١٠ر١٥	٩ر٤٢	٨ر٠٢	١٠ر٨٦	- ٣ر٣٪	٧ر٢٪	١٤ر٩٪	٢٥ر٤٪	٢ر٢٩	٣ر٨٨-	٤ر٨١-	٨٦ر١٦	٢ر٨٧	٩ر٩٨	١٣ر٦٧
واد كيماويـــه	٧٩ر٩٠	٦٧ر٦٤	٧٤ر٨٧	٩١ر٦٧	١٠٠ر٥٠	١ر٩٪	١٠ر٧٪	٣٢ر٤٪	٩ر٦٪	١٠ر٩٣	٤ر٢٨	٧ر٢٢-	٤ر٥٧	٧ر١٤	٦ر٨٥	٩ر٢٨
لمع مصنوعه مصنعه حسب الماده	١٦٦ر٤٤	١٤٠ر٩٥	١٦٩ر٣٩	١٨٦ر٢٩	١٧٧ر٠٨	- ٩ر٣٪	١٩ر٩٪	٢٠ر٣٪	٥ر٤٪	١ر٣١	٦ر٧٦-	٦ر٥٢-	٢ر١٤-	٤ر٥٧	٤ر٤٢	٣ر٣٣
كلات ومعدات نقل	٢١٥ر٨٥	٢٠٧ر٢٩	١٧٦ر٦٠	١٨٦ر٢٩	٢٣٣ر٦٧	- ٩ر٣٪	١٩ر١٤٪	٥ر٥٪	٢٥ر٤٪	٣ر٧٩-	٩ر٩٦-	١ر٧٧-	١ر٤٠	٥ر٤٠	٢ر٠٢	٤ر١٥
صنوعات متنوعه	٩٥ر٩٣	١٠٥ر١٧	٧٩ر٨٦	٨٧ر٧٣	٧٥ر٤١	٩ر٦٪	٢٤ر١٪	٩ر٩٪	١٤ر٠٪	٦ر٨٦	٩ر٦٤	٣ر١٩-	٦ر٦٧	٥ر٠	٧ر٤	١٠ر١٤
جمالي الواردات	١٠٧١ر٣٤	١٠٧٤ر٤٤	٨٥٠ر٢٠	٩١٥ر٥٥	١٠٢٢ر٤٧	٣ر٪	٢٠ر٩٪	٧ر٧٪	١١ر٧٪	٢١ر	٨ر٣٦-	٣ر٤٨-	٥ر٥٧-	١ر٤٧	٧ر٢٠	٤١ر
ناتج القومي الاجمالي بالدولار	٤٨٣٦ر٠	٤٧٧٥ر٨	٥٤٨٦ر٢	٥٥١٤ر٤	٥١٣٢ر٩											
ناتج الاجمالي بالدينار	١٨٥٦ر١٥	١٨٨٠ر٣٤	١٩٤٨ر٢٥	١٨٦٩ر٢٩	١٩٠٨ر١٤	١ر٤٪	٥ر٢٪	١ر٣٪	١ر٣٪					٧٧ر		
سعر صرف الدينار الاردني	٢ر٦٠	٢ر٥٤	٢ر٨٦	٢ر٩٥	٢ر٦٩											

* الطريقة الاولى : قيمة المرونة الدخلية = معدل التغير السنوي للواردات (السنوي) / معدل التغير السنوي من الناتج (السنوي) × قيم المرونة الدخلية للفترة ٨٤ - ١٩٨٨ = متوسط قيم المرونة الدخلية السنوية

** الطريقة الثانية : قيم المرونة الدخلية للفترة ٨٤ - ١٩٨٨ = متوسط معدل التغير السنوي من الواردات (خلال الفترة) / متوسط معدل التغير السنوي من الناتج (خلال نفس الفترة)

تابع ملحق جـدول (١)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	معدل التغير السنوي في الواردات و الناتج	المرونه الدخليه للطلب علـــي الواردات (للشعبه) (٩)
العراق		مليون دينار عراقي			
المواد الغذائيه وحيوانات حيه	٢٠٧ر١٥	٣١٧ر١١	+ ٢ر٣٪		٤٢ر
المشروبات والتبـــغ	٦ر٦٥	١٥ر٧٣	١٣٦٪		١٧ر٦٦
المواد الخام غير الغذائيه كالمطاط والجلاتين	٢٩ر٩٤	٢٠ر٠١	-٢٣ر٢٪		-٣١ر٤
وقود معدنيه وزيوت تشحيم	٥ر٦٩	٣ر٥٤	- ٣٧ر٨٪		-٩١ر٤
زيوت وشحوم حيوانيه مجمده مصنوعه	٩ر٠٧	٨ر٥٨	-٤ر٤٪		- ٧٠ر
المواد الكيماويه ومنتجات الصيدله	١٤٨ر٣٠	١٢٤ر٩٨	- ١٥ر٧٪		- ٢ر٠٤
السلع المصنوعه كالجلود والمطاط والفزول	٥٣٥ر٦٤	٢٨٠ر٦٥	- ٤٧ر٦٪		- ١٨ر٦
المكائن والآلات الكهربائيه وغير الكهربائية	٧٨٧ر٠٣	٣٥٨ر٤٧	- ٥ر٥٪		- ٧ر٠٨
جهزه تدفئه واجهزه طبيه واثاث واحذيه	١٤٥ر١٦	٦٦ر٣٧	- ٣ر٥٪		- ٧ر٠٦
اجمالي الواردات بالدينار العراقي	١٩٧٧ر٢٠	١١٩٨ر٠	- ٣٩ر٤٪		- ١٢ر٥
الناتج القومي الاجمالي بالدولار	٤٥٧١ر٧	٤٩٢٤ر٤			
الناتج الاجمالي بالدينار العراقي	١٤١٩٧ر١١	١٥٢٩٣ر٠٥	٧ر٧٪		
سعر صرف الدينار العراقي	٣ر٢٢	٣ر٢٢			
اليمـــــن		مليون ريال يمني			
الاغذيه والحيوانات الحيه	٢٨٩٦ر٢٨	٣٩٠١ر٨٩		٢٤ر٧٪	٣ر٦٧
المشروبات والتبغ	٢٢٣ر٤٢	٣٠٨ر٠١		٣٧ر٩٪	٣ر٩١
المواد الخام غير صالحه للاكل (٢)	١١٤ر٠١	٣٤٣ر٠١		٢٠٠ر٩٪	١٥ر٤٥
الوقـــود المعدني وزيوت التشحيم	-	١٩٢٧ر٩٤		-	
الزيوت والشحوم الحيوانيه والنباتيه	١٩٥ر٧٦	٨٩ر٤٩		-٣ر٣٪	- ٢٥ر
المواد الكيماويـــــه	٨٤ر٣١	١٣٤٨ر٣١		٥٩ر٥٪	٥٨ر٤
مصنوعات حيويه حسب الماده	٢٠٥٣ر٣٨	٢٩٢٠ر٦٤		٤٢ر٣٪	٣ر ٢٥
الآلات ومعدات النقل	٢٠١٣ر٦٠	١٨٤٨ر٤٩		- ٨ر٢٪	- ٦٣ر
مصنوعـات متنوعـــه	٥٧٠ر٠٤	٧٠٥ر٦٠١		٢٣ر٨٪	٨٣ر١
اجمالي الواردات بالريـــال	٩١٧٦ر٣٦	١٣٥٢٣ر٦٢		٥٢ر٦٪	٠٥ر٤
الناتج القومي الاجمالي بالدولار	٤٨٧٤ر٦	٥٨٢٩ر٢			
الناتج الاجمالي بالريال	٥٠٤٠٩ر٥	٥٦٩٨ر٤٣		١٣ر٠٪	
سعر صرف الريال اليمنـي	٠٩٦٧ر	١٠٣٣ر			

(٩) الطريقة المزدوجة

ملحـــــق جـــــــدول (ب) تقدير مرونات عرض الصادرات وفقا لطريقتين*

	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	معدلات التغير السنوي للصادرات بالصلات (الوطنيـــــة) والمتوسط للفترة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	مرونات العرض السنوي للصادرات / معدل التغير السنوي للدخـــــل	متوسط قيم المرونه للفتره ٨٤ - ١٩٨٨ (٢)	متوسط معدل التغير السنوي للصادرات القيم المضافه للفتره ٨٤ - ١٩٨٨	مرونه عرض قيم الصادرات للشجيه متوسط معدل تغير قيم الصادرات للشجيه القيم المضافه الفتره ٨٤ - ١٩٨٨ (٧)
جمهورية مصر العربية						مليون جنيه									
الغذيه وحيوانات-حيه	١٥٣ر٢١	١٣٤ر٧٣	١٣٧ر٧٨	٣٤٢ر٧٣	٣٥٦ر١٣	١ر١٢٪	٢ر٣٪	٥ر١٤٩٪	٩ر٣٪	-٥٥٢ر ١٢٣ر	١١ر٧٧ ٢٢٥ر		٢ر٨٩	٩ر٢٥٪	٢ر٠٣
مشروبات وتبغ	٦ر١٢٤	٩ر٠٤	ر٠١٦	٢٠ر٦٥	٨ر١										
خامات ماعدا الوقود	٣٦٩ر٨٦	٢١٨ر٧٦	٢٣٥ر٤٨	٢٢٤ر٤٨	٣٩٣ر٤٨	-٨ر١٢٪	٥ر٣٪	-٣ر٣٪	٣ر٢١٪	-٥٠٠ر ٢٣٨ر	١٦٤ر -٤	٨٣٩ر	١٠ر	٢ر٣٨٪	١٣ر
وقـــــود معدنـــي	١٢١٥ر٩١	٨٩ر١٧٧١	١٠٥٢ر٧٨	١٠٨٨ر٨٧	١٣٢٥ر٤٧	٠ر٤٠٪	-٤٠ر٦٪	٤ر٣٪	٧ر٢١٪	٧٤٠ر ١٠٢ر	١٦٧ر -٧	٣٥ر٥	١٠ر	٦ر١٣٪	-٨٨ر٣
زيوت ودهون حيوانيه	١١ر	١٣ر	٠ر٠٦٤	٠ر٣٨	٣٢ر										
مـــواد كيمـاويـــــه	٤٦ر٥٤	٣٠ر٦	٢٩ر٣٢	٩٣ر٢٣	١٢٣ر٩٢										
سلع مصنوعه مصنفه حسب الماده	٤٢٥ر٣٢	٣١٥ر٠١	٤٤٧ر٥٤	١١٢٦ر٧٢	١٥٨٩ر٩١	-٥٦ر٧٪	٤٥ر٤٪	٧ر١١٥٪	٥٣٦٪	-٢٠٦ر ٩٦ر١	٦ر٥٦ -٣	٧٨ر٣	-٤٨ر	١ر٥٠٪	-١٩ر٥
مكائن ومعدات نقل	٤٦ر	٨ر١	٢ر٦٠٢	٣ر٩٦	١٣ر٥٢	-٣٣٪	١٥٢ر	٤١ر١	٤١ر١	١٢ر -٨١ر١	٣٤ر -٧	٦٢ر١	٨٥ر١-	٠ر٥٨٪	٧ ر٤
مصنوعات متنوعـــه	٣٠ر٣٨	٣٩ر٣٨	٤٨ر٣٨	٩٣ر٥٥	١٨٩ر٩٩	-٦ر٧٢٪	٧٠ر٤٪	٤٩٣ر٤٪	١٠٣ر١٪	-٢٣ر ٢٠٣ر	٥١ر -٣	٤ر٠٦	٩٥ر	٢ر٦٥٪	٤ر٦٩
اجمالي الصادرات بالجنيه	٢١٩٧ر٩٣	٢٥٦٩ر٩٤	٢٠٥٣ر٩٦	٢٠٤٦ر٠١	٢٩٩٤ر٤٤										
الناتج القومي الاجمالي بالجنيه	٣٠٦١٥ر٢	٣٥٨٧٨ر٠	٤٩٣٧٥ر٧	٤٦٣٦ر٠٣	٥٤٥٨٧ر٨	٢ر١٧٪	٨ر٩٪	٧ر١٧٠٪	٨ر١٨٥٪						
القيمه المضافه بالدولار	٣٨٧١	٢٧٤٠ر٩	١٥٧٣ر٧	١١٢٥ر٥	٧٦٨ر٣										
(الاستخراجية)															
القيمه المضافه للصناعه التحويلية بالدولار	١٩٢٠ر١	١٥٦٦ر٦	١٨٥٩	١٣٢٤ر٧	١١٢٧ر٥										
القيمه المضافه بالجنيه للصناعات الاستخراجية بالجنيه	٣٣٢٠ر٥	٣٥٦٤ر٢٣	٣١٣٣ر٧٥	١٦٨٩ر٩٤	١٦٩٩ر٥٦	٧ر١٠٪	-٤ر٤٠٪	-٤ر٢٠٪	٦ر٪					٢ر١٢٨٪ -	
القيمه المضافه للصناعات التحويلية بالجنيه	١٥٩٧ر٤٢	٢٠٣٧ر١٩	٢٥٠٨ر٧٧	١٩٨٩ر٠٤	٢٤٩٤ر٤٧	٥ر٢٧٪	٢ر٢٣٪	-٧ر٢٠٪	٢٤ر٥٪					٩ر١٣٪	
القيمه المضافه للزراعه بالدولار	٦٣٥٩ر٥	٦٥٨ر٩٥	٥٦٧٩ر٨	٥٧٥٤ر٢	٤٥٨٠ر٩	٩ر٢١٪	٩ر١٨٪	٧ر١٢٪	٢ر١٧٪					٧ر١٧٪	
القيمه المضافه للزراعه بالجنيه	٥٢٩٠ر٧٧	٦٤٤٨ر١	٧٦٦٥ر٠	٨٦٣٩ر٩	١٠٣٤ر٧										
الاردن						مليون دينار									
المواد الغذائية والحيوانات الحيه	٧٦ر٤١	٥٦ر٤٣	٩٣ر٤١	٨٤ر٣٢	٢٠ر٠١	٢ر١٤٪	-٧ر٢٪	-٣ر١٩٪	٣ر١١٪	-٢١ر ٨٥ر٠	٣١ر -١	١٤ر٥	-٥٤ر١	٥٧ر٥٪	٩ر٦٢
المشروبات والتبغ	٤٧ر	٩٤ر١	٢٩ر١	٠٤ر٢	٩٩ر١										
المواد الخام غير الصالحه للاكل (فوسفات ، بوتاس)	٨٧ر١٠	٩٨ر٤٦	٩٧ر٨٣	٩١ر٥٠	١٤٦ر٨٦	١٣ر٠	٦ر٪	٥ر٩٣٪	٥٠ر٪	-٢١ر ٥٧ر	١٥ر -١٠	٩٧ر٢	-٧١ر١	٦ر١٦٪	١٤ر٢
الوقود المعدني ومواد التشحيم	١١ر٠	٠٨ر٠	١٤ر	٣٤ر	٣٤ر										
زيوت وشحوم حيوانيه	١٢ر١	١٧٦ر	٥١ر١	٤٤ر	٦٣ر										
مواد كيماويـــه	٩٧ر٦٣	٥٠ر٩٦	٥٤ر٤٦	٦٩ر٩٣	٩١ر٦٣	-٧٤ر٧٪	٩ر٦٪	٣ر٢٨٪	٣ر٢١٪	٣٨ر٢ ٦٩ -	٧٧ر -٢	١٩ر٢٨	-٥٠ر١٢	٣ر١٠٪	٢ر١٥
بضائع مصنوعه مصنفه حسب الماده	٣٣ر٧٨	٣٩ر٧٢	١٩ر٦٢	٤٧ر٣٤	٢٥ر٢٧	٧ر١٧٪	٥٠ر١٠٪	٣ر٩٠٪	٢٥ر٠٪	٦٩ر١ -٥٠٦	٨٥ر٥٠ -٨	٣ر٣١	١٢٤ر٧٠	٢ر١٣٠٪	٢ر٧٣ -
الآلات ومعدات نقـل	٩٧ر١	٢ر٠١	١ر٤١	٢ر٤٦	٣ر٧١										
مصنوعات متفرقه	٤٢ر٢٣	١٨ر٥١	٧ر٣٢	٩ر٨٨	١٣ر٧٥	٢١٪ -	٥٠ر٦٠٪	٥ر٢٥٠٪	٢٩ر٧٪	٢ر٠٢	٣ر٤٣ -١٠٥	٢٤ر٥	١٥٧ر٠٣	٧ر٢٣٪ -	٥ر٣
اجمالي الصادرات بالدينار الاردنـــي	٢٦١ر٠٦	٢٥٥ر٣٥	٢٢٥ر٦٣	٢٤٨ر٧٧	٣٢٤ر٧٩										
الناتج القومي لاجمالي بالدينار	١٨٥٦ر١٥	١٨٨٠ر٣٤	١٩٢٨ر٢٥	١٨٦٩ر٢٩	١٩٠٨ر١٤										
القيمه المضافه للصناعه	١٣٢ر٣	١٥٨ر٩	١٨٤ر١	١٩٣ر٤	١٨٣ر٠										
الاستخراجيه بالدولار															
القيمه المضافه للصناعات التحويلية بالدولار	٢٣٠ر٧	٢٨٩ر٦	٣٢٣	٢٩٩ر١	٣٢٧ر٣	٣٣٪	٩ر٢٪	٩ر١٪	٣ر٢٣٪						
القيمه المضافه بالدينار للصناعه	٨٨ر٥٠	٥٩ر٦٢	٦٢ر٣٧	٦٥ر٥٦	٦٨ر٠٣	-٤ر١٠٪	١ر٪ -	٣ر١٠٪ -	٦ر١٪						
القيمه المضافه للصناعه التحويلية	١٢٧ر١٩	١١٤ر٠٢	١١٢ر٩٣	١٠١ر٣٩	١٠٣ر٠٥										
القيمه المضافه للزراعه بالدولار	٣٥٦ر٧	٢٠١ر٣	٢١٧ر٦	٣٧٥ر٥	٣٤٩ر٩										
القيمه المضافه للزراعه بالدينار	١٢٧ر١٩	١١٨ر٥٨	١١١ر٠	١٢٧ر٢٩	١٣٠ر٠٧	٦ر١٣٪	٤ر٤٪	٧ر١٤٪	٢ر٢٪						

* تمت الطريقتين من ملحق ج

تابع ملحق جدول (ب)

	مليون دينار عراقي			معدل التغير السنوي في الصادرات والقيمه المضافه		مرونه عرض الصادرات = معدل التغير السنوي في الناتج والقيمه المضافه
	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٦	١٩٨٧	معدل التغير السنوي في الصادرات
العـــراق						
المواد الغذائيه وحيوانات حيه	١٥٫٦٢١	٣٠٫١٦			٢٩٫١٪	- ١٫٦٨
المشروبات والتبـــغ	٠٫٣٢	١٠٫٠٤			٤٠٢٪	
المواد الخام غير الغذائية كالمطاط والعجائن	٣٫١١	٨٫٥٠			١٧٣٫٣٪	-١٠٥
وقود معدنيه وزيوت تشحيم	٧٫٠٦	١٥٫٤٤			١١٨٫٧٪	+ ٢٫٢٠
زيوت وشحوم حيوانيه مجمده ومصنوعه	صفر	صفر			صفر	
المواد الكيماويه ومنتجات الصيدله	١٫١١	١٫٤٥				
السلع المصنوعه كالجلود والمطاط والفزول	٤٫٢٤	٤٫٦٥				
المكائن والآلات الكهربائيه وغير الكهربائيه	١٫١٩	٢٢٫٢				
اجهزه تدفئه واجهزه طبيه واثاث واحذيه	٠٫١٥	٠٫٠٣				
اجمالي الصادرات بالدينار العراقي	٣١٫٦٥٠	٦٠٫٤٨			١٢٨٫٣٪	١٦٫٦٥
الناتج القومي الاجمالي بالدينار العراقي	١٤١٩٧٫١	١٥٣٩٢٫٠٥			٧٫٧٪	
القيمه المضافه بالدولار (للصناعه الاستخراجيه)	٧٠١٦٫٧	١٠٧٨٩٫٨				
القيمه المضافه بالدولار للصناعه التحويليه	٤١٧٢٫٦	٢٢٧٣٫١				
القيمه المضافه بالدينار للصناعه الاستخراجيه	٢١٧٩٫١٠	٣٢٥٠٫٨٧			٥٣٫٨٪	
القيمه المضافه بالدينار للصناعه التحويليه	١٢٩٥٫٨٤	٧٣٦٫٩٩			-١٤٣٫١٪	
القيمه المضافه للزراعه بالدولار	٦٩٩٣٫٦	٨٠٩٩٫٨				
القيمه المضافه للزراعه بالدينار	٣٠٤٠٫٢٦	٢٥١٥٫٤٧			- ٢٫١٧٪	
اليمـــن	مليون ريال يمني					
الاغذيه والحيوانات الحيـــه	١٧٦٫٢٥		٨٥٫٩٣		١٧٥٫٧٪	٢٫٦
المشروبات والتبغ	٥٤٫٠٣		٦٥٫٨١		٢١٫٨٪	١٫٧٠
المواد الخام غير الصالحه للاكل	٦٩٫٣٨		١١٩٫٨٥		٧٢٫٧٪	٤٫٨٥
الوقود المعدني وزيوت التشحيم	٨٫٠		٣٨٨٧٫٧٣			
الزيوت والشحوم الحيوانيه والنباتيه	٥٫٠		٣٫١٣			
المواد الكيماويـــه	١٫٤٤		١٫٢٣		-٧٫٦٪	
مصنوعات حيويه حسب الماده	١٫١٤		٣٣٫٤٩		١٣٧٫٤٪	
الآلات ومعدات النقل	١٫١٠		٨٫٣٨			
مصنوعات متنوعـــه	٣٫٩٤		٣٫١٣		٢٧٫٦٠٠٪	
اجمالي الصادرات بالريال	٣١٨٫٣٩		٤٠٧٫٣١			
الناتج القومي الاجمالي بالريال	٥٠٤٠٩٫٥١		٥٦٩٨١٫٤٣			
القيمه المضافه بالدولار (استخراجيه)	٦٣٫٧		١٠٠٫٣			
القيمه المضافه بالدولار (تحويليه)	١٣٧٫٩		١٦٤٫٥			
القيمه المضافه بالريال للصناعه الاستخراجيه	٦٥٨٫٧٤		٩٨٠٫٤٥		٤٨٫٨٪	
القيمه المضافه بالريال للصناعه التحويليه	١٤٣٦٫٠٦		١٦٠٨٫٠٣		١٢٫٨٪	
القيمه المضافه للزراعه بالدولار	١١٧٦٫٣		١٤٣٠٫٧			
القيمه المضافه للزراعه بالريال	١٢١٦٣٫٤٠		١٣٩٨٥٫٣		١٥٫٠٪	

موجـــز البحـــث والنتائـــج الرئيسيـــة

موجـز البحث والنتائـــــج الرئيسية

ونستعرض هذا الموجز موزعا على أجزاء البحث الثلاثة على النحو التالـــى :

الجـــزء الأول : الموارد الانتاجية فى دول مجلس التعاون العربى :

وقد تناولت الدراسة فى هذا الجزء استعراضا للموارد الانتاجية فى الـدول المعنية ، وبدأ الاستعراض بحصر للموارد الطبيعية والأرضية ، حيث تبين ان العـراق يستحوذ على نحو ٤٦ر٢٪ من مساحة دول المجلس يليه مصر (٣١٪) ثم اليمن الشمالى (١٩ر٤٪) وأخيرا الأردن (٣ر٢٪) . وبلغ نصيب الفرد من الأراضى حده الأعلـــى فى العراق ، وأدناه فى مصر . أما بالنسبة للموارد المائية فكانت مصر والعراق اهـــم دول المجلس من حيث مدى توفر مصادر المياه ، ثم اليمن الشمالى ، وتأتـــــى الاردن فى المؤخره .

أما بالنسبة للنفط والغاز الطبيعى فقد تبين أن دول المجلس تسهم بحوالـى ٢٣ر٤٪ من انتاج الدول العربية من البترول الخام ، بينما يبلغ استهلاك دول المجلس نحو ٣٠ر٤٪ من جملة استهلاك الدول العربية ، علما بأن انتاج النفط يتركز كليـــا فى العراق ومصر ويسهمان بنحو ٦٩ر٢٪ و ٣٠ر٨٪ على التوالى من جملـــة انتاج دول المجلس . فى حين أن استهلاك دول المجلس يتركز فى مصر والعـــراق والأردن واليمن بالنسب التالية على الترتيب : ٥٠ر٢٪ ، ٣٨ر٤٪ ، ٧ر٦٪ ، ٣ر٨٪ . وهذا ما يشير الى أهمية وضرورة التبادل والتعاون فى انتاج وتجارة النفـــط ، وتنطبق نفس المؤشرات على الغاز الطبيعى حيث يتركز انتاجه كليا فى العراق ومصـــر وذلك بنسبة ٦٠ر٦٪ ، ٣٩ر٤٪ على التوالى .

وبالاضافة الى الموارد الطبيعية والأرضية فقد تناولت الدراسة كلا من الانتاج الزراعى والصناعى ، والموارد البشرية ، ثم الموارد النقدية ، فى كل من دول مجلس التعاون العربى الأربع .

الانتاج الزراعى :

فى مصر يتميز تركيب الانتاج الزراعى النباتى بارتفاع الأهمية النسبية لانتاج الأرز الشاميه والأرز والقطن ، وكذلك الخضروات وخاصه البطاطس والطماطم . أما فى العراق فترتفع الاهمية النسبية للشعير والقمح . وفى اليمن تتزايد أهمية الحبوب (تالية فى ذلك للعراق ومصر) وكذا حاصلات الفاكهه وخاصة الأعناب . وأخيرا تأتى الأردن حيث يتركز انتاجها النباتى فى القمح ثم الشعير والخضروات (خاصة الطماطم) والموالح .

أما عن الانتاج الحيوانى فان اللحوم البيضاء ذات أهمية متقاربة فى الدول الاربع ، بينما تمثل اللحوم الحمراء اهمية أكبر بصفه خاصة فى العراق .

الانتاج الصناعى والتعدينى :

لوحظ أن النشاط التعدينى فى دول المجلس لايتعدى استخراج الفوسفات والبوتاس فى الأردن ومصر ، والحديد بمصر واليمن والجبس باليمن الشمالى . وفيما يتعلق بالصناعات التحويلية فان مصر تحتل المركز الأول من حيث القيمة المضافة للصناعات التحويلية تليها العراق ثم الاردن واليمن .

الموارد البشـــــرية :

وهنا نسجل الارتفاع الملحوظ فى معدل نمو الموارد البشرية فى دول المجلس عامة ، مع ظاهرة مميزة للتركيب النوعى للسكان وهى تفوق نسبة الذكور على الاناث .

أما من حيث الاستيعاب القطاعى للعمالة فقد تبين أن قطاع الزراعة يستوعب حوالى ٩ر٣٦٪ من جملة القوة العاملة بدول المجلس ، ثم يأتى قطاع الخدمات ليستوعب نحو ٧ر٤١٪ ، وأخيرا يجىء قطاع الصناعة والتعدين ليستوعب حوالى ٦ر١٢٪ .

وفيما يتعلق بمعدل الاعالة فقد بلغ أقصاه فى العراق وأدناه فى مصر ، مما يشير الى الفعالية النسبية المرتفعة لقوة العمل فى مصر .

الموارد النقديـــة :

ونظرا لقلة البيانات فى هذا المجال فقد اكتفت الدراسة بعرض العجز فى الموازنات العامة ونسبته الى الناتج المحلى والايرادات العامة وطريقة تمويل هذا العجز سواء من المكون المحلى أو الاجنبى .

ومن بين المؤشرات التى لاحظناها فى هذا المجال ارتفاع حجم الايرادات العامة فى مصر (حيث بلغت حوالى ٦ر٢٠ مليار دولار) بينما لم تتجاوز ٩١٠ مليون دولار فى اليمن الشمالى عن عام ١٩٨٧ .

الجـــزء الثانـــى : التكامل الاقتصادى وامكانيات الانتاج

يتكون هذا الجزء من ثلاثة أقسام فرعية :

القسم الأول : ذو طبيعه نظرية ، اذ يحاول اقتراح منهجية متكاملة لدراســـة التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى ، بالتركيز على هياكـــل الانتاج ، وخاصة هياكل الانتاج الصناعى .

ويفرق البحث هنا بين مستويين للعملية التكاملية :

المستوى الستاتيكى ، ويقصد به احداث التكامل فى ضوء الثبات (النسبـــى) لهياكل الانتاج فى دول المجلس . وينصب هذا المستـــوى على الأجلين القصير والمتوسط .

والمستوى الديناميكى ، ويقصد به تحقيق التكامل فى ضوء عملية التحول الهيكلـــى ، أى تغيير صيغة التخصص الانتاجى السائدة فى كل بلـــد واستبدالها بصيغة جديدة تكاملية فى اطار بناء جماعـــة اقتصادية جديدة . ويرتبط هذا التحول باحداث توســـع كبير فى الطاقات الانتاجية ، أو بلغة اقتصاديات النمـــو : (نقل منحنى امكانيات الانتاج الى أعلى) ، وهو مايمكـــن العمل على تحقيقه فى الأجل المتوسط والطويل .

ولا يعنى العمل على هذين المستويين نوعا من التتابع الزمنى بالضـــرورة ، فالحقيقه أن عملية التكامل بمجرد أن تبدأ يجب أن تعمل على تحقيق هدفـــين متلازمين آنيا : تكامل الأسواق فى اطار الهياكل القائمة ، وتطوير مســـيزات نسبية ديناميكية لأعضاء التكامل . على أن يكون مفهوما أن ديناميات التكامـــل

تقتضى مراعاة اعتبارات الكفاءة الاقتصادية من جهة أولى ، وتوفير آليات تعويض الأطراف الخاسرة والمتضررة من جراء تحقيق مكاسب معينة لأطراف أخرى .

أما القسم الثانى فهو يتناول تحليل الميزات المقارنة فى القطاع الصناعى فى دول مجلس التعاون العربى . وقد تضمن هذا الجزء عرضا وتقييما للمؤشرات المستخدمة لقياس الميزة المقارنة الظاهرة ، وانتهى الى اعتماد نوعين من المؤشرات أو المعاملات

أ ـ المعاملات المركبة للانتاج والتجارة ، وهى نسبة الصادرات / الانتاج ، نسبة الواردات / الاستهلاك ، وصافى الصادرات / الانتاج ، ونسبة الانتاج / الاستهلاك.

ب ـ معاملات التجارة فقط وأهمها مؤشر :

معامل الصادرات الصافية / مجموع الصادرات و الواردات

وقد عمدت الدراسة الى تطبيق هذه المؤشرات على القطاع الصناعى ، بالتركيز على دراسة حالة قطاع فرعى يتمتع بصفة الريادة فى الانتاج الصناعى ، وهو قطاع السلع الرأسمالية والتى تشمل الآلات (الكهربائية وغير الكهربائية) ومعدات النقل بالاضافه الى المنتجات المعدنية المصنعه .. ومن أهم العوامل التى استند اليها اختيار هذا القطاع الفرعى كحالة للدراسة (بالاضافه الى صفته الريادية) :

كون هذا القطاع حديث النشأه ، وربما غائبا أصلا ، فى دول مجلس التعاون العربى ومن ثم فلم تتكون مصالح اقتصادية واجتماعية وادارية وسياسية قد تستفيد من بقاء الوضع على ماهو عليه ومن ثم تحول دون تعميق التكامل عبر الزمن ، بعكس الحال فى صناعات السلع الاستهلاكية (معمرة وغير معمرة) والتى أصبح من الصعب تحقيق التكامل فى اطارها ، نظرا لرسوخ المصالح القطرية المرتبطة بها .

وقد انتهى تطبيق مؤشرات الميزه المقارنه الى أن مصر وتليها العراق هى أهم دول المجلس من حيث قيمة الناتج ، وان كانت الدول الأربع تتفق عموما فى عدة ظواهر رئيسية هى :

ـ ضآلة مساهمة الناتج المحلى من السلع الرأسمالية فى اشباع الحاجات المحليه .
ـ ان الواردات تمثل المصدر الرئيسى لاشباع الحاجات المذكوره ، أو هى المكون الرئيسى فى الاستخدام المحلى للسلع الرأسمالية .
ـ ضآلة الصادرات من السلع الرأسمالية الى حد معين ، وهو ما يعكس ضيق قاعدة الانتاج المحلى منها كما قد يعكس سياسات احلال الواردات (فى مصر بصفه خاصه) .
ـ وبالتالى : تعاظم عجز الميزان التجارى للآلات والمعدات الانتاجية فى دول مجلس التعاون العربى .

أما القسم الثالث فان له طبيعة ختامية واستنتاجية أساسا ، اذ يتناول بالتحليل المركز هياكل الانتاج الصناعى عموما ، ويشير الى أهم الدلالات المرتبطة بتماثل هذه الهياكل .. ومن أهمها أن هذا التماثل لا يترك مجالا واسعا للتكامل الانتاجى فى اطار الافتراض بثبات الهياكل ..

ويخلص من ذلك الى أنه لا أمل فى توسيع وتعميق التكامل سوى من خلال توسيع وتنويع هياكل الانتاج الصناعى فى الاقطار المعنيه وفى منطقه التكامل ككل .

الجـــزء الثالـــث : هياكـــل الطلب

اهتمت الدراسه بعرض ومناقشه هياكل الطلب لدول مجلس التعاون العربى وذلك خلال اربع مباحث رئيسية :

المبحـــث الاول : مدى الاختلال فى هياكل توزيع الناتج المحلى لكل قطر

المبحـــث الثانى : توصيف النمط الاستهلاكى الخاص

المبحـــث الثالث : العلاقه بين الاستثمار والاضافه للطاقه الانتاجيه على المستوى الكلـــى وانماطه فى اقطار مجلس التعاون العربى .

المبحـــث الرابع : ويناقش علاقه اختلالات الطلب النهائى بظروف التنميه فى ضوء جـــدل نظريه الاتحاد الجمركى .

وقد اظهر المبحث الاول وجود اختلالات فى هياكل توزيع الناتج المحلـــى لاقطار المجلس حيث تختلف قيم نسب الاستهلاك والاستثمار الى الناتج المحلـــــى عن مستوياتها التوازنية العالميه بما يعكس تواضع الميول الحديه والمتوسطه للادخـــار ويلقى الضوء على مواقف الدين الخارجى وفجوات الموارد للاقطار المعنيه .

اما فى المبحث الثانى والذى اهتم بالتوصيف للانفاق الاستهلاكى لـــــدول المجلس فقد اشارت القياسات النقدية للمرونات الدخلية للاستهلاك الخاص والنهائـــى فى بعض الاقطار (مصر واليمن) الى تجاوزها الواحد الصحيح ، وانه وفقا للمتوافـــر من بحوث ميزانيه الاسره تتحيز انماط الانفاق الاستهلاكى ضد مجموعه الطعام فـــــى المناطق الاكثر تحضرا فى مصر والاردن وتوجد فروق مطلقه بين هذه النسب على مستـــوى العواصم ومدن التحضر الاخرى . وتؤكد الاحصائيات ارتفاع نسبة انفاق الاسره فـــــى

مصر على الاغذيه والملابس عن ٦٠٪ مقابل ٥٠٪ فى الاردن تقريبا ، ويتشابه نمط انفاق الاسره على الاستثمار البشرى من صحه وتعليم فى القطرين الا ان الانفاق على المسكن فى مصر مقارنة بالاردن جيد و اكثر ارتفاعا بما يعكس التباينات فى متوسطات دخول الافراد فى البلدين .

اما فى المبحث الثالث فتبرز تحليلاته وجود تباينات واضحه فى قيم واتجاهات تطور انتاجيه رأس المال الحديه فى اقطار المجلس بما يعكس فروقا فى التوزيع القطاعى للاستثمار وفى طرق توزيع الاستثمار على المكونات العينيه وكذلك تمويله حيث ترتفع الاهميه النسبيه للالات والمعدات فى مصر مقارنه بغالبيه اقطار المجلس فى مقابل ارتفاع اهميه قيم نسب المبانى والتشييدات .

كذلك فان الدراسه تلقى الضوء على اهميه التحويلات للعاملين فى مصر واليمن والاردن فى التخفيف من ندره النقد الاجنبى . وبالنظر الى ان هدف الدراسه هو التحقق من جدوى قيام نمط تكاملى بين اقطار المجلس فقد اهتم المبحث الرابع باختبار فرضيات نظريه الاتحاد الجمركى . حيث اظهرت نتائج مناقشه هذه الفرضيات مايلى :

ـ تقارب مستويات معدل التعريفه الجمركيه فى اقطار المجلس المتاح عنها بيانات بحيث يتوقع مع تحديد معدل التعريفه المشتركه ان تكون هناك آثار سلبيه يفقد ان ايرادات الجمارك فى مصر وارتفاع الايرادات فى اليمن. أما عن الاردن فالوضع لن يختلف كثيرا عما قبل .

ـ انخفاض نسبه مساهمه التجاره البينيه لاقطار مجلس التعاون فى اجمالى التجاره التجاره الخارجيه لاقطاره مقارنه بتجارتها مع الدول الصناعيه ، والاخذ فى الاعتبار

الارتفاع النسبى فى قيم التجاره الخارجيه لهذه الاقطار الى نواتجها المحليه تصبح قدره المجلس على خلق التجاره محدوده .

ـ كذلك تبرز تحليلات الفرضيه الخامسه الخاصه بمرونات الطلب والعرض للتجاره الخارجيه الآتى :

وفقا لانماط التجاره الخارجيه التى تعرضها الدراسه تتصدر السلع الغذائيه الزراعيه والوقود (باستثناء مصر) قائمه الصادرات وتعتمد الصادرات الصناعيه أساسا على المدخلات من المواد الاوليه بحيث ان اقطار المجلس تصدر وتستورد نفس السلعه احيانا كما يلاحظ ان الغالبيه العظمى من السلع الصناعيه التى يمكن ان تدخل مجال التجارة بين اقطار المجلس هى سلع متمايزه differentiated مما يتوقع معه فى حاله تخفيض التعريفه ان يزداد التخصص داخل الصناعه intra - industry. ويزداد التبادل التجارى . الا انه مع الأخذ فى الاعتبار عدم وجود حد ادنى من التصنيع فانه من غير المحتمل نظريا أن تجنى الآثار الديناميكيه للسوق الاقليمى للمجلس بالاستفاده من اقتصاديات الحجم الممكنه .

لذا فقد توصلت الدراسه الى نتيجه مؤداها انه فى ضوء ارتفاع مرونات الطلب الدخليه لغالبيه الاقطار يتوقع الا يؤدى الاتحاد الجمركى الى خلق التجاره اجمالا من كل مصادر العرض خاصه فى ظل ظروف ضآله التجاره البينيه وتماثل هياكل الانتاج ومستوى تطور الصناعه التحويليه وذلك مالم يتغير هيكل الانتاج عن طريق تخطيط تنموى للتكامل .

خلاصـــــــة :

من موجز الأجزاء الثلاثة السابقة يمكن الاستنتاج بأن يتحقق التكامـــل بصورة فعالة ، لا يمكن أن يتم بدون تغيير جذرى فى هياكل العرض والطلب ، أو الناتج واستخداماته ، وبعبارة أخرى : الاستناد الى خلق ميزات نسبيـــــة ديناميكية للبلدان الأعضاء . ويستند توزيع الميزات النسبية المقترح على معطيات الموارد الانتاجية المتوفرة . كل ذلك فى ظل آليات تضمن رفع مستويات الكفاءة الاقتصادية وبالتالى تحسين مستوى المعيشة جذريا لجماهير المستفيدين مـــن العملية التكاملية العربية .

قائمـــــة المراجـــــع

أولا : المراجع العربيـــة :

أ ـ النشرات والوثائق الرسميـة :

ـ الاردن ـ الاحصاءات السنويه الخارجية ١٩٨٧ ، الجزء الاول .
ـ الاردن ـ دائرة الاحصاءات العامه ، الدراسة الصناعية ١٩٨٧ صادر في شباط فبراير ١٩٨٩ .
ـ الامم المتحده الوضع السكاني في منطقة غرب اسيا ١٩٨١ .
ـ البنك الدولي ، تقرير عن التنميه في العالم ١٩٨٩ .
ـ البنك المركزي الاردني ـ النشره الاحصائيه الشهرية العدد ٩ ايلول ١٩٨٩
ـ البنك الاهلي المصري ـ النشره الاقتصاديه ١٩٨٨ .
ـ بنك مصر ، النشره الاقتصاديه السنه التاسعه والثلاثون ، العـــدد الاول ١٩٨٥
ـ البنك المركزي المصري اللجنه الاقتصاديه المجلد الثامن والعشرون العدد الثالث ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ .

ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (الحسابات القوميـــه للبلدان العربيه) الجزء الاول ـ الجداول القطرية ـ الكويت مايـــو ١٩٨٩ .
ـ جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحـــد ١٩٨٨ ـ الامانه الفنية للجامعه العربية ١٩٨٨ .
ـ الجهاز المركزي للاحصاء ـ المجموعة الاحصائيه السنوية ، وزارة التخطيط العراق ـ ١٩٨٨ .
ـ الجهاز المركزي للتعبئه العامه والاحصاء ـ الكتاب الاحصائي الســنوي ـ القاهرة ١٩٨٩ .
ـ الجهاز المركزي للتعبئه العامه والاحصاء ـ احصاءات الثروة الحيوانيـــه والسمكيه ـ القاهرة سنوات متفرقه .
ـ الجهاز المركزي للتخطيط ـ الكتاب الاحصائي السنوي ـ الاداره العامه للاحصاء اليمن الشمالي ـ ١٩٨٧ .

ـ الجهاز المركزي للتعبئه العامه والاحصاء ، النتائج المجمعه للـــدورات الاربع لبحث ميزانية الاسره ٨١ ـ ٨٢ ، ١٩٨٦ .
ـ وزارة التخطيط ، الخطه الخمسيه ٨٦/٨٧ ، ٩١/٩٢ الجزء الاول ـ المكونات الرئيسيه .
ـ اللجنه الاقتصاديه والاجتماعية لغربي اسيا (الايسكوا) ، ندوه مجلـــس التعاون العربي " الامكانات والتحديات " بغداد ، ٥ حزيران ١٩٨٩ .

ب ـ الكتـــــب :

ـ بيلابلاسا ، نظرية التكامل الاقتصادى ترجمة د . راشد البهراوى ، دار النهضة العربيه ، القاهره ، بدون تاريخ .

ـ صلاح الدين عمر باشا (دكتور) ـ الموارد الاقتصاديـــــة ـ مطبعة دمشق ١٩٥٩ .

ـ فرهنك جلال ، المصرف الصناعى وتنميه القدرات التكنولوجيه للقطاع الصناعى الخاص فى العراق ، فى : اللجنه الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا ، أعمال ندوة حول : المؤسسات الماليه المتخصصـــة وتنمية القدرات التكنولوجية الذاتيه ، القاهرة ١٣ ـ ١٦ نوفمبـــر ١٩٨٩ .

ـ محمد عيد الصياد (دكتور) الموارد الاقتصاديه فى الجمهوريـــة العربيه المتحده ـ معهد البحوث والدراسات العربية جامعـــة الدول العربية ١٩٦٧ .

عباس التميمى ـ النمو الصناعى فى الوطن العربى ، جامعة الموصل ١٩٨٥ .

ـ نصر السيد نصر ـ الموارد الاقتصاديه فى الجمهورية العربيه المتحده والعالم مكتبة عين شمس ١٩٦٨ .

جـ ـ دراســـــات :

١ ـ معهد التخطيط القومى ـ القاهرة :

- مركز المعلومات التخطيطيه ، اعداد مختلفه من النشرات الدوريـة المتكامله فى مجال التجاره الخارجيه لمصر .
- حسين حسنى : رأس المال الاجنبى والنمو الاقتصادى فى بعـض الدول العربيه ـ مذكرة خارجية ١٤١٨ القاهرة ـ ابريل ١٩٨٦ .
- حسين صالح : تخطيط ومتابعة التجاره الخارجية فى ج .م .ع . الاساليب الحاليه وامكانات التطوير ، مذكرة خارجيه رقـم ١٤٢١ القاهرة ١٩٨٦
- سيد دحيه ، سعد حافظ ـ دراسة تحليلية عن تطور الاستثمـار فى جمهورية مصر العربية مع الاشاره للطاقه الاستيعابيه للاقتصـاد القومى ، ديسمبـر ١٩٨٥ ـ سلسلة قضايا التخطيط والتنميـة رقم ٣٠ ، ١٩٨٥ .
- فاديه عبد السلام : دور التكتلات الاقليميه العربية والدوليه فـى فى التنمية الاقتصاديه العربيه (مع التركيز على التكتلات العربيه) مذكره خارجيه ١٤٩٥ ، معهد التخطيط القومى ١٩٨٨ .
- يحيى البراق ـ الاثار الاجتماعية والاقتصاديه للقات باليمن الشمالى بحث دبلوم معهد التخطيط القومى ١٩٨٩ .

٢ ـ المعهد العربى للتخطيط بالكويت :

- عبد المؤمن على : انماط الاستهلاك فى الوطن العربى ١٩٨٠
- انماط التنمية فى الوطن العربى ٦٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٨٠
- انماط الانفاق العام والاستهلاك وتوزيع الدخول فى الوطن العربى ١٩٨٠ .

٢ - مركز دراسات الوحده العربية - بيروت :

- عبد الحميد ابراهيمى - ابعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل - مركز دراسات الوحده العربيه ١٩٧٧ .
- فؤاد حمدى بسيسو ، التعاون الانمائى بين اقطار مجلس التعاون الخليجى المنهاج المقترح والاسس المضمونيه والعمليه ، سلسله المروحات الدكتوراه بيروت ١٩٨٤ .
- رمزى زكى ، الاقتصاد العربى تحت الحصار : دراسات فى الازمه الاقتصاديه العالميه وتاثيرها فى الاقتصاد العربى مع اشاره خاصه عن الدائنيه والمديونيه العربية ١٩٨٩ .
- محمود عبد الفضيل ، النفط والوحده العربيه : تاثير النفط العربى على مستقبل الوحده العربيه والعلاقات الاقتصادية العربية ، دار المستقبل العربى الطبعه الرابعة ، ١٩٨٢ .
- مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى - التنميه العربيه ١٩٨٩ .

د - الندوات والمؤتمرات :

- ندوه المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى - التنمية والتخطيط فى الاقتصاد العراقى والتكامل الاقتصادى - القاهرة ١٢ - ١٤ ابريل ١٩٨٨ .
- مجدى محمد خليفه (دكتور) - الافاق المستقبليه للتجاره الخارجيه لدول مجلس التعاون العربى - مؤتمر ظاهره التكتلات الاقليميه فى عالم اليوم - كلية التجاره - جامعة اسيوط - ١٩٨٩ .
- طاهر فاضل البياتى (دكتور) الامكانات المستقبليه للتكامل الصناعى لاقطار مجلس التعاون العربى - ندوه التجمعات الاقليميه العربية - جامعة المنصورة ١٩٩٠ .
- تقى عيد سالم - مجلس التعاون العربى واحتمالات المستقبل-ندوه التجمعات العربيه - جامعة المنصورة - ١٩٩٠ .

هـ ـ المجلات والدوريات والدراسات العلميه المتنوعه :

- أمال شلاش ، خصائص القوى العامله فى اقطار مجلس التعاون العربى ـ مجله النفط والتنمية ، العدد الاول شباط ١٩٩٠ .
- سناء عبد الله العمرى ، التنميه العربيه فى نموذج (ابنى) عن التنمية خلال التعاون الاقتصادى العربى ، السنه السادسه ، اتحاد الاقتصاديه العربى ، بغداد ، نيسان ١٩٨٢ .
- عثمان محمد عثمان : التخطيط فى ظل نقص البيانات ، مصفوفه الحسابات التخطيطيه ـ مجله المال والصناعة ، بنك الكويت الدولى ، العدد السادس ١٩٨٥ .
- هدى مجدى السيد ، هيكل الحمايه واثره على التجاره الخارجيه ـ دراسة تطبيقيه على مصر خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٤ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه ـ رسالة دكتوراه غير منشوره .
- المركز القومى للتخطيط والتطوير الادارى ـ الموارد البشريه والقوى العاملة لاقطار مجلس التعاون العربى ـ العراق ٢٦ ـ ٢٧ تموز ١٩٨٩ .
- مجدى محمد خليفه ـ الكفاءه الاقتصاديه لانتاج وتصدير أهم الحاصلات الزراعية رساله دكتوراه ـ كليه الزراعه جامعة القاهرة ١٩٨٨ .

ثانيـــا : المراجـــع باللغـــة الاجنبيـــة :-

أ - مطبوعات المنظمات الدوليـــة :-

- Centeral Bank of Egypt, Annual Report 1987/88.

- EASCWA, Procceedings of the Meeting on; Specialized Financial Institutions and Development of Endogenous Technological Capabilities, Cairo, 31-16 Nov., 1989,

- Hand book of International Trade and development Statistics, 1988.

- UNIDO, International Comparative Advantage in Manufacturing, Changing Profiles of Resources and trade, Vienna, 1989, PP. 1-35.

- UNIDO, Industry in the 1980s, Structural Change and Interdependence, New York, 1985.

- United Nations, Industrial Statistics Yearbook, 1986.

- World Bank; World Trade Trends, 1989.

٢ _ كتب :

- A.M. Rahman and A.R, Rhwfa "the trade effects of a south Asia Customs Union: An expositary study problems of integration theory in relations to developing countries, Inter Economics No. 7/8, 1978.

- B.Balassa, Tariff reductions and Trade in Manufactures American Economic Review, Vol. VI. No. 3.

- B.Balana, Trade Creation and Trade Diversion in the European Common Market, the Economic Journal, 1967.

- Harris, R.G and Cox D., Trade, Industrial Policy and Candian Manufacturing, Ontario, 1984.

- R.F Mikesell "The theory of Common Markets as applied to arrangement among developing Countries" Chapter (8) in R.

- Harrod, International theory in a developing world Proceedings to aconference held by International Economic Association, London, 1963.

- Harrod, International theory in a Developing world, Proceeding to Conference held by international Economic Arsociation Lordi 1963.

H. Chenery and M. Syrquin - Patterns of Development 1950 - 70. A World Bank research publication, world Bank, Oxford UN.Press 1975.

J. Stranbhean, Berno, South - South trade: Is Integration a Solution, (1) Intereconomics, Jan / Feb. 1987.

سلسلة من القضايا صدر منها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعماله فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continuad Occupation of Egyptian Territories April 1978

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الأسمده والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربيه حتى عام ١٩٨٥ . (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذيه والغذاء والتنمية الزراعيه فى البلاد العربيه . (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجاره الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهتـــه (٦٩ / ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥) . (اكتوبر ١٩٧٨)

(٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979 .

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ــ ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين . (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصـــر العربيه . (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠ / ٧١ ــ ١٩٧٨) . (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها . (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه أجزاء) . (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية . (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعيه .
(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر) . (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الأجنبى (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاتحاد السوفى (ثلاثة أجزاء) • (ابريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعيه فى مصر (جزئين) • (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحه للتغلب عليها (أكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية • (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على السياسات الزراعيه فى مصر • (مارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشماليه بين الاستغلال النهائى والاستغلال السمكى • (اكتوبر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا • (اكتوبر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعيه • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٨) الافاق المستقبليه فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج • م • ع مع الاشارة للطاقه الاستيعابيه للاقتصاد القومى • (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنيه فى تنمية الاساليب الفنيه للانتاج فى مصر (جزئين) • (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبه على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنه العامه للدوله واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى • (يوليو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية • (يوليو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق الاكتفاء ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)

(٣٥) Integrated Methodology For Energy Planning In Egypt. Sept.1986 .

(٣٦) الملامح الرئيسيه للطلب على تملك الأراضى الزراعيه الجديده والسياسات المتعلقه باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصريه • (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعيه لزراعة المحاصيل الزراعيه الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ، ١٩٨٥• (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعيه وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ـ	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢ـ	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالغاء	أكتوبر ١٩٨٨
٤٣ـ	دور الصناعات الصغيره فى التنميه	
	دراسة استطلاعيه لدورها فى الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤ـ	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعه .	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥ـ	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه	فبراير ١٩٨٩
٤٦ـ	امكانيات تطوير الضرائب العقاريه لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدوله فى مصر .	فبراير ١٩٨٩
٤٧ـ	مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨ـ	دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية القطاع الزراعى .	فبراير ١٩٩٠
٤٩ـ	الانتاجية والأجور والأسعار ـ الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشاره خاصة للدراسات السابقة عن مصر .	مارس ١٩٩٠
٥٠ـ	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحه للتنميه .	مارس ١٩٩٠
٥١ـ	سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى المرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢ـ	بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣ـ	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤ـ	التخطيط الاجتماعى والانتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥ـ	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقه .	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦ـ	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧ـ	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨ـ	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠

٥٩-	سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (المرحلة الثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠-	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠